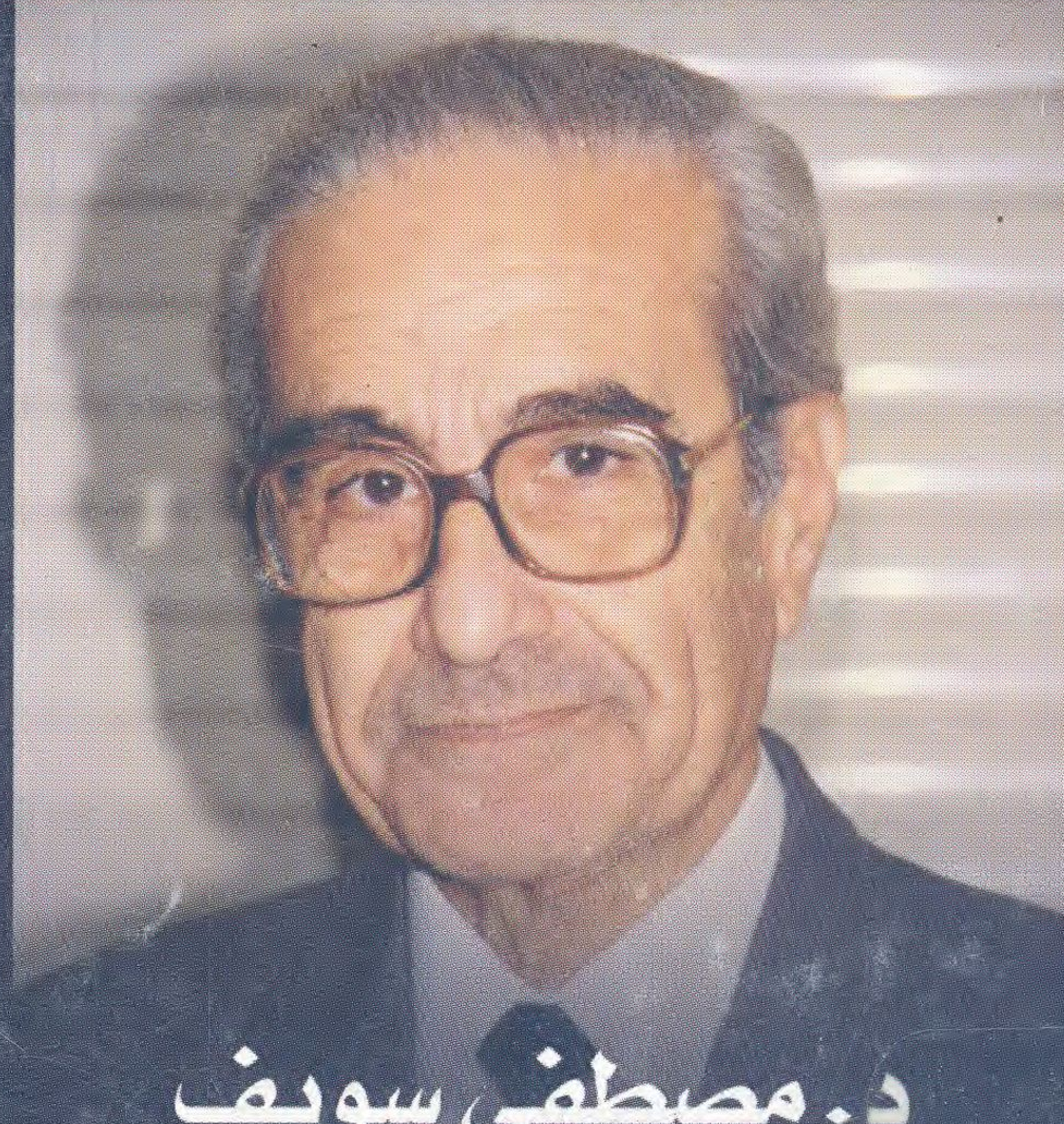
كتاب الهلال



د. مصطفى سويف

مسيرتى
ومصر فى القرن الحادى والعشرين



سلسلة شهرية تصدر عن
دار الهلال
الإصدار الأول يونيو ١٩٥١

رئيس مجلس الإدارة **مكرم محمد أحمد**

رئيس التحرير **مصطفى نبيل**

مدير التحرير **عادل عبدالصمد**

مركز الادارة

دار الهلال ١٦ ش محمد عز العرب
ت : ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط
فاكس : FAX -3625469

العدد ٦٥٤ - ربيع آخر ١٤٢٦ هـ - يونيه ٢٠٠٥ م
No - 654 - ju - 2005

أسعار بيع العدد فئة ٦ جنيهات

سوريا ١٢٥ ليرة - لبنان ٥٠٠٠ ليرة - الأردن ٢٠٠٠ فلس - الكويت ١,٢٥٠ فلسا - السعودية ١٢ ريالا - البحرين ١,٢ دينار - قطر ١٢ ريالا - الإمارات ١٢ درهما - سلطنة عمان ١,٢ ريال - اليمن ٤٠٠ ريال - المغرب ٤٠ درهما - فلسطين ٣,٥ دولار - سويسرا ٤ فرنكات .

عنوان البريد الإلكتروني : darhilal@idsc . gov . eg

مسيرتى ومصر
نحو القرن الحادى والعشرين

د. مصطفى سويف

الغلاف للفنان:
محمد أبوطالب

تصدير

هذا الكتاب هو الجزء الثانى المتمم لكتابى السابق المعنون: « مسيرتى ومصر فى القرن العشرين» .

وقد توقفت المسيرة فى الكتاب الأول عند نهاية عقد الستينيات من القرن الماضى . أما الكتاب الراهن فقد جعلت عنوانه «مسيرتى ومصر نحو القرن الحادى والعشرين» ، وفيه تمضى المسيرة من السبعينيات المبكرة ، وتستمر حتى نهاية التسعينيات .

وقد راعيت فى هذا الكتاب الثانى أن يكون على نسق الكتاب الأول من حيث خصائصه البنائية الرئيسية ، فأنا أتابع المسيرة فيه من خلال نقاط التماس بين ماهو عام / عالمى ، وما هو قومى/ وطنى ، وما هو خاص / شخصى . وجدير بالذكر أننى لم أتجه فى أى من الكتابين إلى تقديم حصر شامل لكل ما جرى من أحداث على الأصعدة الثلاثة ، فلم يكن هذا مقصدى ، ولكنى قصدت منذ البداية حتى النهاية إلى تقديم قراءة لأحداث العالم وأحداث مصر كما نفذت إلى عقلى ووجدانى ، على مرّ العقود الثمانية التى عشتها من خلال أفعالى وانفعالاتى ، فكانت النتيجة هذه

الوثيقة التي تجمع في متنها بين الذاتية والموضوعية ، وهي بهذا الوصف تمثّل صنفا قائما بذاته بين أصناف الوثائق المتعددة ، هذه «شهادة على العصر» . وأنا أعلم أن هذا قالب لاتزال الكتابات فيه شحيحة ، مع أن نصيبه من الكشف عن الحقيقة وافر ، فالحقيقة ليست تاريخا مجردا ، كما أنها ليست سيرة أو سيرا ذاتية تقف نحيلة في الفراغ ، ولكنها أقرب إلى أن تكون ضفيرة ينفتل فيها الخارج مع الداخل ، وفي استرسال هذه الضفيرة أمامنا ، بكل التواءاتها والتحاماتها تتمثل مسيرة التاريخ كما نعيشه بفرديتنا واجتماعيتنا ، فلعل وعسى أن يزوق هذا الصنف من الكتابة في مقبل الأيام لأعداد متزايدة من رفاق القلم فيقدّمون قراءاتهم أو رؤاهم ليتخلق من جمهور الرؤى منظور بانورامي يبثّ في التاريخ قيمته الإنسانية ، ويكسب السيرة دلالتها التاريخية .

هذا وقد أعقبت الحديث عن المسيرة بحديث عن بعض الخواطر التي كانت تمر بي أثناء المسيرة ، تتعلق كلها بما أراه آفات تنخر في جذور حياتنا المجتمعية ، وكأني أحاول وأنا أصف هذه الآفات أن أستثير في العقول مزيدا من الوعي بها ، وفي القلوب مزيدا من الإقدام على استئصالها ،

لأنها نمت واستشرت حتى أصبحت أخطارا تهدد مستقبلنا في خضنم المسيرة كما قرأتها .

وأخيرا وليس آخرا ، فالشكر واجب «لدار الهلال» التى لم تأل جهدا فى الرعاية الكريمة لنشر فصول هذا الكتاب متفرقة فى البداية على صفحات «مجلة الهلال» المرموقة ، ثم مجمعة فى هذه الصورة القشيبة .

القاهرة فى نوفمبر ٢٠٠٤

م . س

القسم الأول:

المسـيرة

جاءت السبعينيات

المتأمل في عقد السبعينيات كما جرى على العالم مقارنا بعقد الستينيات «فى القرن العشرين» يجد أن السمة الغالبة على أحداث السبعينيات أنها لم تكن هوجاء كأحداث الستينيات ، بل كانت أكثر انضباطا ، وأقرب إلى القيام على حسابات أجرتها نفوس باردة وعقول محنكة ، وكأنها تصلح ما أفسد الدهر ، وكأن اللاعبين الأساسيين أصاب كل منهم قدرا معقولا من المعرفة اليقينية بالخطوط الحمراء التى يضعها الآخرون «الأعداء والحلفاء والمحايدون» ، كما أصاب قدرا من التعقل والحكمة فى التخطيط لخطواته مسبقا بدلا من الاندفاع ثم التراجع فى مدى زمنى قصير «كما فعل كروشتشيف فى الستينيات عندما قرر إرسال الصواريخ السوفييتية إلى كوبا ثم عاد فقرر سحبها فى خلال شهور أمام تهديدات كنيدى بالحرب ، وكما فعل كنيدى نفسه عندما اندفع فاحتضن مغامرة الكوبيين المنشقين لغزو كوبا ثم تراجع عن الاحتضان وفشلت المغامرة» ، أو كأن العمل المؤسسى أخذ يسترد عافيته ليحل محل مغامرات المغامرين من الزعماء خاصة والسياسيين عامة ، أو كأن اللحظة

التاريخية فى الستينيات استدعت وجود زعماء مغامرين لإحداث تحولات كيفية بصورة لاتناسب طبيعة عمل المؤسسات ، فلما جاءت السبعينيات اختفت الحاجة إلى المغامرين وآن الأوان لتنهض المؤسسات بمهامها .

إن أحداث السبعينيات كانت أفضل أو أسوأ من سابقتها، ولا أنها كانت أقرب إلى الصواب أو أمعن فى الخطأ ، فهذه كلها أحكام لا معنى لها فى سياق هذه النظرة التحليلية الشاملة التى أنهض بتقديمها فى هذا المقال .

السبعينيات المبكرة

وقد رأيت أن أقتصر بالحديث الراهن على أحداث السبعينيات المبكرة لأسباب متعددة يأتى فى مقدمتها الحرص على الوقوف عند بعض الأمور مفصلة وإبراز دلالتها كما عايشتها ، ومرة أخرى أعود إلى مفهوم السيناريوهات الذى استخدمته فى حديث سابق «عن الستينيات» فأنا استخدم هذا المفهوم لأننى لم أجد أفضل منه لإضفاء قالب تنظيمى على الأحداث المتلاحقة للعقد ، فهو « أى هذا المفهوم» يربط بين الأحداث بطريقة تجعل منها حلقات فى سلسلة «أو سلاسل» لها نقطة بدء ، ولها توجه ، ولها هدف بعيد ، ولها كذلك مراحل تمر بها فى السبيل إلى الهدف البعيد ، وبعبارة

أخرى فإن مفهوم السيناريو يقسم الأحداث إلى مجموعات لكل منها معنى محدد إلى درجة معقولة ، ثم يضاف إلى ذلك أن من المزايا المهمة لمفهوم السيناريو أن يفرض على الذهن التفكير فيما نسميه بالأدوار التى تقوم بها قوى فاعلة «كأشخاص أو كمؤسسات» وهذا ما يجعل الأحداث أفعالا ، لأن الفرق الرئيسى بين الحدث والفعل هو فى الإسناد إلى فاعل «مصدر إطلاق الفعل والتخطيط له ولتشابكاته» ، وهو أمر يضاعف قدرتنا على فهم مادار فى المرحلة التاريخية التى نحن بصددها .

من هذا المنطلق وجدتنى أدرك عقد السبعينيات وأعايشه باعتباره قسمة بين أربعة سيناريوهات ، يتعلق أحدها بحرب فيتنام ، ويتعلق الثانى بما حدث من تقارب حثيث بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية ، والثالث بمحاسبة نيكسون رئيس الولايات المتحدة وإبعاده عن منصب الرئاسة ، والرابع عن السوق الأوروبية المشتركة ، هذه السيناريوهات هى التى ستنتظم حديثى عن السبعينيات المبكرة ، لأنها تكاد تستوعب مصادر الطاقة المحركة لأحداث تلك الفترة التاريخية ولأنها بدت لى ذات فاعلية تتجاوز حدودها الزمنية . وتبقى بعد ذلك ملاحظتان ، أولاهما تتعلق بالسيناريو الرابع ، فقد

رأيت ألا أشمله فى حديثى الراهن لأن أحداثه كانت منخفضة القامة إذا قورنت بأحداث السيناريوهات الثلاثة الأخرى ، فرأيت تأجيل الكلام عنها حتى ترتفع قامتها إلى أكثر مما كانت عليه .. والملاحظة الثانية تتناول ما عايشناه من أحداث عالمية أخرى قامت خارج نطاق السيناريوهات التى ذكرناها ، وربما جاز الجمع بينها تحت بطاقة خاصة باسم «فعاليات الضمير الإنسانى العام» وذلك فى مقابل أحداث السيناريوهات الثلاثة التى ذكرناها والتى تقع منطقيا تحت فئة «فعاليات مابين الدول»، وسوف أتناول فعاليات الضمير هذه باقتضاب فى الفقرات الأخيرة من هذا الحدث ، على أمل أن أتناولها فى مقبل الأيام بحديث جدير بحاضرها ومستقبلها .

السيناريو الأول :

حرب فيتنام :

لعل القارئ يذكر أن حرب ڤيتنام بدأت نذرها مع بداية عقد الستينيات ، واستمر التصعيد فيها حتى نهاية ذلك العقد، والتصعيد هنا يشير إلى مزيد من تورط الحكومة الأمريكية «برئاسة لندون جونسون» فى القتال ، وأضيف إلى ذلك تصعيد آخر يتمثل فى تنامى مظاهر الاحتجاج داخل

المجتمع الأمريكى المدنى ضد سياسة حكومته فى هذا الصدد، وحان موعد الانتخابات الأمريكية الرئاسية فى نوفمبر ١٩٦٨ وسقط جونسون ومعه الديمقراطيون ، ونجح نيكسون ومعه الجمهوريون ، وتوقعنا وتوقعت شرائح عريضة فى المجتمع الأمريكى أن يتجه الجمهوريون إلى إنهاء هذه الحرب ، ولكن إدارة نيكسون ازدادت تورطا فيها ، واندلعت لذلك واحدة من أخطر المظاهرات فى أمريكا ضد الحرب ، وقتل فى تلك المظاهرات عدد كبير من الطلاب ، وهو أمر ما أيسر أن تتحمله الحكومات فى الدول النامية ، حيث تسعيرة الأفراد مبخوسة أصلا ، ولكن من العسير جدا أن تتحمله الحكومات فى دول العالم المتقدم ، ويبدأ السيناريو الذى نحن بصدده مع بداية عقد السبعينيات بغضب شديد تعبر عنه العديد من منابر الرأى العام الأمريكى «والعالمى» ، فيستجيب نيكسون لهذه الضغوط بأن يعلن عن خطوة أولى فى الطريق إلى تخفيض القوات الأمريكية فى فيتنام . ويحسن هنا أن نلقى بعض الضوء على الضغوط العالمية ، ففى فبراير ١٩٧٢ ينعقد مؤتمر فى باريس يشارك فيه «١٢٠٠» ألف ومائتا مندوب عن أربع وثمانين دولة للنظر فى كيفية إعادة السلام إلى ڤيتنام ، وفى بادىء الأمر لاتستجيب حكومة نيكسون بل

تحاول المناورة ، فتعلن فى أبريل من ذات السنة عن اتجاه قاذفات القنابل الأمريكية إلى قصف مدن ڤيتنام الشمالية لأنها هى المسئولة عن استمرار الحرب فى ڤيتنام الجنوبية «كأن إرادة الحرب تنطلق من الشمال أما وقائع الحرب نفسها فتجرى فى الجنوب» .

وإمعانا فى المناورة يعلن نيكسون بعد ذلك بشهر واحد أنه قرر فرض الحصار على سواحل ڤيتنام الشمالية ، غير أن هذه المناورة من نيكسون لا تلبث أن تغضب الكونجرس الأمريكى لأنها تنطوى على استنزاف هائل للأموال الأمريكية، وإذا بمجلس الشيوخ الأمريكى يصدر قرارا بالغ الدلالة وذلك فى الثالث من أغسطس بوقف ميزانية حرب ڤيتنام ، ويصدر أمرا صريحا إلى نيكسون وإداراته بإعادة القوات الأمريكية من ڤيتنام فى غضون مدة أقصاها أربعة شهور . هكذا !

وأذكر أننى عايشت هذا النبأ فى تلك الأيام وقد انبثقت فى نفسى معاينة تشبه الكشف الصوفى ! وظلت تتردد فى نفسى عبارات من قبيل : عندما يجد الجد تستجمع المؤسسة التشريعية إرادتها وتعلن قرارها «إن الأمر فوق الحكومة» .

كم من دروس فى مثل هذا القرار ، دروس إلى الدول النامية ، إلى مواطنيها ، وسياسييها ، ومؤسساتها !!

وانصاعت حكومة نيكسون لقرار مجلس الشيوخ ، وأصدرت أوامرها بالإعداد لعودة القوات الأمريكية إلى أمريكا ، وبدأت الترويج في الوقت نفسه لما أسمته فتمنة الحرب في فيتنام ، وأعلن في أوائل فبراير سنة ١٩٧٣ عن عودة آخر الوحدات الأمريكية إلى أرض الوطن ، لكن حكومة نيكسون عادت إلى المناورة مرة أخرى ، فقد استمرت في غاراتها على كمبوديا «الملاصقة لفيتنام» ، وإذا بالكونجرس الأمريكي يصدر قرارا جديدا «في أول يوليه سنة ١٩٧٣» بإيقاف جميع الغارات الجوية على كمبوديا قبل منتصف أغسطس ، وفعلا أعلنت الحكومة في هذا الموعد عن إيقاف الغارات الجوية على كمبوديا . أما بقية القصة فقد اكتملت على النحو الآتي :

خرجت القوات الأمريكية من الهند الصينية ، ولكن الخبراء الأمريكيين بقوا هناك وقدموا المشورة والعتاد للفيتناميين الموالين لهم ، غير أن هؤلاء لم يصمدوا أمام هجمات الفيتكونج وحلفائهم ، ولا أمام هجمات الخمير الحمر وكمبوديا ، ولا أمام زحف الباثيت لاو في لاوس . وفي آخر أبريل خرج الخبراء الأمريكان ، هم ومن استطاع الالتصاق بهم من عملائهم من أهل البلاد ، وكان هذا الخروج مفاجئا «وقد تذكرته عندما خرج الاسرائيليون من جنوب لبنان وخرج

معهم من استطاع الالتصاق بهم من عملائهم من أهل لبنان!»
وكان هذا التاريخ هو تاريخ استسلام سايجون ، عاصمة فيتنام الجنوبية ، للفيتكونج «الشيوعيين» والمتحالفين معهم من سائر الفصائل الوطنية .

وأنا أذكر الآن سلاسل الخواطر والتأملات التى أثارتها فى نفسى أحداث هذا السيناريو وأنا أعايشه أثناء مسيرته ، وقد استوقفتنى آنذاك عناصر متعددة : خداع السياسيين لجماهير الشعب ، نيكسون «بعد جونسون» فى مواجهة الشعب الأمريكى ، ونيكسون فى مواجهة ممثلى الشعب فى الكونجرس ، وربما اتخذت من هاتين الوقفتين منطلقا للتفكير فى علاقة الأخلاق بالعمل السياسى ، وتبلور ذلك عندى «مع عناصر أخرى من سلوكيات سياسيين آخرين فى الخارج وفى مصر على حد سواء» فى حديث تحدثت به مع عدد من المريدين حول الفروق الجذرية بين منظومة القيم الأخلاقية المعمول بها فى ممارسة العلم ونظيرتها المعمول بها فى العمل السياسى .. الخ . وكانت لى كذلك وقفة أخرى فى السياق نفسه تدور حول أهمية أن تكون المؤسسة التشريعية قوية فعلا لا قولا فحسب . بمعنى أن تكون ذات سلطان يعلو فوق كلمة السلطة التنفيذية ، فقد كبحت المؤسسة التشريعية جماح

السلطة التنفيذية بقيادة نيكسون ورجاله عن التمادى فى مغامرة بدت عليها كثير من الدلائل على فساد الفكر والفعل. وقد عاد إلىّ هذا الخاطر نفسه فى منتصف الثمانينيات عندما بلغ تورط القوات السوفيتية فى أفغانستان الحد الذى عجل «مع عوامل أخرى» بانهيار الاتحاد السوفييتى كنظام / دولة ، وبنظرة استرجاعية قلت لنفسى عندئذ ربما كان قرار الكونجرس الأمريكى «كنموذج تفعيلى لمبدأ الفصل بين السلطات » . بسرعة إخراج القوات الأمريكية من بؤرة الاستنزاف فى الهند الصينية قرارا بالغ الحكمة فى انقاذ النظام الأمريكى من التردى فى هاوية مأساوية ، أو هكذا تكون الاستفادة بالعبرة من دروس التاريخ ..

السيناريو الثانى :

عايشت السيناريو الثانى والدهشة لاتكاد تفارقنى ، ظللت أرقب كيف كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنسج خيوط التقارب مع الصين الشعبية ، بمثابرة ، وتؤدة ، وكفاءة ، فى الوقت الذى كانت تزداد فيه دوامات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتى عنفا وكثافة ، وكذلك فى الوقت الذى كانت تتزايد فيه مظاهر التباعد والجفوة بين الاتحاد السوفييتى والصين . وقد تحدثت فيما سبق عن المراحل المبكرة للأزمة

بين الدولتين العظميين الاشتراكيتين وآن الأوان لمواصلة هذا الحديث ، ففى مارس سنة ١٩٧١ قررت الولايات المتحدة رفع الخطر الذى كانت قد فرضته على مواطنيها بعدم القيام برحلات سياحية إلى الصين ، ثم بعد شهر واحد أعلنت حكومة نيكسون تحرير التجارة مع الصين. وفى الشهر نفسه كان فريق أمريكى لكرة الطاولة يزور الصين ليتبارى مع فريق مناظر له هناك «وقد استقبله شواين لاى شخصيا ، وهو الرجل الثانى فى النظام بعد ماو ! ولكن هكذا يؤدى السياسيون أدوارهم سواء كانوا فى هذا النظام أو ذاك» ، وفى أكتوبر من العام نفسه أعطت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لأمين عام الأمم المتحدة فدعا الصين الشعبية لاحتلال مقعدها فى المنظمة وفى مجلس الأمن ، لتحل بذلك محل تايوان التى كانت تتربع على هذا المقعد حتى ذلك الوقت بمباركة من الولايات المتحدة وتواطؤ من حلفائها . ثم فى فبراير سنة ١٩٧٢ قام نيكسون شخصيا بزيارة الصين ، حيث استقبله ماوتسى تونج ، وتحدث الإعلام الغربى عندئذ عن لقاء القرن العشرين ، وحدثت بعد ذلك أحداث كثيرة فى الولايات المتحدة وفى الصين ، ولكن ما يهمنا رصده ومتابعته فى سياق هذا السيناريو الثانى أن نيكسون أزيح عن كرسى

الرئاسة «وهو ما سنتحدث عنه في إطار السيناريو الثالث »
وجاء بعده جيرالد فورد ، ومرة أخرى قام جيرالد فورد في
نوفمبر سنة ١٩٧٥ بزيارة الصين حيث استقبله ماوتسي
تونج؛ قلت مخاطبا نفسي : تغير الرجال وبقيت الخطوط
السياسية العريضة ثابتة ، لأنها خطوط تضعها مؤسسات
لانزوات حكام / أفراد ودوائر لصيقة بهم مهمتها أن تشم
الريح من أين تأتي ، وتقول آمين .

السيناريو الثالث :

أما هذا السيناريو فيتناول السياسة الداخلية الأمريكية ،
ومع ذلك فقد ذاعت له أصداء وجلبة على نطاق العالم ، كان
السيناريو يحمل عنوان فضيحة ووترجيت . وقد فجرت هذه
الفضيحة جريدة الواشنطن بوست ، وخلاصتها أن عملية
تجسس وتنصت على الحزب الديمقراطي كان يجري الإعداد
لها بوساطة مجموعة من الرجال المقربين إلى نيكسون «الذين
أشرفوا على إدارة حملته الانتخابية» وأن نيكسون نفسه كان
على علم بهذه الفضيحة وقد باركها ، وفي الوقت ذاته عرف
أن نيكسون كان قد أقام في جميع أركان البيت الأبيض
نظاما للتسجيل الصوتي المتواصل ، وحرك الحزب
الديمقراطي الدعوى الجنائية ضد نيكسون ، وطلبت سلطات

التحقيق إلى هذا الأخير تسليم الشرائط المسجلة فى البيت الأبيض «وكان ذلك فى يوليه سنة ١٩٧٣» وامتنع نيكسون فى بادىء الأمر عن تلبية الطلب ، وبدأ الصراع يتصاعد بينه من ناحية وسلطات التحقيق من ناحية أخرى ، ثم انتهت هذه الجولة بتسليم الشرائط حيث طلب تسليمها واكتشف المحقق أنه حدث تلاعب في الشرائط قبل التسليم ، وذلك بحذف جزء منها . وفى أول مارس سنة ١٩٧٤ صدر قرار باتهام أربعة من رجال الرئيس فى القضية ، واستمر جهاز التحقيق يطلب الأجزاء المختفية من الشرائط المسجلة ، وبعد تسويف ومجادلات اضطر نيكسون فى آخر أبريل سنة ١٩٧٤ إلى تسليم الأجزاء المقتطعة .

وفى ٢٧ يوليه سنة ١٩٧٤ أعلن الكونجرس توجيه الاتهام إلى نيكسون شخصيا بتعمد تضليل العدالة ، وإساءة استعمال السلطة ، والكذب فى الشهادة ، وأعلن حينئذ عن البدء فى اتخاذ خطوات نحو المحاكمة والعزل ، وفى السادس من أغسطس أى بعد أيام فقط من توجيه الاتهام اجتمع عدد من حكماء الحزب الجمهورى «الأعضاء فى الكونجرس» ونصحوا نيكسون بالاستقالة . وبعد يومين اثنين من تلقيه هذه النصيحة وجه نيكسون خطابا إلى الشعب الأمريكى

«بالتليفزيون» أعلن فيه أنه يستقيل من منصبه كرئيس للجمهورية ، وتولى الرئاسة جيرالد فورد ، وبعد شهر أى فى سبتمبر سنة ١٩٧٤ أعلن فورد عفوا رئاسيا عن كل ما ارتكبه نيكسون من جرائم أثناء فترة رئاسته ، وأسدل الستار على أحداث السيناريو الثالث .

وقرأت فى تسلسل الأحداث على هذا النحو عندئذ دروسا بالغة العمق والتشعب ، ولكنى أكتفي باستخلاص درس واحد من بينها ، وأكتفى بعبارة واحدة تفصح عن هذا الدرس ، كان نيكسون فى السلطة عندما ووجه بالمساءلة القضائية ، ثم بالاتهام ، ثم بالاعداد للمحاكمة ، لم ينتظر أصحاب الحق الخاص والحق العام حتى يبتعد الرجل عن كرسى السلطة لكى ينهالوا عليه بالقيل والقال وسوء المآل ، وتشاء الأقدار أن أكون فى واشنطون فى منتصف مايو سنة ١٩٧٤ مدعوا من السلطات الأمريكية لكى أدلى بشهادة علمية أمام إحدى لجان الكونجرس الخاصة بتعديل التشريعات الجنائية «وكان معى فى إطار هذه الدعوة نفسها خمسة عشر باحثا من مختلف أنحاء العالم ممن عرفوا بكثرة بحوثهم المنشورة عن تعاطى المخدرات» فأتيح لى أثناء هذه الزيارة أن أستمع إلى الكثير حول هذا السيناريو الثالث ، واصطحبنى بعضهم إلى مبنى

ضخم، وقال لى هذا هو مبنى ووترجيت الذى تدور حوله التحقيقات مع الرئيس ورجاله ، واستمتعت وأنا أحاول أن أعى الدرس جيدا ، وأشهد أن الرجل كان يتحدث ببساطة وبصوت عادى ، فلم يهمس ولم يتلفت حوله قبل أن ينبس بهذا الكلام!.

فعاليات الضمير الإنساني العام:

يسترعي الانتباه في الأحداث التي تقع تحت هذا العنوان أنها لاتجرى مجرى الأحداث السياسية التى تستوعبها السيناريوهات التى تكلمنا عنها ، فإذا كانت أحداث تلك السيناريوهات تعتبر من قبيل التكتيك «أى الأحداث قريبة المرامى» فما سنتحدث عنه فى هذا القسم الأخير من المقال يعتبر من قبيل الاستراتيجيات «بعيدة المرامى» ، وإذا كانت أحداث السيناريوهات ترتبط بخدمات عابرة ذات طبيعة أنانية/ حزبية ، أو فئوية ، فأحداث فعاليات الضمير العام تتجاوز ذلك كله حتي ولو كان الفاعل المباشر فى حالتها داعية بعينه ومن ورائه حزب أو فئة بذاتها ، وقد تحقق فى السبعينيات المبكرة فعاليات متعددة من هذا القبيل تشى بحركة ذات دلالة تقع باسم الإنسانية جمعاء .

ففى ديسمبر سنة ١٩٧٣ قررت منظمة العفو الدولية عقد مؤتمر فى باريس للدعوة إلى القضاء على التعذيب بشتى

صوره ومستوياته ، وفى ايطاليا أباحت المحكمة الدستورية الإجهاض لدواع طبية «وكان ذلك في فبراير سنة ١٩٧٥» ومن قبل أجرى استفتاء شعبى فى ايطاليا حول الطلاق وتقرر العمل به «وكان ذلك فى مايو سنة ١٩٧٤» .

ومن قبل كذلك منح حق الانتخاب على المستوى الفيدرالى للمرأة فى سويسرا ، «في فبراير سنة ١٩٧١» ، كما أقدمت الكنيسة الانجليكانية لأول مرة فى تاريخها «فى نوفمبر من العام نفسه» على تنصيب امرأتين كأساقفة ..

وأنا أتساءل الآن : أين مساحة الالتقاء بين العام والوطنى والخاص «أو ما أسميته نقاط التماس بين هذه المجالات الثلاثة؟» أما الالتقاء مع المجال الوطنى فأوجل تقديمه إلى حديث مقبل ، وأما الالتقاء مع الخاص فأجيز لنفسى تناوله الآن باقتضاب ، فقد تخلق لى مع إرهاصات السبعينيات دور لم أعرفه من قبل ، وهو دور المشاركة الإيجابية فى هذه الفعاليات للضمير العام ، فقد دعتنى هيئة الصحة العالمية للمشاركة فى اجتماع يعقد فى مقرها فى جنيف فى الأسبوع الأول من يسمبر سنة ١٩٧٠ ، يحضره عدد محدود من الخبراء فى بحوث تعاطى المخدرات ، ولبيت الدعوة وشاركت فى الاجتماع فعلا . وكان هذا أول خروج لى من مصر لكى أقدم ما قد يكون لدى من علم وخبرة ، مع علم وخبرات

مجموعة من الباحثين دعوا للغرض نفسه من أنحاء العالم المختلفة . كانت رحلاتي السابقة إلى الخارج تهدف معظمها إلى مزيد من التعلم ، أما هذه الرحلة فكانت أولى الرحلات لكى أضع علمى فى خدمة الآخرين ، وتوالت الرحلات بعد ذلك من هذا القبيل ، وكان معظمها باسم هيئة الصحة العالمية التى شرفتنى فى مايو سنة ١٩٧١ بالتعيين عضوا دائما فى لجنة الخبراء الدائمين لبحوث التعاطى ، وبقيت فى هذه العضوية حتى مايو سنة ١٩٩٥ ، وأتاح لى ذلك حركة واسعة النطاق فى دول العالم خارج مصر ، وأتاح لى أن أرى أحداث مصر وأحداث العالم من زوايا ومسافات متعددة ، وكنت كثيرا ما أجدنى منساقا «وأنا فى غمرة هذا الاجتماع أو ذاك مع علماء من شتى الجنسيات» إلى الشعور شديد التبلور بالجذر المشترك الذى يجمع بيننا وهو النشاط العلمى الذى لا هدف له إلا تجميع العلم وتعظيم أثره فى مشروع كبير للتوجيه والعلاج والوقاية ، تجميع العلم وشحذ كفاءته ليكون سندا للضمير الإنسانى العام فى مواجهة بعض الشر . وفى أوج ما يقتضيه ذلك من نشاط علمى مكثف داخل رأسى واختلاط مكثف بالعلماء من كل الأنحاء ، وانشغال فى الوقت نفسه بهموم العالم السياسية ، كانت تفجأنى من حين لآخر محصلة ذلك كله ، بالمقارنة بين أخلاقيات الممارسة فى حقل العمل وأخلاقيات الممارسة فى عالم السياسة .

مسيرتى ومصر
فى السبعينيات المبكرة

كانت السبعينيات المبكرة في القرن الماضى منعطفاً جديداً بالنسبة لمصر ولى: كانت نقطة انتهاء ونقطة ابتداء بالنسبة لكلينا، وكانت تبشر كلا منا بقدر من التوفيق، كانت تعنى بالنسبة لمصر انتهاء حكم وابتداء حكم جديد، وكانت تعنى كذلك انتهاء شعور بالانكسار لتبدأ فى الحلول محله مشاعر الثقة والكرامة فى المحافل الدولية.

وكانت هناك علامات تبشر بالرجاء فى المستقبل القريب، وربما فى البعيد أيضاً. وكانت الفترة نفسها تعني فيما يخصنى انتهاء عهد يغلب عليه مسلك التلمذة ليبدأ عهد يغلب عليه عطاء الأستاذية، وكانت الفترة تعنى بالنسبة لى كذلك انتهاء توجه عام يقتصر فيه الخطاب على المحلية ليقوم فى أعقابه توجه عام يضفى على المحلية دلالة جديدة داخل إطار أشد رحابة هو إطار العالمية وكنت أرى شواهد موضوعية تبشرنى بقدر معقول من التوفيق فى المستقبل المهنى. هكذا عايشت الأيام الباكرة فى السبعينيات عيناى ترصدان المسيرتين، ووجدانى ينفعل لهما انفعالاً متجانساً أحياناً، فيسعدنى أيما سعادة وينشق إلى انفعالين متباعدين أحياناً أخرى فيكئبنى أيّما كآبة.

السبعينيات فى مصر

جاءت السبعينيات تحمل إلى مصر حكم الرئيس السادات، وسرعان ما ذاع بين القوم أنه يحب أن يشار إليه باسم «محمد أنور السادات»، وحبذا إذا جاءت الإشارة مسبوقة بعبارة «الرئيس المؤمن» ، وقرأ البعض فى ذلك نوعاً من الهمز واللمز، ثم سرعان مادخلنا فى دروب تشبه مايشير إليه أساتذة التحليل النفسي من دروب الصراعات بين أحداث تجرى فى مستوى الشعور وأخرى تجرى فى مستوى اللاشعور: كان واضحاً أن ضمائر المواطنين تموج بأفكار وآمال حول موضوعات شتي، وأن خيطاً رئيسياً ينتظم هذه الموضوعات جميعاً هو مطلب إصلاح الأحوال، أحوال الاقتصاد، وأحوال الحريات، وأولا وقبل كل شيء إزاحة كابوس الهزيمة العسكرية (هزيمة سنة ١٩٦٧)، وكان هؤلاء المواطنون يقيّمون كل صغيرة وكبيرة فى أمور الحكم الجديد بميعار مستمد مباشرة من مطلب الإصلاح الشامل هذا. وكانوا فى تقييمهم هذا يبدون وقد فرغ صبرهم إلى حد ملحوظ.

ومع ذلك فقد وجدوا أنفسهم مدفوعين دفعاً إلى التأرجح المستمر بين مشاعر متعارضة، فكانوا يتفاعلون أحياناً،

ويتشاء مون أحياناً أخرى، ويتساءلون أحياناً ثالثة،ويتعجبون أحـيـاناً رابعـة: فـى أبريل سنة ١٩٧١ بدأت تذاع أنبـاء عن اجـتـمـاعـات بين مـصـر وليـبـيـا وسـوريا لتكون دولة مـوحـدة، وسـرعـان مـاثار جـدل حـول مـا إذا كـانت الوحـدة المقـتـرحـة اندمـاجية تعـاقدية؟ وقيل كلام كثير، وتسـاءل الناس العـاديون وتعـجـبوا، ولسـان حـالهم: «إحنـا فـى إيه والا فـى إيه؟!» وقـال البعض من أولى الألباب إن هذا إلهاء للمواطنين عن شواغلهم الحقـيقيـة. ثم إذا بنا نفاجـأ فـى ١٣ مايو بالقبض على حـوالى تسـعين شخـصـاً من القيادات الرسمية العليا فى الدولة، وقـرأ الناس فى هذا الحدث صراعاً على السلطة يجرى فى الخفاء، فراحـوا يضـربون أخمـاسـاً فى أسداس، وانسـاق البعض إلى الشعـور بأقدار من الشـمـاتة فى بعض من كانوا يتصـرفون كأنهم أنصاف آلهة. وبعد يومين أعطت الحكومة لهذا الحدث اسمـاً لكى يستعمله دعاتها والناس من بعدهم، فقـالت إنه «حركة التصحيح» وذاع مع هذا الاسم تعبير «مراكز القوى»، وبعد فـتـرة وجيزة أخليت الإذاعة والتليفزيون من كوادرهمـا، وملئت المناصب الشاغرة بكوادر جديدة، واسترسل الناس فى تخميناتهم حول ما يجرى، ومـا سوف يجرى. وفى أول سبتمبر سنة ١٩٧١ أعلن قـرار سـيـادى بتـغـيـيـر اسم الدولة من

«الجمهورية العربية المتحدة» ليصبح «جمهورية مصر العربية» ومرة أخرى ترددت على الألسنة عبارة «إحنا فى إيه والا فى إيه!» وكأن ما لدى الناس من هموم وتساؤلات وظنون لايكفى، فإذا بنا نستيقظ صباح يوم من أيام أكتوبر فى العام نفسه على أنباء احتراق دار الأوبرا، احترقت الدار احتراقاً تاما، وكانت هذه الدار بكامل ماحوته وما أحاط بها تاريخاً حضارياً مكثفا بالنسبة لى وللكثيرين من أبناء جيلى، وجيل بأكمله جاء بعدنا، وأجيال متعددة من المثقفين عاشوا قبلنا، يومها تذكرت رقصات جالينا أولانوفا، وتذكرت مشاهد من أوبريت العشرة الطيبة .. وتناثرت فى الأجواء أسئلة وشائعات: أكان الحريق بفعل فاعل؟ أم كان نتيجة إهمال ما؟ ومن المستفيد الحقيقى مما حدث؟ وكيف تستمر النيران لساعات عدة تأكل الجدران وما حوته الجدران بينما تقع قيادة شرطة مطافىء الحريق على مسافة عشرين متراً من الدار؟ وتناثرت فى الأجواء إجابات شتى، يوجه بعضها أصابع الاتهام إلى عملاء لإسرائيل، ولا يرى البعض الآخر فيها إجراماً بقدر مايرى دليلاً يضاف إلى عشرات الأدلة على تهرؤ الدولة .. أما أنا فقد استبد بى شعور بالاكتئاب المصحوب بالغضب، وتوسمت فيما وقع صورة مكررة لما كان

يحدث فى القاهرة فى أواخر عقد الأربعينيات من تفجيرات وحرائق فى دور السينما، ويظل الفاعل مجهول الهوية! وتوسمت فيه كذلك صورة مصغرة لحريق القاهرة (يناير سنة ١٩٥٢)، وقد ظل الفاعل مجهولاً! وتنبأت على طريقة كاسندرا بأن حريق الأوبرا سوف يلحق بالتفجيرات والحرائق السابقة عليه، وسوف يظل المجرم مستوراً، وصدق صوت كاسندرا رغم غضب الغاضبين.

على أية حال كانت هذه الأحداث هى المعالم الكبرى الواسعة لمصر فى السنة الأولى من السبعينيات كما عايشتها، وفيما عدا حريق الأوبرا فقد أوجزت سائر الأحداث ودلالاتها كما ارتسمت فى ضميرى بعبارة واحدة، «الناس فى واد والحاكم وأعوانه في واد»، قال البعض ملتمسا العذر للرئيس السادات بأنه لم يكن يملك إلا أن يبدأ بترتيب البيت من الداخل، وقالوا إنه بمجرد أن فرغ من التغلب على خصومه (وقد أسماهم مراكز القوى) بدأ يخطو على الطريق إلى إصلاح الحريات، وفعلاً بدأ السادات يروج لمصطلح «دولة المؤسسات»، ويذيع أن الاحتكام سيكون دائماً إلى القانون، ومع ذلك فقد بدا للبعض أن هذه الأسماء وهذه الأقوال إنما أريد بها بعض الحق وبعض الباطل.

دلالات الصمت

من يستعرض دروس التاريخ المصرى القديم والحديث يجد أن أحد الأخطاء التى تكرر وقوعها من جانب الحكام نحو المحكومين تأويل الصمت على أنه غفلة، وقد حدث ذلك فى أوائل حكم السادات، ولست فى مقامنا الراهن بصدد مناقشة أسباب هذا الخطأ ولا تعرية آلياته النفسية/السياسية، ولكنى أكتفى برصده والتعليق عليه، فقد غلب على الناس الصمت فى السنة الأولى لحكم السادات.

وكان صمتا يؤدى لأصحابه وظائف متعددة هى فى جملتها أبعد ماتكون عن الغفلة ، كان صمتاً ينطوى على انتظار وترقب، فالحاكم جديد والناس لايعرفون عنه الكثير، وإذاً فليصبروا عليه حتى يكشف عن حقيقته، وكان صمتاً ينطوى على إعادة النظر فيما اكتسبوه من خبرات فى عهد سابق لانتقاء ماقد ينفع منها واستبعاد مالاينفع، وكان ينطوى كذلك على انتظار نتيجة الصراع الدائر بين الحاكم ومنافسيه عسى أن يحسم فى القريب فيعرفون من الذى سوف يحكمهم فعلاً، وقد يكون كل ماحدث مجرد جولة سوف تعقبها جولات،وكان بعد هذا وذاك صمتاً ينطوى على قدر من التقية، لأن الحاكم قد يغدر بهم وهو أمر وارد.

على كل حال كان صمت الناس إذ ذاك خليطا من هذه العناصر جميعا، والمهم أنه أدى وظيفة إجتماعية مهمة فى تيسير تعامل المواطنين مع الحاكم الجديد، إذ جاء شبيها بفترة السماح التى تعطى للمدين قبل أن يبدأ فى سداد أقساط دينه،وذلك حتى يحسن التأهل لما هو مقبل عليه، ثم يبدأ القوم يطالبونه بالسداد،وفى يناير سنة ١٩٧٢ انتهت فترة الصمت (المختلط أحياناً بالهمس) بكل ماتعنيه هذه النهاية،وبدأت الأصوات تعلو مطالبة بتحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلى. وكان طبيعياً أن تصدر هذه الأصوات أول ماتصدر عن الطلاب ، شريحة المجتمع التى تتوفر لها العوامل الضرورية للقيام بهذا التحرك: درجة لابأس بها من الوعى بالقضايا العامة،ودرجة لابأس بها من حماس الشباب،وقدر معقول من عدم الانشغال بالسعى اليومى للحصول على لقمة العيش، هكذا جاءت مظاهرات الطلبة فى سنة ١٩٧٢، وسرعان ماعبر السادات عن غضبه من هذه المظاهرات. وبدا أنه كان يتصور الصمت السابق على أنه غفلة، فلما فوجىء بخطأ تصوره جاء رد فعله عنيفاً منذ البداية، فبدأت تظهر فى خطبه كلمات سباب موجهة نحو الطلبة، مثل «الرذالة»، و«الأرذال»، وبدأت تظهر فى أحاديثه

اتهامات بأن المحركين الحقيقيين لهؤلاء الشباب «السذج» إنما هم عملاء مراكز القوى التى أطيح برموزها، وأن بعض هؤلاء شيوعيون وظهرت منذ ذلك الوقت المبكر علامات تنبىء بأن رئيس الدولة بدأ يستقطب بعض المنضوين تحت شعارات الإسلام السياسى ليضرب بهم أشباح الشيوعية وقد بدأت تتراءى له!.

كانت هذه المظاهرات الطلابية المطالبة بحرب التحرير، وردود الأفعال الساداتية الغاضبة، من أهم معالمنا الوطنية فى سنة ١٩٧٢، ثم جاء المعلم الثالث فى يوليه من العام نفسه وجاء طرد الخبراء العسكريين السوفييت، جاء دون مقدمات معلنة، فكان شبيهاً بالكثير من أحداث عام ١٩٧١، فلم يعرف المواطنون أى قدر من الحقائق المتعلقة بهذا الحدث، ومن ثم خلت الساحة إلا من الشائعات ، ومع الشائعات تولد وتنامى كثير من الضجيج الإعلامى، ورأيت فى ذلك كله برهاناً جديداً يضاف إلى حصيلة تتراكم تحت ناظرى مؤداه أن هناك دائماً علاقة عكسية بين حجم الضجيج الإعلامى الرسمى أو شبه الرسمى وحجم التصديق الذى يلقاه المضمون عند مواطنينا، ومع الضجيج بدأنا نسمع خطباً لا أول لها ولا آخر، من الرئيس نفسه ومن حوارييه. وسمع

الناس فى هذه الخطب كثيراً من الوعود عن عام الحسم (حسم معركة التحرير).

وانتهى عام ١٩٧٢ ولم تحسم قضية التحرير، ولا حسمت قضية الأحوال الاقتصادية المتدنية. وحتى قضية الحريات التى كانت ضمن الهموم العامة، والتى راح الرئيس يوظفها لخدمته أثناء معركته ضد مراكز القوى فى سنة ١٩٧١ عادت تؤرق المواطنين لأن خطب الرئيس أخذت تمتلىء بالتهديدات الصريحة والمستترة، وبدأت تتناثر فيها عبارات أصبحت فيما بعد من جوامع الكلم، مثل القول «إن الديمقراطية لها أنياب». و«إنه سوف يبطش بالمناوئين وسوف يكون بطشه شديداً ومع ذلك فسوف يتم باسم القانون» وإنه «سوف يفرم» من تسول له نفسه أن يخرج على الشرعية.. إلى آخر هذا النوع من التهديد والوعيد، الذى كان يخرّب أولا بأول مصداقية الدعوى بإقامة دولة المؤسسات، والذى كان على أى حال لايليق بمقام الرئاسة، إذ ينقص مفعول الحكمة التى تعلمناها منذ صبانا، «لكل مقام مقال».

ثم كان العام ١٩٧٣

فى ١٣ فبراير سنة ١٩٧٣ كتبت العبارة الآتية فى مفكرتى: «لم أستطع التدريس اليوم لطلبة الدبلوم بسبب جو

الإضرابات في الجامعة»، كان صخب الإضراب فى جامعة القاهرة شديداً، كان الطلاب يخوضون معركتين، إحداهما فى مواجهة الحكومة، والثانية بين بعضهم البعض، رافعو شعارات الإسلام السياسى فى مواجهة رافعى الشعارات الليبرالية.

وفى الساعة الثانية بعد ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ أذيع بيان عسكرى لم يدرك كثيرون منا مغزاه، واتضح فيما بعد أنه كان بياناً بقيام حرب التحرير، وعشنا أياماً عظيمة عندما تأكدت الأنباء بأن جنودنا يتقدمون بعتادهم وعدتهم شرق القناة، وأنهم رافعوا العلم المصرى على الضفة الشرقية ، وأنهم اجتاحوا خط بارليف، وسمعت بأذنى الإذاعات الخارجية والمراسلين يتحدثون من خلالها عن الجنود المصريين بألفاظ تنضح بالاحترام والتوقير، وفى تلك الأيام غفر المواطنون للسادات صمته ، واعتبروه جزءاً من دهاء سياسى لاغنى عنه فى مثل هذا الموقف، ثم حدث بعد ذلك أحداث جسام، تستحق أن يفرد لسردها أكثر من مقال.

أحداث موازية

أذكر الآن هذه الوقائع فيتداعى بفلعها مشهد الأحداث

الموازية فى حياتى الشخصية، وأعجب لما أكتشفه بين المسارين من تناغم أحياناً، لا لأننى استبعد أن يحدث هذا التناغم ولكن لأننى لم أتوقعه أصلا.

ومازال السؤال يرواحنى بين حين وآخر، ماذا أستطيع أن أقرأ فى هذا التناغم؟ هل أقرأه على أنه النتيجة الحتمية للشكل الذى تفتحت به خصيصة المصرية فى نفسى؟ أم أن إدراكى هذا التناغم هو أحد شرايين الحياة التى تحيا بها مصريتى؟ أيمكن أن يكون هذا التناغم هو الشكل الحديث لما يعرف عند البدائيين بالاندماج والتوحد بين الفرد والقبيلة؟ وإذا صح هذا التصور فما هو جوهر الفرق بين الشكلين البدائى والحديث؟ أيكون جوهر الفرق ماثلا فى زيادة عنصر الوعى فى الشكل الحديث؟ فأنا أقبله قبولاً واعياً، بل وأوظف ماأستطيع من طاقة الوعى عندى لأجعل منه كياناً يتناسب ومقتضيات الحياة الحديثة؟ أم أن هناك ماهو أكثر من ذلك؟ وما علاقة ذلك بطبيعة المجتمع المصرى؟ أهى إحدى مظاهر خصوصيته؟ وإذا كان الأمر كذلك فماذا يكون مظهرها فى المجتمعات التى لاتتوافر لها خصوصية المجتمع المصرى؟

كانت فترة السبعينيات المبكرة تعنى فى أفقى نهاية عهد

وبداية عهد، وانتهاء توجه واستهلاك توجه آخر، وكانت السمة الغالبة على هذه الفترة تواتر الأحداث بصورة مكثفة، وبمضمون ينضح بكثير من القيم الإيجابية، ثلاثة أحداث رئيسية ملأت عليّ عالمي (العلمي/المهني) خلال السنوات الثلاث الأولى من السبعينيات، كان أولها يدفعني إلى القيام بدور بعينه في هيئة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، وكان ثانيها يدعوني لأداء مهمة في جامعة لُند السويدية، وكان ثالثها يكلفني بمسئولية تأسيسية لقسم لعلم النفس بجامعة القاهرة.

مع هيئة الصحة العالمية

جاءت الشهور الأخيرة من الستينيات تحمل معها إرهاصات بخطوات سوف أخطوها في رحاب هيئة الصحة العالمية مع بداية السبعينيات، تبلورت هذه الإرهاصات في صورة دعوة رسمية للمشاركة في اجتماع علمي يعقد في مقر الهيئة في چنيف يضم عشرة من الخبراء في بحوث تعاطي المخدرات، اختيروا من أنحاء العالم المختلفة على أساس بحوث نشروها في عدد من دوريات التخصص العالمية، ورحبت بالدعوة، وأستأذنت الجامعة، وسافرت إلى چنيف حيث شاركت في الاجتماع بورقة عرضت فيها ماأخبرناه أنا

وزملائى أعضاء فريق البحث هنا فى مصر، وما توصلنا إليه فى هذا الصدد، واستمر اجتماعنا من ٧ إلى ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٠، لاسبيل هنا إلى تفصيل القول فى وقائع هذا الاجتماع، لذلك أكتفى بالقول بأن كل مابدر من الأعضاء نحوى جاء بمثابة تدشين لدور جديد هو دور الباحث الخبير الذى يلقى اعتراف أسرة علماء التخصص حيثما كانوا، الاعتراف بأعماله، ومن ثم بعضويته فى أسرتهم. وفى يونيه سنة ١٩٧١ أخبرتنى هيئة الصحة العالمية بأنها استأذنت وزارة الصحة المصرية فى أمر اختيارى عضوا دائماً فى لجنة خبراء بحوث المخدرات بالهيئة، وأننى أصبحت الآن أشرف بشغل هذ العضوية وحمل مسئوليتها، ومضت منذ ذلك التاريخ أتلقى الدعوة تلو الدعوة للمشاركة فى اجتماعات اللجنة، واستمرت عضويتى العاملة على هذا النحو بامتداد خمس وعشرين سنة.

فى جامعة لُندن

فى أواخر سنة ١٩٧١، وعلى أثر نشر عدد من البحوث النفسية الإكلينيكية فى دورتين من دوريات التخصص، إحداهما «المجلة البريطانية فى علم النفس»، وتنشر فى لندن، والثانية مجلة «وقائع علم النفس» التى تنشر فى أمستردام،

تلقيت دعوة من قسم علم النفس فى جامعة لُند السويدية باستضافتى أستاذاً زائراً لتقديم برنامج فى علم النفس العيادى لطلبة الدراسات العليا بالجامعة، على امتداد الفصل الدراسى الثانى للسنة الدراسية ١٩٧١ - ١٩٧٢. وقد تلقيت الدعوة باعتبارها تصديقاً (من جهة مستقلة) على تدشينى الذى تم فى جنيف للقيام بدورى الجديد، ووصلت إلى لُند فى الأسبوع الأول من مارس ١٩٧٢، وفى لُند كما فى جنيف كنت كثيراً ما أخلوا إلى نفسى لأعيد تعريف مصريتى، وأحدد بمزيد من الوضوح موقعها على خريطتى العالمية الجديدة.

قسم للعلوم النفسية بالجامعة

قد يبدو هذا الموضوع فى نظر المواطن العادى موضوعاً شديد المحدودية فى دلالته. بادى الخفة فى وزنه ، فأين هو من متاعبنا الاقتصادية الحادة والمزمنة؟ وأين هو من قضايانا الدولية مع إسرائيل وغيرها؟ بل وأين هو من معاركنا المتجددة فى سبيل التنمية المادية والبشرية؟ وأين وأين؟ ولكن ما هكذا ينبغى أن ينظر إلى إدارة شئون المجتمع، ولا من هذه الزاوية يجوز تصريفها، كل الموضوعات يمكن أن تبدو خفيفة الوزن محدودة الدلالة إذا

قدمت فى زحام موضوعات أخرى بعينها . كل الموضوعات ، وتلك إحدى الخطايا الكبرى للحكم الشمولى ، حيث الحاكم الفرد ، أو الدائرة الضيقة من أعوانه ومستشاريه ينفردون بالنظر فى كل شىء وبالتصرف فى كل قضية ، ماذا تكون النتيجة ؟ كل شىء يبدو قطرة فى بحر، ويخلو الجو لانتقاء ما يناسب الهوى، هو الحاكم ومستشاريه المحدودين، أو ما يناسب عقولهم. أو ماييناسب من يستولى على آذانهم، ومما يؤسف له أن هذه القاعدة لاتصدق فى حالة الحكم الشمولى فحسب ولكنها تصدق بدرجات مختلفة كلما اقترب نظام الحكم فى أى مجتمع من أن يكون نظاماً مركزياً، ومركزية الحكم عندنا حدث عنها ولا حرج !! على أية حال قصة إنشاء قسم علمى مستقل لعلم النفس فى جامعة القاهرة تستحق أن تروى تفصيلاً، لما تنطوى عليه من دروس وعبر ، لمن أراد أن يعتبر ، ولكن لايتسع المجال هنا لروايتها على هذا الحديث فى مقابل الأيام، أما مختصر القول هنا فهو أن قرار الموافقة على إنشاء القسم صدر عن مجلس جامعة القاهرة فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٣، بعد أن لقيت فى سبيل إصداره كل صنوف العنت من معظم من كان بيدهم صنع القرار فى الجامعة.

وهكذا عشت وعاشت مصر الثلاثية الأولى من عقد السبعينيات ، خاضت مصر الحرب، وحالفها النصر فى خطواتها الأولى، وأصبح هذا حدث الأحداث بالنسبة للجميع، ورأى الناس فيه بشير خير ستنصلح معه جميع الأحوال، ووجدتنى فى هذه الأثناء أدعى طور الأستاذية ومايقتضيه ذلك من تحمل مسئوليات العطاء بكرم ونزاهة ، والنهوض بأعباء الخطاب الذى يتجاوز ضيق الآفاق المحلية، ورحبت بهذه الدعوة واعتبرتها مكافأة لى على ماض أمين، وحفزا إلى مستقبل يتطلب مضاعفة العديد من فضائل الماضى.

وكان العام ١٩٧٤

لا أظن أننى سعدت بمصريتى إلى حد قارب الفخر، وربما التفاخر، كما سعدت بها فى بواكير أكتوبر سنة ١٩٧٣، لأن أحداث الحرب أمدتنى «كما أمدت سائر المواطنين» بإطار نفسى/اجتماعى/سياسى بلغ مستوى عاليا من الكفاءة فيما استحدثه من تصالح بيننا من ناحية ووقائع الحياة الاجتماعية/السياسية الجارية حولنا من ناحية أخرى. وقد حدثتنى نفسى عندئذ بأن مسيرة مصر فى مقبل الأيام سوف تكون مصدر إلهام لى لكى أجعل من مسيرتى معادلا شخصياً يكافىء أفضل ما انطوت عليه بشائر السادس من أكتوبر.

وتوالت الأحداث فى الأيام القليلة الأخيرة من الحرب الساخنة، والأسابيع المحدودة التى تلت ذلك مباشرة كانت وفاة طه حسين فى أخر شهر أكتوبر هى الحدث الذى ارتج له وجدانى، وارتجت له وجدانات آلاف المثقفين فى أرجاء مصر والوطن العربى بأكمله . وفى صباح يوم الأربعاء الحادى والثلاثين من أكتوبر وجدتنى محشوراً فى زحام شديد حول نعش طه حسين، تحت قبة جامعة القاهرة، ومن هناك خرجنا نشيع الجثمان إلى مثواه

الأخير.

في ذلك اليوم كتبت في مفكرتى عبارة شديدة الإيجاز: «شيعنا اليوم جنازة طه حسين. موكب مهيب، خرج من قاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة». ولم أزد على ذلك حرفاً واحداً في المفكرة. كان واضحاً أن الحزن الذى ملأ صدرى وصل بى إلى درجة من الاكتئاب أشعرتنى بأن أى كم أو كيف من الكلمات لا وزن له أمام هذا الخطب الجلل. وانقضت بعد ذلك سنوات السبعينيات وما بعدها، وكلما عادت الذكرى أتأمل توقيت هذا الموت الذى وقع فى ذات الشهر الذى انتصرت فيه الإرادة المصرية بالسواعد المصرية، وأتساءل أكان ذلك نذير سوء بما سوف تلقاه فرحة المصريين فى الشهور والأعوام القليلة التالية من تفريغ وإفقار لشحنتها الدافعة؟

فى شهر أكتوبر نفسه، فى الأيام القليلة التالية لورود أنباء النصر، عشنا أحداثا شديدة التهديد لتداعيات هذا النصر فى النفوس، فقد احتدمت معركة في سيناء وصفت في حينها «داخليا وخارجيا» بأنها واحدة من أكبر معارك الدبابات فى تاريخ الحروب الحديثة، وقد زادنا هذا الوصف شعوراً بالفخر، لكنه سرب إلى نفوسنا فى الوقت نفسه نوعاً من

البلبلة الوجدانية، مزيداً من الثقة والخوف معاً. وفجأة اخترقت قوات العدو الإسرائيلى صفوف قواتها وعبرت إلى غرب القناة مستغلة فى سبيل ذلك معلومات سربتها إليها المخابرات الأمريكية، ومحدثة ماعرف باسم الثغرة «عند منطقة الدفرسوار شرق الدلتا»، وأثار فينا هذا الحدث قدراً من القلق، لكن هذا القدر ظل فى البدء محدوداً بحدود فرضها عليه إطار شعورنا السابق بالنصر. وبدأ الحديث عن وقف إطلاق النار ، وتوقف الزحف المصرى الذى كان قد بدأ نحو وسط سيناء (نحو منطقة ذات أهمية استراتيچية تعرف باسم منطقة المضايق) ورأينا فى هذا التوقف لغزاً وتناثرت أسئلة وتكهنات حول دواعيه ودلالاته.

اطار الحرب الباردة

وفى هذه الأثناء بزغ اطار الحرب الباردة بين القوتين العظميين ليفرض نفسه على مسرح العمليات، بدأ الدور الأمريكى يتعاظم فى إمداد إسرائيل بالسلاح.

وأخذ الدور السوفييتى يتعاظم فى مواجهته لإمدادنا بالسلاح، ونشطت أشكال من الانتصار العربى لنا .. الخ. وازداد كثافة التحركات الدبلوماسية بين العواصم الأربع : القاهرة، وواشنطن، تل أبيب، وموسكو وفى هذه الاثناء برز

اسم «هنرى كيسنجر» وزير الخارجية الأمريكى. يناظره من مصر «إسماعيل فهمى» وسرعان ماأصبح كيسنجر هو اللاعب الرئيسى على المسرح. وهو ما ألحق الخسوف باسماء نظرائه وادوارهم. وفى هذه الأثناء شاع فى أدوات الإعلام مصطلح التحركات المكوكية التى كان كيسنجر يقوم بها. وفي هذه الأثناء في نوفمبر أعلن عن اتفاق محدود كان أقرب إلى الهدنة عرف باسم اتفاق الكيلو ١٠١، وبعد شهرين أعلن عما عرف فيما بعد بوقف اطلاق النار الأول فى يناير ١٩٧٤، وكان نصيب الاتحاد السوفييتى فى أثناء هذه التحركات الاستبعاد ما أمكن . وقوبل هذا الاستبعاد بالسكوت المريب من جانبنا. وكان نصيب مصر فى الاثناء نفسها حفنة من آمال تلوح بها أمريكا، بعضها كاذب، والبعض الآخر لايكاد يفى بالحد الأدنى من حقنا الذى لايقبل الجدل، وفوق هذا وذاك كانت تقدم لنا الأغلال الغل تلو الآخر لكى تربطنا إلى مشيئة السياسة الأمريكية، ودهاليز الاقتصاد الغربى المتآمرك. وتحسر المواطن المصرى العادى على أيام قلائل (لاتكاد تبلغ أسبوعين اثنين) عاشها أثناء اندلاع العمليات الحربية نفسها: فى تلك الأيام كانت القيادات السياسية والإعلامية تحدثه حديثاً مباشراً مستقيماً، لا لف

فيه ولا دوران، أما الآن فقد عادت الكلمات المنطوقة والمكتوبة تبعد به عن الأحداث. وفي هذه الأجواء اختطلت التخمينات مع الشائعات من الحقائق. وبدأت خيوط الشك والريبة تنسج غلالتها المعهودة بين الحاكم والمحكوم.

سنة ١٩٧٤

فى رؤياى أن سنة ١٩٧٤ كانت من النوع الذى يجعل الولدان شيباً، فقد تضافرت وتكالبت على مصر فيها العديد من القوى الغربية والمحلية لتجريد الشعب من فرحته وفخره بأبنائه الذين تحدوا كل المحاذير وخيبوا كل النبوءات المتشائمة، وعبروا القناة إلى الشرق، فى هذه السنة أعدت الأغلال المادية والمعنوية واستخدمت بمهارة فائقة لكبح جماح مشاعر النشوة أو اليوفوريا الوطنية، وكان ذلك بتدبير من قوى الغرب المتأهبة دائماً لخدمة الاستراتيجية الأمريكية، وساعدها فى هذا التوجه انسياق أعداد متزايدة من القوى المحلية عن غفلة أحياناً قليلة وعن تغافل أحياناً كثيرة.

فى هذه السنة بدأت أحاديث كيسنجر والاعلام ورجالات الدولة المصرية عن الموقف القتالى يختلط شيئاً فشيئاً بعناصر من الحديث عن الاقتصاد المصرى، وصور الأمر لنا وكأن اجتيازنا مرحلة الحرب الساخنة كان أقرب إلى المصادفة/

المعجزة، لأن اقتصادنا كان إذ ذاك قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، ومن ثم فلا مناص من معالجة اتفاقات وقف اطلاق النار معالجة لاتغفل إعادة النظر فى أحوالنا الاقتصادية. وكانت الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه هى البدء مباشرة فى إجراءات تطهير القناة لكي تعود إليها الملاحة الدولية فتدر القناة دخلا. وبدىء فعلاً فى إجراءات التطهير. ثم لم نلبث أن بدأنا نستقبل الوفود من البنك الدولى ومن صندوق النقد الدولى، وكان الهدف المعلن فى خطوطه الكبرى، لرحلات هذه الوفود هو تصحيح مسار الاقتصاد المصرى، حتى يمكن أن ينهمر على مصر الخير العميم ممثلاً فى المنح والقروض والاستثمارات. وفى هذا الاطار وضع التخطيط لزيارة يقوم بها ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة، لتكون هذه الزيارة بمثابة ختم النسر على مشروع التوجه الجديد للدولة المصرية وقد عادت إلى مقاسها الحقيقى.

على أية حال، كان من أهم الخطوات التى خطتها الحكومة المصرية فى تلك الفترة، لتمهيد الطريق أمام هطول الأموال علينا من الغرب، وكجزء من البساط الأحمر الذى ستفرشه أمام نيكسون عند وصوله إلى أرض الكنانة، إصدار

القانون الرئيسى لتغيير وجه الاقتصاد المصرى، قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعروف باسم قانون استثمار المال العربى والأجنبى (البداية الرسمية لسياسة الانفتاح). جدير بالذكر هنا أن استصدار هذا القانون من مجلس الشعب لم يستغرق أكثر من واحد وعشرين يوما. رغم كل ما له من دلالات اقتصادية وسياسية وتاريخية. وجدير بالذكر كذلك أن عدداً من رجالات مصر الذين تحمسوا لاستصدار هذا القانون كانوا هم أنفسهم، بأشخاصهم، الذين تحمسوا لوضع دعائم الاقتصاد الموجه من قبل تحت إمرة عبدالناصر، وتحمسوا بوجه خاص لصدور ماسمى بالقوانين الاشتراكية فى أوائل الستينيات!.

ثم جاء نيسكون فى زيارته الموعودة ، وصل إلينا بعد ثلاثة أيام من صدور قانون الانفتاح «فى ١٢ يونيه»، وكان من الممكن للقيادات المصرية السياسية حينئذ أن تستقبله بالاجراءات البروتوكولية المناسبة لوضع الدولة التى يمثلها، وهى إجراءات متعارف عليها بين دول العالم، ولكن أسلوب الحفاوة الذى قوبل الرجل به بلغ فى مغالاته حداً من التدنى فى فجاجته وبهرجته المتخلفة يفوق كل وصف: وأثار ذلك فى نفوس أعداد كبيرة من المواطنين مشاعر بالغة الأذى

لكرامتهم الوطنية، ولكنهم ظلوا كعادتهم يرصدون الأحداث في صمت، ويسجلون في سرائرهم أنهم كانوا شهوداً يقظين لما يجرى من حولهم، رافضين مايعنيه وما يطلق حوله من وعود وأدعيات، يباركها ساسة العهد وجوقاتهم. في ذلك الوقت برز اسم الرواية الشعبى «الشيخ إمام»، وعلا صوته وهو يتغنى بقصيدة من الشعر العامى كان مطلعها «شرفت يانيكسون بابا، يابتاع الووترجيت». واستمع إلى هذا الصوت عشرات الآلاف من المواطنين على شرائط الكاسيت، وفي الوقت نفسه كتب الأديب الكبير الأستاذ يوسف القعيد، من وحى الأحداث نفسها وثيقة بالغة الأهمية في أدب الرفض «يحدث في مصر الآن».

جدير بالذكر أن هذه الأحداث كلها جرت ولم يكن اتفاق فض الاشتباك الثانى بيننا من ناحية وجيوش الإسرائيليين من ناحية أخرى «بواسطة أمريكية» قد عقد بعد، وكأن ذلك لم يكن عبئاً كافياً يجثم على صدورنا، ويمزج بمرارة شديدة فرحتنا بأبنائنا الذين انتصروا في القتال كأن هذا العبء لم يكن فيه الكفاية، فقد حدثت أحداث أخرى في سنة ١٩٧٤ نفسها تزيد من مشاعر الكرب في نفوسنا، ففى أوائل هذا العام وقع هجوم مسلح على الكلية الفنية العسكرية قتل فيه

أحد عشر شاباً من أبناء الكلية، وتبين في التحقيق الجنائي أن الذى قام بالهجوم مجموعة من المتطرفين باسم الدين يقودهم رجل يدعى صالح سرية، وكان هدفهم الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة تساعدهم على القيام بعمليات أخرى. وفى سنة ١٩٧٤ نفسها بدأت الدولة فى تنفيذ سياسة تشجيع العمالة الفنية للسفر إلى الدول النفطية على نطاق واسع وتبلور التبرير الرئيسى لهذه السياسة فى قول السادة صناع القرار أن هذه العمالة الفنية سلعة إذا جرى تصديرها كان العائد أموالاً دولارية ضخمة. وأخيراً وليس آخرا فقد صدرت فى ختام سنة ١٩٧٤ وثيقة عرفت باسم ورقة أكتوبر، أحسن البعض الظن بها عند صدورها، وتذكرت حينئذ ماسمى من قبل ورقة ٣٠ مارس قد تبقى من وجه النظام الناصرى. وفى الحالتين جهل الدعاة أو تجاهلوا أن كلا منهما صدرت فى اطار ظروف موضوعية تهدر مقدما مصداقية أى منهما، أو تقوض دعائهما عند الجذور.

السيرة والمسيرة

لم يحدث أبداً على امتداد حياتى الواعية أن اتسعت الهوة بين مسيرتى الشخصية فى صورتها المتكاملة ومسيرة مصر والمصريين من حولى بمثل اتساعها فى غضون سنة ١٩٧٤،

فقد جاءت هذه السنة وأحداثها الحياتية الشخصية بمثابة نمو طبيعى لما سبقها، سواء فيما يتعلق بالانجاز البحثى فى ميدان تعاطى المخدرات بوجه خاص، أو بدراساتى فى ميدان الشخصية بوجه عام، أو فيما يتعلق بمهامى التخصصية الأكاديمية فى الجامعة، أو بالمهام التخصصية فى وزارة الصحة.

كانت أهم أحداث حياتى البحثية المصوبة أدواتها نحو سلوكيات التعاطى تتمثل فى اتساع رقعة الاعتراف فى دوائر التخصص الخارجى بنتائجنا التى توصلنا إليها هنا فى مصر أنا وفريق الباحثين المصريين العاملين معى تحت مظلة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. وذات يوم فى أبريل سنة ١٩٧٤، تلقيت برقية من إحدى لجان التشريع فى الكونجرس الأمريكى تدعونى إلى زيارة واشنطن للادلاء بشهادة علمية حول ما تلقيه نتائج بحوثنا المصرية من أضواء علمية على حقيقة الآثار النفسية التى يسببها تعاطى القنب «الحشيش»، لدى متعاطيه . وقالت البرقية أنهم بصدد دعوة حوالى ستة عشر عالماً من جميع أنحاء العالم للإدلاء بشهادات مماثلة كل على ضوء بحوثه المنشورة. وأننى إذا وافقت على الاستجابة للدعوة فسأكون ضيفاً على الحكومة

التى ستتكفل بنفقات السفر والإقامة. وحددوا موعداً للإدلاء بهذه الشهادات فى منتصف مايو.

وكان أمراً طبيعياً أن تغمرنى ازاء هذه الدعوة سعادة لم تعادلها إلا سعادتى يوم أن تلقيت الدعوة بالعضوية فى لجنة الخبراء الدائمين لبحوث التعاطى التابعة لهيئة الصحة العالمية فى مايو سنة ١٩٧١.

فى هاتين اللحظتين كانت الموجة الأولى من مشاعر السعادة تنصب جملة وتفصيلا على الانجاز الذى حققناه أنا وتلامذتى زملاء الفريق البحثى. ثم انحسرت هذه الموجه وتوالت بعدها موجات أخرى لم تكن مركزة بمثل تركيز الموجة الأولى فى جوهر الانجاز العلمى، بل كانت تموج بأفكار، وذكريات، وآمال للمستقبل لا تكاد تقف عند حد بعينه. على آية حال اكتملت القصة بتلبيتى الدعوة، فذهبت إلى واشنطن وأدليت بشهادتى أمام لجنة يرأسها سيناتور يدعى سيناتور جورنى ومعه عضوان أخران . وتلك قصة تستحق أن تفرد لها سطور وسطور، وكان أقيم ماراعنى فيها جدية اللجنة ومن ورائها المجلس الذى فوضها، وأمانة اللجنة ازاء التفويض، وارتفاع القامة الحقيقية للشهود تشهد لهم بالمصداقية بحوثهم المنشورة فى أرقى دوريات التخصص فى العالم،

وعندما زرت الولايات المتحدة بعد ذلك بسنتين للإسهام فى أحد المؤتمرات الدولية حول المخدرات أهدانى الأستاذ هارون جونز. (وكان واحداً من العلماء الذين أدلوا بشهادتهم فى سنة ١٩٧٤) نسخة من مضبطة المجلس التى جمعت شهاداتنا معا لتكون مرجعاً علمياً يضاف إلى سائر المراجع الموثوق بها فى الميدان.

وتوالت أحداث سنة ١٩٧٤ من فئة الأحداث الشخصية/البحثية، ففى هذه السنة نفسها أكملت بلورة النتائج الرئيسية التى وصلنا اليها فيما يتعلق بتدهور عدد من القدرات النفسية المهمة لدى المتعاطى ونشرتها فى «دورية المخدرات» التى تصدر عن الأمم المتحدة باشراف هيئة الصحة العالمية. وبلورت نتائج بحوث أخرى فى الشخصية وأرسلتها للنشر فى «دورية الوقائع السيكولوچية» .. التى تصدر فى امستردام، وكانت هذه الأخيرة تتناول ظاهرة نفسية تتولد فى سياق أوضاعنا المجتمعية/الحضارية ابتكرت لها مصطلحا جديداً هو مصطلح «الهامشية الحضارية». وفى سبتمبر سنة ١٩٧٤ افتتحنا أنا وتلاميذى الذين بلغوا رشدهم الاكاديمى الدراسة فى القسم العلمى الذى انشأناه فى نهاية سنة ١٩٧٣، مكرساً للعلوم النفسية،

فى كلية الآداب بجامعة القاهرة. وفى ثنايا هذه المسيرة متعددة الشعاب كان بعض الذهن منصرفاً إلى تطوير هيكل *البحوث الجارية في المركز* القوى حول تعاطى المخدرات بما يناسب ماجرى على أرض الواقع من تطوير مهمة فى الظاهرة نفسها.

عين على التخصص وعين على البلد

منذ وعيت الارتباط بالتخصص كان ذلك على خلفية الارتباط بالهم العام.

ومن ثم فقد وجدتنى منذ بداية الطريق أمارس انتباها موزعا بين عين على مسيرتي وعين على مسيرة مصر، ولم تكن هذه الممارسة تتم بغير مشقة، وكانت هذه المشقة أنواعاً منوعة، وكان أشدها وطأة على النفس ما كنت أعانيه عندما تفترق المسيرتان، وأنا أذكر الآن حريق القاهرة فى يناير سنة ١٩٥٢ وما تلاه من أحداث جسام على أنه كان من أسوأ لحظات الافتراق هذه فقد رأيته يعني اجهاض المخاض الذى كانت تمر به مصر من خلال تفاعل صحى بين قواها الذاتية، فلما جاء العام ١٩٧٤ عشت المشهد والمعنى مرة ثانية، تغيرت الظروف وتبدلت المظاهر واختفت شخوص وجاءت شخوص. ولكن الجوهر ظل واحداً، كانت فرحة النصر مخاضاً بالغ

الأهمية فى دلالاته الصحية وفى أنواره الكاشفة للطريق إلى المستقبل القريب، ومنه إلى البعيد لكن قوى متعددة تلاقت مصالحها، ومن ثم إراداتها على ضرورة اجهاض المخاض. وإذا المساران يفترقان. وإذا الهوة بينهما أخذة فى الاتساع، وإذا السؤال المناسب يفرض نفسه على عقلى فى الوقت المناسب: «أليست إرادات المواطنين فاعلة فى أقدار أممهم؟».

أحداث هذا الزمان

القيادة والشخصية

قرأت سنة ١٩٧٤ على أنها سنة التدبير (بفعل القوى الخارجية) لإجهاض فرحة المصريين واعتزازهم بانتصار أبنائهم وإخواتهم فى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

وسنة الثقة غير الموفقة (من جانب القوى الداخلية) فى نزاهة التدابير التى كانت تحكيها حكومة الولايات المتحدة معتمدة على أدواتها الثلاث الرئيسية :

البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، وإسرائيل . ومن هذا المنطلق تداعت أحداث العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦ أمام ناظرى ، فكانت بمثابة ترسيخ للإحباط فى النفوس حتى لا يخامرها أى أمل فى التقدم من النصر فى الحرب إلى النصر فى السلام .

العام ١٩٧٥ :

كانت سنة ١٩٧٥ عاصفة بكثرة أحداثها الدالة ، وتلاحق تغيراتها شديدة الوطأة على أحوال المجتمع كما يعيشها المواطنون ، وكانت افتتاحية هذه السنة منذرة بالسوء بكل ما لهذه الكلمة من معنى ، لمن أراد أن يقرأ .

ففى مارس من هذه السنة قتل الملك فيصل ملك العربية السعودية ، قتله شاب من الأسرة المالكة نفسها ، وقيل فيما بعد إنه مخبول . وكان هذا الاغتيال رسالة فصيحة اللسان توجهها قوى بعينها إلى كل من يهمه الأمر ، فقد وقف الملك وقفة شجاعة إلى جانب الحق المصرى والعربى أيام حرب أكتوبر وعلى امتداد الشهور القليلة التالية لها عندما استخدم البترول سلاحا للضغط على الأمريكيين والإسرائيليين فى مفاوضات الفصل بين القوات ، وكان إلى جانب ذلك معروفا بتوجهاته التنويرية فى إدارة شئون الحكم فى بلده ، ومن أجل هذا وذاك استحق أن يصير عبرة لغيره .

وبعد اغتيال الملك بما يقرب من شهرين وقع أول حادث منذر بقرب إندلاع الحرب الأهلية فى لبنان (حادث عين الرمانة) .

وفى أغسطس من العام نفسه بدأت وقائع هذه الحرب تتوالى .

وكان لهذه الأحداث الجسام فى الجوار العربى أسوأ الأثر على المناخ السياسى فى مصر .

ولم يكن مواطنونا فى ذلك الوقت بمنأى عن دواعى الغضب والاكتئاب التى أفرزتها إذا ذاك ظروف الحياة داخل

الوطن ، وكان أسوأ هذه الدواعى موضوع الغلاء (الذى دهمهم إضافة إلى الإحباط السياسى) .

وكان أمراً طبيعياً أن يتشاكى الناس فيما بينهم ، وكان أمراً طبيعياً كذلك أن يقرنوا فى شكاواهم بين الغلاء واقتصاديات الانفتاح ، رغم أن معظمهم لم يكونوا يفهمون كيف يتم هذا الاقتران ، ومع ذلك فقد قدر خبراء الاقتصاد معدل ارتفاع الأسعار فى نهاية سنة ١٩٧٥ بأنه بلغ حوالى ١٢٠٪ بالمضاهاة بمتوسط الأسعار فى سنة ١٩٧١ ، يخص سنتى ٧٤ و٧٥ وحدهما ٦٠٪ وهما سنتا الانفتاح .

وإزاء ذلك بدأت القلاقل الاجتماعية تطل برأسها ، وكان أسوأها قيام التظاهرات العمالية فى المحلة الكبرى ، وفى مواجهتها لجأت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات قمعية قاسية .

ثم تغيرت وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى ، وحلت محلها وزارة برئاسة ممدوح سالم ، وقال بعض نواب الشعب يزكون الرجل للمنصب إنه يعرف أربع لغات !

وإنه قد سافر إلى الخارج كثيراً !!

وهى تعليقات ما أنزل الله بها من سلطان .

وصدرت عن الرئيس السادات كثير من الأقوال الغاضبة إزاء أحداث المحلة الكبرى .

وعشنا تلك الفترة فى توترات متزايدة ، كان واضحاً أن الحكومة تتعرض لضغوط شديدة من قبل صندوق النقد الدولى لخفض سعر الصرف للجنيه المصرى ، وكانت الحكومة تقاوم هذا الضغط ، وفى الوقت نفسه سمعنا كثيراً وقرأنا قليلا عن تنامى الواردات وانكماش الصادرات ، وهو مايعنى أن الانفتاح الذى طرأ علينا جاء انفتاحا استهلاكيا أكثر منه انفتاحا إنتاجيا تصديريا ، واستمرت الاتصالات السياسية مع الدول العربية ، ومع الاتحاد السوفييتى ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة التماساً لحلول قد تكون ناجعة للمسألة السياسية الاقتصادية ، واستمرت التصريحات السياسية (وتضاربت أحيانا) .

واحتفل فى منتصف سنة ١٩٧٥ باستئناف الملاحة فى قناة السويس ، وقيل إن الإسراع بهذه العودة كان أحد بنود الضغط التى مارستها الولايات المتحدة على الحكومة المصرية لكى تخلق على الأرض واقعا يزيد من صعوبة اندلاع حرب جديدة تشارك مصر فيها ضد إسرائيل ، وفى حفل إعادة الافتتاح أبحرت فى القناة قافلة من السفن تقدمتها سفينة أمريكية ، فكان هذا الحدث شرحاً على المتن يؤذن بإستيلاء الولايات المتحدة على مفاتيح الحل .

وكانت فى القافلة سفينة مصرية تقل الرئيس السادات وبرفقته عدد من الساسة والأدباء وروى لى بعضهم أن السادات التفت فى لحظة ما إلى المرحوم الصديق عبدالرحمن الشرقاوى ليقول له ، «دى ملحمة يا عبدالرحمن ، عايزة ينكتب فيها شعر» ، وهو كلام له مغزاه ، وبعد حوالى شهرين من هذا الحدث أمكن التوصل مع إسرائيل (عبر جهود كسنجر) إلى إبرام اتفاق فصل القوات الثانى على الجبهة المصرية وفى الوقت نفسه كانت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفييتى قد فسدت إلى غير رجعة .

جدير بالذكر أن المواطن العادى لا يقرأ غالبا مايكتب فى الصحف عن المسائل الاقتصادية ، لا لأنه يسقط هذه الأمور من حسابه استهانة بها أو نفوراً ولكن لأن الأسلوب الذى تكتب به يسد الطريق أمامه إلى الفهم والاستيعاب، وذلك لكثرة اللف والدوران فيها ، أو لحشد المصطلحات الفنية دون التطوع بشرحها ، أو لعيوب أخرى كثيرة ، هذا على الرغم من أن هذا المواطن يؤمن فى قرارة نفسه بأن الاقتصاد هو العمود الفقرى لحياته هو ومن يعول .

ومعنى ذلك أنه يعتمد فى تقديره لهذا الشأن على نوع من الإدراك الحدسى الذى ينتقل من المقدمات إلى النتائج مباشرة دون الاعتماد على وسائط .

وأنا الآن إذ استرجع ذكرياتى عن تلك الفترة (فترة الثلاثية الثانية من السبعينيات) أذكر أن المواطنين كانوا يعيشونها ولسان حالهم لايفتأ يردد القول الشائع «ربنا يفوتها على خير» ، كانوا يشعرون بالضائقة ، ولا يستشفون فى المستقبل القريب فرجاً ، ومع ذلك لاتنفك الوعود بالفرج تنثر من حولهم ، وهو مايزيد من حدة الصراعات النفسية التى يتعرضون لها ، والتى لاتفرز فى نهاية الأمر إلا مزيداً من الاكتئاب المختلط أحياناً بالإحباط والغضب .

ولكى يدرك قارئ اليوم إلى أى مدى كان هذا الضيق الممتزج بالغضب المكتوم نتاجاً طبيعياً لظروف اقتصادية سياسية بالغة الصعوبة إذا ذاك يمكنه أن يقرأ الفصلين السادس والسابع من كتاب المرحوم الأستاذ عادل حسن عن «الاقتصاد المصرى : من الاستقلال إلى التبعية» .

التغيرات المجتمعية المواكبة

ومع ذلك فلا يمكن القول بأن الضائقة الاقتصادية (المقرونة بوعود وردية لا تتحقق) كانت هى السبب الأوحد أو الرئيسى لهذا الضنك الذى كان يعيشه المواطنون ، بل كانت هناك تغيرات مجتمعية تأخذ بخناقهم وهم لايملكون لها ضبطا ولا تحويلا ، فكانت تزيد من وطأة الضيق على

نفسوهم ، ذلك أن الناس بدأوا يسمعون عن العمولات التى يتقاضاها البعض ممن أفرزهم الانفتاح ، والتى تبلغ ملايين الجنيهات أحيانا ، وبدأوا يشعرون بأزمة المساكن فى المدن ، وبرزت حولهم تباشير الزحان فى شوارع القاهرة بزحام المشاة ، وزحام السيارات ، وزحام الأصوات ، وما يحمله كل ذلك للنفوس من مشقة تتنامى فى كل خطوة ، ولم يكن الأمر كذلك حتى شهور فى سنة ١٩٧٤ ، وراحوا يسمعون عن سير السفهاء من الأغنياء الجدد ، ومن المضحكات المبكيات أن انتشار المخدرات فى السوق غير المشروعة (والحشيش بوجه خاص) زاد فى تلك الفترة زيادة فجائية ، فقد بلغ حجم المضبوطات من الحشيش (حسب تقارير الإدارة العامة للمكافحة) فى نهاية سنة ١٩٧٤ أكثر من (٢٢) اثنين وعشرين ألفا كيلو جرام (بينما ظل طوال الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٣ يتراوح بين ستة آلاف وأحد عشر ألف كيلو جرام) وبالإضافة إلى هذا كله اتسع نطاق الأسفار طويلة الأجل إلى بلاد النفط العربية ، ومع هذا الإتساع بدأت تطفح على جسد المجتمع ظواهر منذرة بعواقب وخيمة ، من هذا القبيل ظاهرة «تجار الشنطة» ، وظاهرة الأنماط السلوكية الوافدة التى كانت تقتحم عنوة على منظومة السلوكيات

المصرية المستقرة ، وظاهرة الشح المتزايد فى العمالة الفنية لدينا .. وأسوأ من هذا وذاك ما طرأ من أراض وعلامات تشير إلى أن اختلالات خبيثة بدأت تصيب الأسرة المصرية في صميم تكاملها لغياب الزوج ، أو الأب ، أو الأم معاً .. الخ.

هذا كله وأكثر، ومع ذلك فقد استمرت السياسات التى كانت السبب فى تفشى هذه الاضطرابات جميعاً :

مزيد من التمادى فى استيراد السلع الاستهلاكية الترفيهية غالبا ، ومزيد من العجز فى الميزانية العامة للدولة ، ومزيد من الضغوط الأجنبية (صندوق النقد ومن ورائه الحكومة الأمريكية) لرفع الدعم الحكومى الذى تلقاه السلع التى تعتبر ضرورية لسواد الشعب .

ثم إن الناس استشعروا مزيدا من استشراء الأزمة عندما بدأ السادات ينتقد الحكومات العربية بمرارة (حوالى منتصف ١٩٧٦) ، وكذلك عندما فوجئوا بالإعلان (من جانب واحد هو جانبنا) عن إلغاء معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية التى كانت قد عقدت فى سنة ١٩٧١ ، وكان مقدراً لها أن تبقى سارية المفعول لمدة خمسة عشر عاماً ، ورأى البعض فى هذه الخطوة الأخيرة مغامرة غير محمودة العواقب ، واستنتجوا

منها أن قررنا أن نضع البيض كله فى السلة الأمريكية وحدها .

وفى ذات الوقت أصبح السادات لايتحدث عن كسنجر إلا بقوله «صديقى هنرى» .

كل هذه العوامل مجتمعة ، سواء فى ذلك ماطفح على جسم مصر من تغيرات مجتمعية مرضية ومنبئة بمزيد من المرض ،أو ما كان من آثار مباشرة للضائقة الاقتصادية التى لاتوحى بإنفراج قريب ، ومع ذلك لاتكف عن ستر وجهها القبيح وراء وعود موظفة لترحيل الحاضر إلى مستقبل كالسراب أو يكاد ، كل هذه العوامل مجتمعة شكلت الظروف الصعبة التى أمتحن الناس بها على امتداد سنوات الثلاثية الثانية من السبعينيات ، والتى كانت تنفث فى نفوسهم مزيداً من الغضب المكتوم .

السادات «الشخصية والصورة»

فى هذه السياق الضاغط فى جميع الاتجاهات المتعارضة، والذى يتسم إجمالا بالضيق المتزايد فى نطاق حرية الحركة ، والمتخم بالتوترات المنذرة ، أخذت شخصية السادات تكشف عن كثير من ملامحها كما تسهم فيما يصدر عنه من فعل وانفعال ، وتجمعت فى ذهنى حينئذ هذه الملامح مع ماسبق

أن كشف عنه صاحبها فى مايو سنة ١٩٧١ (بمناسبة حركة التصحيح) ، ثم على امتداد سنة ١٩٧٢ فى مواجهة تظاهرات الطلبة ، ثم إنى قرأت هذا كله على خلفية الدور الذى أداه فى شبابه الباكر أيام اتهامه بالاشتراك (مع حسين توفيق وآخرين) فى اغتيال أمين عثمان باشا العضو البارز فى حزب الوفد خلال الأربعينيات ، والدور الذى قام به كعضو فى الحرس الحديدى للملك فاروق ، حتى انتهى به المطاف إلى دوره فى مجلس قيادة الثورة سنة ١٩٥٢ ، ومنه إلى تولى رئاسة الجمهورية خلفا لجمال ، قرأت حصيلة هذا التجميع كله ، ثم حاولت قدر استطاعتى أن أقيم على أساس صيغة تستوعب شخصية الرجل لعل وعسى أن تساعدنى هذه الصيغة فى مزيد من فهم مايحدث تحت ناظرى .

وإلى القارئ رصد مبسط لرؤياى فى هذا الصدد ، فقد رأيت ستة أبعاد رئيسية تنتظم الأفعال وردود الأفعال التى تصدر عن هذه الشخصية :

أولها :

سلوك المغامرة إلى درجة تخل أحيانا بحسابات المكسب والخسارة .

وثانيها :

التعجل ، وخاصة بعد الانتهاء من مرحلة اتخاذ القرار ، التعجل فى التنفيذ .

وثالثها :

شدة الاهتمام بصورته كما تنطبع لدى الآخر .

ورابعها :

الإصرار على أن يبدو وكأنه «الزعيم الشامل» ، بمعنى القادر على تبنى التوجه ونقيضه (ديمقراطى واستبدادى ، ابن البلد وأوروباوى ، يقرب المثقفين لا حباً فيهم ولكن على أنهم شر لابد منه ... الخ) .

وخامسها :

تفضيل الضغط بدلا من المحاجة ، فى مواقف التفاعل مع الآخر .

وسادسها :

تفضيل التقدم المباشر من خطوة إلى التى تليها ، بدلا من التقدم عبر مراجعة المردود ، وذلك فى مواقف التعامل مع النفس .

جدير بالذكر أننى أطلت التفكير فى هذه الصيغة قبل أن أقدمها إلى القارىء ، ومع ذلك فلازلت أرجو أن أتناولها بمزيد من المراجعة والتنقيح .

من العام إلى الخاص :

منذ أن التحقت بالجامعة فى سبتمبر سنة ١٩٤١ وقر فى نفسى أن أفرق بين وجودها المعنوى وكيانها المادى .

وكانت هذه التفرقة انبثاقاً جوانياً ولم تأتنى نتيجة لوعظ أو إرشاد .

وبقيت على عهدى بها حتى يومنا هذا لذلك لم تستطع كل أنواع العبث التى أنصبت على كيانها المادى أن تفسد علىّ إيمانى بقدسيتها ، لأنها كانت تطلع على دائماً بوجهها المعنوى وكثيراً ماحدثتنى نفسى فى مواجهة ألوان العبث الهمجى الذى كنت أشهده من حولى مذكرة إياى بقصص من التاريخ الحديث والقديم من شأنها أن تعيننى على اجتياز المحن التى تمتحن بها الجامعة دون أن يهتز إيمانى ؛ كنت أتذكر أنباء الخراب والدمار الذى أوقعه النازيون فى ألمانيا فى أوائل الثلاثينيات من القرن الماضى بالجامعات الألمانية ، وكنت أذهب أحياناً إلى أبعد من ذلك فأذكر عدوان جنود الحملة الفرنسية على الأزهر الشريف قبل ذلك بما يقرب من قرن وثلاثين عاماً ، فهل سقط الأزهر أو وهنت رسالته ؟.

أم زاده شرفا على شرف ، وسجل بقعة سوداء فى تاريخ المعتدين وقائدهم والنظام الذى أرسلهم وهو يحمل شعار الحرية والإخاء والمساواة ؟

وهل اندثرت الجامعات الألمانية أو خبا نورها ؟ أم قامت بعد الحرب تنفض الغبار عن وجهها ، وتسجل وصمة الخزى والعار على المعتدين الذين رفعوا شعار إعادة الحق إلى الشعب الألمانى ، وتسليم صولجان المجد إليه ؟

وقد أوقع الرئيس السادات رحمه الله بالجامعات صنوفا متعددة من الأذى (كما فعل كثيرون من قبله) ، وكان أسوأها فى تقديرى صنفان .

أولهما : تحريض التجمعات الطلابية المتطرفة (باسم الدين) على التصدى بأساليبهم (الغوغائية والعنيفة) لإخوانهم من الطلاب ذوى الميول السياسية الاجتماعية المغايرة ، بدعوى أن هؤلاء جميعاً شيوعيون كفرة .

وقد شهدت الجامعة نتيجة لهذا التحريض أياماً حالكة السواد ، لانزال نشهد تداعياتها حتى الآن .

أما الصنف الثانى : من الأذى الذى حاق بالجامعة فكان إطلاق الإعارات طويلة المدى لأعضاء هيئة التدريس إلى

الدول النفطية (وذلك فى أعقاب تدشين سياسة الانفتاح) بصورة أدت (مع غيرها من أنواع الأذى) إلى إجهاض معظم الآمال فى أن يكون للعلم الجامعى المصرى شأن فى المستقبل القريب .

ولست أريد أن أسترسل في الحديث هنا عن بند الخسائر الجامعية فى الحاضر والمستقبل ، الجدير بالحديث فى هذا المقام أننى كنت أعايش الهم العام كما كان يعيشه مواطنى خارج الجامعة ، وكنت أعايشه وهو يزحف بشروره على الجامعة التى هى المدخل الطبيعى إلى عالمى الخاص ، وكنت أعى تماماً كل الأخطار المحدقة بنا جميعاً ، خارج الجامعة وداخل الجامعة ، وكنت أعى فوق هذا وذاك أن عنصر الاستمرار فى العمل الجاد . مقرونا بالمقاومة المعنوية المتجددة لكل ما هو سيء حولنا هو الأمر المطلوب ، وكان تدهور الأحوال من حولى يزيدنى تصميما على مواصلة السير فى طريقى .

كان العامان ١٩٧٥ و١٩٧٦ من الأعوام شديدة الخصوبة فى حياتى الجامعية عامة والبحثية خاصة ، فعلى امتدادها نشرت سبعة بحوث ميدانية فى عدد من دوريات التخصص فى الخارج ، وقدمت ثلاث ورقات فى ثلاثة مؤتمرات دولية

تحمل إلى أعضاء هذه المؤتمرات نتائج بحوثنا المصرية فى مجال تعاطى المخدرات ، وقمت بزيارة أكثر من عشرة أقسام لعلم النفس فى الجامعات الإنجليزية (من مرتبة أكسفورد وجلاسجو وشفيلد) والأمريكية (من مرتبة منيسوتا وشكاغو وستانفورد) لكى أوفر للقسم الذى أنشأته فى الجامعة أفضل قيادة شكلا ومضمونا .

وفى هذه الفترة نفسها أعدت صياغة البرنامج البحثى الذى أتعهده تحت مظلة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بما يكفل له نموا متصلا فى تدريب الكوادر وترسيخ الإنتاج، وكنت طوال مسيرتى هذه حريصا على ألا تغيب عن بصيرتى أمور بعينها ، يأتى فى مقدمتها :

أن همى الخاص ضارب بجذوره فى تربة الهم العام ، فالهم العام بالنسبة لى هو الرابطة العضوية المشروعة بين الخاص والعام فى هذا المجال ، وأن عجز العاجز كثيرا ما يتخفى فى ثياب الغضب ، وفى هذا المقام لا مجال للغضب ، وأن الاختيار التزام ، فإذا كان الالتزام بالعمل فقد وجبت المثابرة والبصيرة.

أواخر السبعينيات

انتفاضة الحرامية
بين الاختمار والانفجار

تراوحت خطى السبعينيات المتأخرة على الصعيد المصرى والعالمى بين فترات تحمل فى طياتها اختمارات منذرة ، ولحظات تعلن أنباء انفجارات مدمرة .

والمثير للتأمل حقا أن فترات الاختمار كانت تقدم الشواهد التى تشهد على تردى الأوضاع وتنبىء بسوء المال ، ولكن زعماء ذلك الزمان كانوا يقرأون تلك الشواهد على أنها مجرد مثيرات للغضب لا على أنها رسائل ذات معنى ، فهى تحض على القراءة المتأنية للواقع ، وإعادة النظر فيما درجوا هم «الزعماء» على التسليم به ، سواء فيما يتعلق بحجم قدراتهم ، أو بحدود الصبر لدى شعوبهم ؛ وتحض كذلك على إعمال الفكر الخلاق فى إرساء دعائم أكفأ الحلول المناسبة لمعطيات الواقع ومطالبه، ثم على إقرار مسلمات جديدة تساعدهم وتساعد مواطنيهم على إطلاق الأفعال الصادقة ، وكبح جماح الخيالات المضللة الكاذبة .

كان العام السابع والسبعون عاما عاصفا فى بدايته،

حزينا فى وسطه كئيبا فى نهايته ، فى مصر اندلعت أحداث ١٨ و١٩ يناير فى شكل انتفاضة بالغة العنف شديدة الاتساع، كان دليل عنفها ما أوردته وكالات الأنباء الأجنبية حينئذ من أن المصادمات بين الجماهير وقوات الأمن أسفرت عن عدد من القتلى يفوق الأربعين قتيلا، ومن الجرحى يزيد على الستمائة جريح .

وكان دليل اتساعها أنها طالت جميع المحافظات فى الجمهورية .

وكان هذا انفجارا جاء فى أعقاب اختمار بدأ مع بدء عهد الانفتاح (منذ صدور قانون ٤٣ لسنة ٧٤) ، وظلت تصدر عنه نذر كثيرة كانت كفيلة (لو أنها قرئت على وجهها الصحيح) أن توفر على الجميع مشاق المواجهات الدامية .

وكان أوضح هذه النذر وأفصحها لسانا تظاهرات العمال فى المحلة الكبرى سنة ١٩٧٥ .

لكن من بيدهم الأمر قرأوا هذه النذر على أنها مجرد مثيرات للغضب !

وعندما وقع الانفجار الكبير فى ١٨ و١٩ يناير ٧٧ عبر الرئيس السادات عن غضبه الشديد بقوله «إنها انتفاضة حرامية» .

وكان هذا القول بمثابة تشخيص يتفق تماما مع الطبيعة القمعية للعلاج الفورى الذى أمر به وجرى تنفيذه .

ومع ذلك فقد جرى تطبيق علاج آخر فى الوقت نفسه يناقض روح العلاج الأول وينفيها ، وذلك بإعادة العمل بالدعم الحكومى للسلع الضرورية ، وهو ما كانت الحكومة تنوى إلغاءه (بدءا من يوم ١٧ يناير السابق مباشرة على انتفاضة الحرامية) .

وأثار هذا التناقض سؤالا ظل يراوح ذهنى من حين لآخر ، لماذا إذن الغضب على الناس ووصفهم بالحرامية ؟ ولماذا القمع واسع النطاق بعد ذلك ؟

وتأملت هذه الأحداث جميعا وما بينها من تفاوتات صارخة ، وقرأت فيها معانى متعددة ؛ فالناس ليسوا غافلين أبدا عما يجرى ويتناثر حولهم من أفعال وأقوال استفزازية ، ووسيلتهم الرئيسية للتعامل معها هى التسجيل والتخزين «لا النسيان» ولأن تخزين المواد الملتهبة ينطوى على كثير من المشقة ويولد فى النفوس كثيرا من التوترات مختلفة المضامين فلابد لهم من تشغيل منابع الصبر فى نفوسهم بأقصى طاقتها لترويض هذه التوترات ما أمكن على طريقة «اللهم طولك ياروح» .

وقـد أتقن الناس هذه العمليـة من طول المـارسـة «على امـتداد قرون وقرون» وترتبت على هذا الاتقان نتائج بعضـها حميد وبعضها خبيث ، فقد كانوا بهذا الاتقان يحمون أنفسهم (فى المدى القـصـيـر) من بطش الحكام الذين كـانوا غـالبـا مستبدين ، لكن هذا الاحتمـاء نفسه كان وبالا عليـهم «على المدى الطويل» ، لأن الحكام كانوا غالبا يقرأونه باعتباره غفلة أو تبلد فيغريهم ذلك بأن يزيدوا من ضغوطهم .

ولما كـان المحكومون هـم أنفسـهـم لا يستطيعون مـواصلة الصـبـر إلـى مـالا نهـاية فـقـد كـانوا إذا اسـتنزفت مـوارد صبرهم ينفجرون في هبة هوجاء تفوق تكلفتها غالبا حـجم عائدها .

وفى حدود فـهمى هذا بالضبط ماحدث فى هبة يناير ٧٧ فقد وقع فيـها كثير من الاعتداءات على أناس أبرياء ، ووقع فيها كثير من الدمار على ممتلكات عامة وخاصة هى فى نهاية الأمر محسوبة على أموال الشعب وأقواته .. على أى حال ، هذه كانت افتتاحية عام ٧٧ في مصر .

ولم تكن الخاتمة أسعد حالا من الافتتاحية ؛ فقد كان يوم ٢٩ نوفمبر يوما مشهودا ، إذ وقف الرئيس السادات فى ذلك اليـوم يلقى خطابا داخل الكنيست الإسرائلى ، وحمل هذا

الخطاب إلى العالم رسالتين إحداهما صريحة والأخرى ضمنية ، فأما الصريحة فكانت تؤكد أن مصر جادة فى طلب السلام ، وأما الضمنية فكانت تشى بأن مصر مستعدة لعقد صلح منفرد مع إسرائل ، وبعد أسبوعين أعلنت الدول العربية عن مقاطعتها مصر .

وفى منتصف ديسمبر أعلنت حكومة السادات عن افتتاح مؤتمر فى القاهرة يضم مصر وإسرائيل والولايات المتحدة ، والأمم المتحدة ، وذلك للبدء فى محادثات السلام .

فى تلك الأيام لم أقابل أحدا إلا وجدته يعبر عن شعور بالصدمة .. وفى سبتمبر ٧٨ «أى بعد تسعة شهور فقط» تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية كامب ديفيد ؛ وقعها السادات ، ومناحم بيجن ، وكارتر، وبعد شهر واحد بدأت مباحثات إقرار السلام النهائى بين مصر وإسرائيل فى واشنطن ، وفى مارس ٧٩ تم التوقيع النهائى على اتفاقية كامب ديفيد، وفى ديسمبر من العام نفسه كوفىء السادات على أفعاله هذه بمنحه جائزة نوبل للسلام مناصفة بينه وبين بيجن، وفى فبراير ١٩٨٠ أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل .

وعلى امتداد هذه الفترة ، منذ خطاب الكنيست وحتى

إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كان اختمار جديد يتخلق ، وكانت تصدر عن هذا الاختمار علامات ونذر ، لكن أحدا ممن يعنيهم أمر الحكم لم يقرأها على وجهها الصحيح!.

الأحداث على هذا النحو .. لماذا ؟

بغض النظر عن توجهات الرفض والاستنكار لهذا المسلسل ، وقد كانت تملأ نفسي حينئذ، شأني في ذلك شأن كثير من المواطنين ، فقد كنت حريصا على أن أفهم منطق اللعبة السياسية ، وأن أفهمها في حدود المعلومات المتاحة لي، دون أن أشتط في صياغة افتراضات لا قبل لي بالبرهنة على صحتها، كان سؤالي الأساسي هو: أين: يلتقي الخاص «شخص السادات وأسلوبه» بالعام «الذي هو الأحداث السياسية» في ديناميات هذا المسلسل ؟ وكنت ومازلت مقتنعا بأن أحداث التاريخ لايمكن أن يكتمل فهمها وتفسيرها دون ذكر للدور الذي يقوم به القائد أو الزعيم .

كانت إحدى الخصال الواسمة للرئيس السادات نزوعه إلى المغامرة إلى الحد الذي قد يصل إلى الإخلال بحسابات المكسب والخسارة ، وكانت لديه خصلة أخرى هي التعجل في التنفيذ «خاصة بعد مرحلة اتخاذ القرار» وخصلة ثالثة هي شدة الاهتمام بصورته كما تنطبع لدى الآخرين .

وخصال أخرى أحصيتها في مقال سابق ، كانت هذه الخصال بمثابة مفاتيح تيسر الولوج إلى شخصيته الفاعلة ، ومنها إلى أسلوبه فى تشكيل الدور الذى أسند إليه أن يؤديه في المسرحية السياسية ، وكانت المرحلة التاريخية التى حكم البلاد فيها جزءا من حقبة الحرب الباردة حيث اللاعبون جميعا يرتضون تسريع الأحداث «السريعة أو الكربجة» .

فهل كنا هنا بصدد لقاء تاريخى بين خصال الرئيس والخصال الواسمة للحقبة التاريخية المساوقة ؟ ولا يجوز أن ننسى هنا أن المفاوضين الغربيين يعتمدون كثيرا على مشورة الخبراء النفسيين (كجزء من تطبيقات العلوم النفسية فى أمور السياسة) .

يبدو لى هذا التصور لمجريات الأمور فى ذلك الوقت تصورا معقولا ، خاصة أنه لايستبعد بالضرورة عناصر أخرى شاركت بأوزان لاسبيل إلى تجاهلها فى تحديد المحصلة النهائية للحركة ، أعنى الانحياز الأيديولوجى المسبق لدى السادات ضد كل ما ومن يتصور أن ينتمي إلى اليسار، والغالب أن هذا كان له وزن ملحوظ فى اختياره الانحياز إلى جانب الحل الأمريكى أيام كان لمصر أن تختار بين الحل الأمريكي والحل السوفييتي عقب توقف القتال مباشرة .

وأخيرا وليس آخرا كانت هناك ضغوط المفاوض الأمريكي (الوسط غير النزيه) وقد وظف فيها باقتدار كل مايتصل بضائقتنا الاقتصادية .

العالم من حولنا

في تلك الفترة نفسها كان العالم يغلي من حولنا ، وكانت أحداث الغليان مليئة بما يحض على التعلم والاعتبار ؛ في أفريقيا اندلعت الثورة في أحد أقاليم الكونغو «زائير حاليا» ، وكانت تستهدف الإطاحة بحكم موبوتو ورجاله ، حدث ذلك في مارس ٧٧ ، وسرعان ما وجهت هذه الثورة على أنها فصل من فصول الحرب الباردة فعبرت الحدود قوات من أنجولا «المحسوبة على السوفييت» لمساعدة الثوار ، وأستنجد موبوتو بفرنسا وبلجيكا فأرسلتا قوات من المظليين وأومأت فرنسا إلى المغرب وأرسل هذا ألف جندي مغربي .

وقرأت أخبار هذه الأحداث وأنا في الخارج «في إحدى سفراتي باسم هيئة الصحة العالمية» وقرأت كذلك أن رئيس مصر عرض على فرنسا أن يرسل مساعدة عسكرية ، هو أيضا ، ولكن لأمر ما لم ترحب فرنسا بها العرض .

وفي مايو تم إخماد الثورة، وفي جنوب أفريقيا كان الحكم العنصري الأبيض يشدد من إجراءات القهر على الشعب

الأسود ، فقرر أن يصادر جريدتين للسود ، وأن يغلق ١٨١ تنظيما مدنيا عرفت بتصديها لمقاومة مظالم البيض .

وجاء عام ٧٨ فازداد نطاق الثورات الشعبية اتساعا ، وإزدادت قصوة إجراءات الحكام ضد هذه الثورات ؛ فى إيران ، وفى أمريكا الجنوبية وفى الصومال ، وفى فلسطين ، ففى إيران شبت الثورة فى يناير ولم يخمد لهيبها حتى يناير التالى ٧٩ حين انهار حكم الشاه وعاد الإمام الخومينى من منفاه ليتولى السلطة هو ورجاله .

وحاولت أمريكا مساندة الشاه بما أمكنها من سلطان وحيلة ، ولكنها عجزت وأحترقت أصابعها بالنيران المتأججة ، وعندما توقفت عن الاسترسال فى المساندة نبذت الشاه نبذ النواة حتى لقد بخلت عليه بحق اللجوء إليها وعندئذ تصدى الرئيس السادات لكى يؤويه فى مصر ، وقرأت فى قراره هذا قدرا كبيرا من الاستفزاز لمشاعر المصريين الذين كانوا لايخفون تعاطفهم مع الثوار الإيرانيين ، وقرأت فيه كذلك خطأ من أخطائه الكبيرة التى لم يكن يفسرها فى رأيى سوى خصلة المغامرة سيئة الحساب ضمن خصال شخصيته .

وفى أمريكا الجنوبية بدأ سعار الثورة فى نيكاراجوا يشتد ضد حكم طاغية آخر يدعى سوموزا ، وكان كذلك من الزعماء

الذين يحتضنهم الغرب «مثل موبوتو وشاه إيران» ، وبدأنا نتابع تحركات الثوار من خلال تنظيمهم العسكرى ، وكان يدعى الساندانستا .

وفى أثيوبيا كان منجستو هيلا مريام قد استولى على الحكم من الإمبراطور هيلا سيلاسى ، وبدلا من أن يلتفت إلى إصلاح ما أفسده الإمبراطور من أمور شعبه استدار إلى الصومال المجاور وبدأ يزحف للاستيلاء على أحد أقاليمه «الأوجادين» وانخرط الصوماليون فى الدفاع عن وطنهم .

وفى فلسطين سيرت إسرائيل قوة قوامها ثلاثون ألف جندى ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى جنوب لبنان ثم خرجت من هناك فى يونيو بعد أن قتلت من قتلت وخطفت من خطفت ، ودمرت ماشاءت أن تدمر، وبعد شهرين أرسلت من قام بتفجير مجمع للفلسطينيين فى بيروت ، وأسفر ذلك عن ١٧٥ قتيلا .

ثم جاء عام ٧٩ ، وفى ذاكرتى أن أهم أحداثه كان قيام الدولة الإسلامية فى إيران .

ولأمر ماقرر بابا الفاتيكان «يوحنا بولس السادس» أن يزور بولنده مسقط رأسه .

وأنا لا أزال أذكر هذه الزيارة لأن الحكم الاشتراكى فيها كان قد بدأ يترنح تحت ضغوط منظمة غير حكومية كان اسمها منظمة تضامن ، وانبرت هذه المنظمة تدبر للبابا استقبالات شعبية حافلة حيثما حل ، وكان هذا لحساب الغرب الذى استقبل البابا بعد ذلك بثلاثة شهور فقط فى البيت الأبيض زائرا لجيمى كارتر .

وفى تلك الفترة نفسها توالت الانقلابات فى أفغانستان ، وترددت فى هذا الشأن أسماء تاراكى ، وحفيظ الله أمين ، ثم كارمل كقادة لهذه الانقلابات ، ودعا هذا الأخير السوفييت إلى التدخل لحمايته وحماية حركته التى إدعى أنها اشتراكية، وزحف الجيش السوفييتى على كابول فى ديسمبر ٧٩ ، واندلعت تظاهرات الطلبة الأفغان ضد هذا الغزو وكانت نتيجة التصادم خمسمائة قتيل حسب الروايات الغربية .

هكذا كانت الاختمارات والانفجارات تتوالى على دول العالم من حولنا ، وكانت تدار غالبا «سواء من قبل الزعماء المحليين أو من جانب رؤساء الدول الكبرى» باعتبارها جزءا لايتجزأ من الحرب الباردة بين الغرب والاتحاد السوفييتى ، وهكذا ضاع حق الهوية الوطنية أو كاد ، وكأنما الموجود على سطح الكرة الأرضية دولتان لا ثالث لهما : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

بعض من السيرة فى خضم المسيرة

سيطرت على مخيلتى فى تلك الأيام ، أيام ١٨ و١٩ يناير ٧٧ صورة بين الحلم والكابوس ، رأيتنى من خلالها أسبح طوال الوقت في بحر ثائر ، وينصرف معظم جهدى إلى محاولة أن أبقي رأسى فوق سطح الماء ، لا أريد أن أغرق ، وأحاول فى الوقت نفسه أن أواصل الوعى بالذات وهى تباشر البحث العلمى من ناحية وتعليم الطلاب من ناحية أخرى .

كنت أحاول مخلصا أن أحيى حياة البحث العلمى الجاد ، تلقيا وإبداعا ، ولم أكن مستعدا في سبيل ذلك أن أغفل عما يدور حولى فى مصر وفى العالم ، وكانت كل من المحاولتين تجتذبنى بعيدا عن الأخرى .

وكان مسعاى دائما ينصرف إلى العثور على النقطة الحرجة التى يتحقق عندها التوازن الأمثل بينهما ، وكنت قلما أرضى عن حصاد هذا المسعى ، ومن ثم كنت أواصل السير.

في أبريل ٧٧ دعيت باسم «المجلس العالمى لبحوث الكحوليات والإدمان» إلى اجتماع يعقد فى لوزان بسويسرا ، هدفه التخطيط لإجراء بحث حضارى مقارن تحت إشرافى حول تعاطى القنب «الحشيش» فى أربع دول افريقية «نيجيريا

وزامبيا وكينيا وموريشيوش» ، على أن نتبع فيه الخطوات التي خطوناها في إجراء البحث المصري الذي كنا قد أجريناه على هذا التعاطي ونشرنا معظم نتائجه في دوريات التخصص في الخارج ، وقبلت المهمة وسعدت بها ، ولم أفكر كثيرا فيما سألقاه في سبيل انجازها من مشقة .

وفي ذلك الوقت نفسه بلغني أن أستاذين من جامعة فلوريدا (في الولايات المتحدة) هما فلتشر وزاتس كتبا نقدا لبعض الجوانب المنهجية لبحثنا المصري وأرسلاه للنشر في دورية متخصصة وخاطبتني الدورية في أن من حقي أن أرد على هذا النقد إذا أردت ، وأرسلت لي نسخة من النقد ، على وعد أن تنشر النقد والرد في عدد واحد معا .

وكان طبيعيا أن أرد . وفي ذلك الوقت شغلني شاغل اعتبرته ذا أهمية خاصة في حسن الأداء لدوري الجامعي ، وهو إصدار كتاب للتعريف بعلم النفس العيادي المعاصر في شقيه القياسي - التشخيصي والعلاج ، يشارك فيه تلامذتي بفصول مترجمة عن مصادر إنجليزية رفيعة المستوى ، وأشارك فيه بمراجعة الترجمة وكتابة فصل أو فصلين تأليفا .

ولكي تزداد المشقة على نفسي أضعافا مضاعفة تزامن كل هذا مع بدء صراع جانبي بيني من ناحية كرئيس لقسم علم

النفس» وتلامذتى الذين شبوا عن الطوق وأصبحوا زملاء لى فى إدارة شئون القسم من ناحية أخرى .

هم يطلبون الإذن بالسفر فى إعارات إلى البلاد النفطية وأنا أُعارض مطلبهم هذا رغم يقينى بأن شح المرتبات فى الجامعة والأزمة الاقتصادية التى تطحننا جميعا كلها عوامل تفسر طلبهم وتكاد تبرره ، ولكنى كنت أقول فى حواراتى مع نفسى.

ومن الذى يبقى فى القسم للتدريس لأبنائنا فى مصر ؟ ولماذا أنشأنا القسم أصلا ؟ ولماذا لايقبلون التضحية ؟ ومع ذلك فقد كنت مقتنعا باحتياجهم المادى ، وكنت على هذا النحو أسلك وكأننى قد كتب علىَّ أن أعيش هذا الصراع الذى يرجع فى جذره العميق إلى أوضاع فى الدولة وفى العالم من حولنا ظلمتنا جميعا .

وفى عـــام ٧٩/٧٨ طلب إلىَّ أن ألقى سلسلة من المحاضرات فى علم النفس العصبى على طلاب الدراسات العليا فى قسم الأمراض العصبية بكلية الطب .

وكانت لى مطالعاتى من قبل فى هذا الفرع شديد التخصص ، وكانت مطالعاتى هذه تمتعنى أشد الامتاع ، فقد كنت من خلالها أشعر بأننى أنظر بالمجهر فى واحد من أعمق

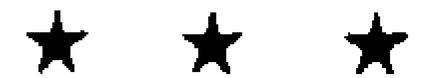
الجذور التي تمتد تحت الوظائف النفسية «:اللغة والذاكرة والانفعال» ، وكان هذا الشعور يجلب لى معه نسمة من التاريخ الحديث للعلوم النفسية ، وكانت النسمة تحمل معها ذكرى واحد من أكبر علماء النفس عاش فى منتصف القرن التاسع عشر ، هو فخنر الذى صاغ القانون الأساسى المنظم للعلاقة الكمية بين تغيرات شدة الإحساس وتغيرات شدة المثير الفيزيقى لهذا الاحساس ، وكان يحلم وهو يكتشف هذا القانون بأنه فى الطريق إلى إلقاء الضوء على طبيعة الصلة بين المادى والروحي فى حياتنا .

كل هذا وأكثر كان يتداعى فى خاطرى وأنا أقرأ طلبا للمتعة فى مكتشفات علم النفس العصبى ، ولكن أن تقرأ طلبا للمتعة شىء وأن تقرأ لإعداد محاضراتك شىء آخر .

ومع ذلك فقد قبلت الدعوة التى وجهت إلىَّ من قسم الأمراض العصبية بكل ماتضيفه من ثقل إلى أعبائى .

وقبلت فى ذلك الوقت أن آخذ على عاتقى مهام كثيرة أخرى لا مجال لتفصيل القول فيها هنا ، ولكنى آتى على ذكرها الآن لأنقل للقارىء جزءا من الصورة الحية لمعاناة من أراد أداء الدور الموكول إليه بأمانة كباحث ومعلم ، ولم يلهه ذلك عن دوام شحذ الوعى بما يدور حوله فى العالم ، راصدا

ذلك كله من خلال مرصده القائم في واحد من المجتمعات النامية .



هكذا جاءت بعض معالم السيرة ؛ وأنا الآن أنظر إليها على خلفية مسيرة العالم ومصر من حولى ، فأرصد نوعا من التناغم بين موجات الاختمارات والانفجارات فى العوالم الثلاثة ، ولا أستطيع أن أصف هذا التناغم بأنه خير أو شر ، ولكننى أجد الشجاعة فى نفسى لكى أصفه بأنه شديد الإرهاق، وأتجرأ بعد ذلك فأمل فى مستقبل يقوم التناغم فيه على إيقاع أفضل.

أوائل الثمانينيات

نحو أحادية القطب

كان عقد الثمانينيات فى حسابات الحركة السياسية الدولية هو الجسر الذى عبر العالم فوقه لينتقل من مرحلة الثنائية القطبية إلى مرحلة أحادية القطب ، كان العالم من قبل موزعا بين قطبين متكافئين فى القوة الرادعة ، فتحقق له من ذلك اتزان يقوم أساسا على الردع ، ثم أصبح فى قبضة القطب الواحد ففقد توازنه ، لأن هذا القطب بدأ يتصرف بلا رادع ، كأنما أقسم ليفسدن فى الأرض حيثما كان له دبيب .

وفى حسابات الحركة السياسية على الصعيد الوطنى كان عقد الثمانينيات برزخا للعبور من مرحلة غلب عليها الشطط فى الفعل وفى القول معا إلى مرحلة غلب عليها قليل من أفعال الترميم وكثير من الأقوال التى لا تنفع وقد تضر . أما فى حسابات الحركة الشخصية فلم ترتسم للثمانينيات عندى وظيفة الممر بقدر ما ارتسمت لها وظيفة المقر وذلك لإقرار ما كان من توجهات للحركة من قبل ، وترسيخ هذه التوجهات ، وإكسابها مزيدا من بلاغة الدلالة وعنفوان الزخم .

نحو أحادية القطب

توالت على العالم فى أواخر السبعينيات أحداث كبرى قرأتها فى حينها على أنها تعنى أساسا تقليم أظافر الولايات المتحدة الأمريكية فى سياستها الخارجية العدوانية .

وكان أهم هذه الأحداث خروجها مهزومة من فيتنام سنة ١٩٧٥ ، وسقوط حكم الشاة فى إيران سنة ١٩٧٩ ، ثم احتجاز موظفى السفارة الأمريكية فى طهران (كرهائن / جواسيس) حتى يناير سنة ١٩٨١ ، ثم فشل الحكومة الأمريكية (فى عهد كارتر) في محاولة اختطاف الرهائن بوساطة مجموعة من الكوماندوز فى أبريل سنة ١٩٨٠ ، إذ تحطمت الطائرات التى كانت تقل الجنود إثر عاصفة عصفت بهم فوق الأراضى الإيرانية فجعلتهم كعصف مأكول . وانتهت بذلك جولة قرأناها كما قرأناها (نحن أبناء الدول المستضعفة)، لكن الأمريكيين والسوفييت قرأوها باعتبارها جولة تتبعها جولات فى الصراع المحتدم بينهما .

وفعلا بدأت الجولة الثانية فى هذا الصراع مختلطة بخواتيم الجولة الأولى ، ذلك أن الهزائم المتوالية التى حاقت بالولايات المتحدة وسياستها جاءت وفى صحبتها سلسلة من الانقلابات العسكرية توالت واحدا بعد الآخر في أفغانستان،

وقد ادعى معظم قادتها أنهم يتجهون بالبلاد إلى الحكم الاشتراكى ، أما أنهم كانوا كذلك بالفعل فهذا أمر لا يزال حبيس الوثائق السرية ! الشىء المهم أن الاتحاد السوفييتى زلت به قدمه فدخلت قواته أفغانستان فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، وكان هذا منعطفا مشئوما فى تحديد مستقبل الاتحاد السوفييتى ومستقبل العالم . نرى ذلك الآن بوضوح ونحن ننظر بنظرة استرجاعية ، ولكننا لم نره كذلك فى حينه، ندركه الآن على أنه كان بمثابة السطر الأول فى شهادة وفاة الاتحاد السوفييتى ، أما وقت وقوعه فلم نزد على أن استنكرناه (أنا ومن كان على شاكلتى) باعتباره مظهرا من مظاهر هيمنة الدول الكبرى على الدول الصغرى ، وحكمنا بأن الهيمنة هى الهيمنة ، تنوعت الأشكال والجوهر واحد ، على أى حال تداعت الأحداث بطول الثمانينيات تنهش فى سمعة الاتحاد السوفييتى وتستنزف طاقته . وكان قد سبق له أن تدخل عسكريا فى المجر سنة ١٩٥٦ ، وتدخل على هذا النحو كذلك فى تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ ، وفيما بين التاريخين حاول أن يتدخل بأسلوب مقارب فى كوبا سنة ١٩٦٣ ، لكن المحاولة اجهضت ، وقد خرج من هذه المحاولات الثلاث على اختلاف حظوظها من النجاح سليما معافى كقوة عظمى .

أما في سنة ١٩٨٠ فقد كان تدخله في أفغانستان مغامرة سيئة الحساب أدت إلى إنهاء فاعليته ، ووجوده كدولة / نظام تسمى الاتحاد السوفييتي بكل ما يعنيه ذلك من حسابات في سياقات الصراع الدولي .

كيف حدث ما حدث ؟ يستطيع القارئ أن يرجع إلى مقال الكاتب الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل المنشور في مجلة «وجهات نظر» في أول فبراير ٢٠٠٢، فهو يروي بقدر كبير من التفصيل الخلفية التاريخية التي جرى إعدادها بواسطة الأجهزة المخابراتية الأمريكية لتوريط الاتحاد السوفييي في أفغانستان . وكيف كثفت هذه الأجهزة مجهوداتها في النصف الثاني من السبعينيات على إثر الهزيمة المذلة التي خرجت بها الولايات المتحدة من فيتنام ، وفعلا كان لها ما أرادت ، فدخلت القوات السوفييتية أفغانستان ، وكان الطعم الذي اجتذبها للدخول هو نداء الاستنجاد الذي أصدره واحد من قادة الانقلابات الأفغانية المشبوهة يدعى كارمل . وفي غضون أسبوع واحد من تاريخ دخول تلك القوات كانت الإدارة الأمريكية تنفذ السيناريو الذي أعدته مسبقا وهو استغلال الدين بأقصى الطاقة لضرب الاتحاد السوفييتي في هذه البقعة من الأرض ، لم تفعل ذلك

أيام هاجم السوفييت بوادبست فى سنة ١٩٥٦ ، بل استغلت فى ذلك الوقت أفكارا تدور حول معانى الحرية السياسية - الاقتصادية والصراعات القومية . وكذلك لم تلجأ إلى سلاح الدين عندما هوجمت تشيكوسلوفاكيا بل لجأت كذلك إلى إزكاء مفاهيم الحرية وصراع القوميات . أما هنا ، وحول تخوم الشرق الأوسط فقط انتهت بها حساباتها وتشخيصاتها للمنطقة (حكاما وشعوبا وثقافة) إلى الاقتناع بأن استغلال عامل الدين سيكون هو الأجدى ، وفى السبيل إلى تفعيل هذا السلاح أعدت أدوارا محددة لدول العالم العربى والإسلامى وفى مقدمتها باكستان والمملكة العربية السعودية ومصر ، واحتفظت لنفسها بمهمة المخرج الذى لا يظهر على المسرح ، وقد سلكت الولايات المتحدة فى أداء مهمتها مسلك المخرجين الأفذاذ ، فهم لا يملون على الممثلين التفصيلات الدقيقة للكيفية التى يؤدون بها أدوارهم ، لكن يطلبون إليهم أن يتقمصوا هذه الأدوار كما لو كانوا يعيشونها فى الواقع ، ويصدقون أنفسهم إذا يعيشونها ، وبذلك يتحقق التعاون الأمثل بين المؤدين والمخرج ، وعلى عادتى كنت أحاول أن أعى كل صغيرة وكبيرة فى هذه المسرحية ، وكنت أخرج من تدريبات تنشيط الوعى هذه بمزيد من اليقين بأن هؤلاء المؤدين

السياسيين (الكبار منهم والصغار) اختاروا بكامل إرادتهم ألا يديروا مسرحيتهم فى هذه البقعة من الأرض على أساس المفاهيم الوطنية القومية لأن نارها قد تحرقهم فى المدى القريب ، أما إدارتهم إياها على أساس الدين (الإسلامى) فى مقابل الإلحاد (السوفييتى) فسوف تؤدى الغرض المطلوب فى تلك الآونة (بواكير الثمانينات) وهو الجهاد لكسر شوكة الاتحاد السوفييتى ، بغض النظر عما قد يترتب على هذا الأسلوب من آثار جانبية .

وأنظر الآن إلى الخلف لأستحضر هذا الماضى وأعيد قراءته فى ضوء الحاضر ، وتلح علىّ أسئلة لا حصر لها : لماذا لم يقم أولئك الساسة (والمؤدون منهم خاصة) أى وزن لمفهوم قداسة الدين وما يرتبط بها من مشاعر توجب ألا يعبث به (أعنى الدين) فى الصراعات الجماعية (أو الفردية أيا كان لونها) وإذا افترضنا أن هذا السؤال غير وارد فى لعبة السياسة عموما (أو أنه ساذج فى نظر المؤدين السياسيين) فهل يكون غير وارد كذلك انعدام التفكير فى الآثار الجانبية المدمرة لاستخدام سلاح الدين فى معارك تتغير توجهاتها وشعاراتها ويتغير القائمون عليها من حين لآخر ، بينما الدين يتعامل مع الثابت والمطلق ؟ وإذا كان للمخرج الكبير أغراضه

التى ينفرد بها ولا علاقة لها بالدين (أى دين) من قريب ولا من بعيد أفلم يكن أولى بالمؤدين الصغار أن يبلوروا لأنفسهم ما يفرق بين عالمهم وعالم المخرج الكبير ؟ لماذا كان ذلك التوحد مع أغراض المخرج إلى درجة تشبه الفناء فى ذاته ؟ وما قول السادة المؤدين فيما يجرى الآن من حولنا بشأن أفغانستان ، مرة أخرى ؟ هل يرون فيه بعضا من آثار جانبية لما كان يجرى فى المنطقة نفسها منذ عشرين سنة ؟ وهل يلومون أنفسهم على ذلك الماضى غير البعيد حتى نرى فى هذا اللوم بارقة أمل على أنهم قد يفيدون من دروس التاريخ ؟ عشرات الأسئلة من هذا القبيل كانت تمر بخاطرى على امتداد العشرين سنة الماضية . وتبعث مع هذه الأسئلة صور وذكريات مؤسفة لانعكاسات أحداث الثمانينيات هذه على أرضنا المصرية ، هنا فى عقر دارنا (فى الشارع ، وفى الجامعات ، وفى أروقة الحكم) ، على أى حال . لست أدعى بطرح هذه الأسئلة أننى كنت أكثر فطنة أو أصدق وطنية من الساسة الذين شاركوا فى دراما الثمانينيات على اختلاف أدوارهم وتباين دلالاتها ، ولكن الفرق الرئيسى فى هذا الشأن هو أننى أسمح لهذه الفئة من الأسئلة أن تراوح ذهنى بين الحين والحين ، وآذن لها أن تتوالد وتتكاثر ما شاءت لها

معانيها ومراميها ، وهو الأمر الذى يتحاشاه هؤلاء الساسة حتى فى سريرة أنفسهم ، لأنهم أولا وقبل كل شىء يخشونها، ولأنهم إضافة إلى ذلك يضمرون احتقارا للفكر أيا كان مستواه من البساطة أو التركيب . ويتباهون بأنهم رجال عمل وحسب .

المد الأمريكى والجزر السوفييتى

وتداعت الأحداث العالمية متسارعة على امتداد بواكير الثمانينيات ، وكانت على كثرتها تدور حول محور رئيسى واحد ، أو هكذا رأيتها ، وكنت أقرأ هذا المحور فأجده يعنى مدا للحسابات الأمريكية وجزرا للسحابات السوفييتية ، فقد أعلن ريجان (وكان قد انتخب رئيسا للولايات المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٨٠) موافقته على صنع قنبلة النيوترون (سنة ١٩٨١) ، ثم قررت السوق الأوروبية المشتركة خفض وارداتها من الاتحاد السوفييتى (سنة ١٩٨٢) ، ولم تلبث إيران أن أعلنت عن حل الحزب الشيوعى الإيرانى (سنة ١٩٨٣) واعتقال ١٥٠٠ عضو من أعضائه وكذلك طردت عددا من الدبلوماسيين السوفييت من طهران وفى بولندا (أضعف الحلقات الأوروبية الدائرة فى الفلك السوفييتى حينئذ) سارت الأمور من سيىء إلى أسوأ ، فقد قام ليسن فاليسا (زعيم

منظمة تضامن) المعارضة للهيمنة السوفييتية) بزيارة لبابا الفاتيكان (سنة ١٩٨١) ، وأتبع ذلك بعد تسعة أشهر بالدعوة إلى مؤتمر للنقابيين من أعضاء منظمته للنظر في مزيد من دعم نشاطات المنظمة ، وبعد أقل من سنتين قام بابا الفاتيكان بزيارة إلى بولندا حيث عقد لقاء خاصا مع ليسن فاليسا (١٩٨٣) ، وفى ديسمبر من العام نفسه أعلن فى الغرب عن منح ليسن فاليسا جائزة نوبل للسلام . وفى خضم هذه الأحداث التي لا شك فى أنها كانت منهكة للاتحاد السوفييتى . أصدر الحزب الشيوعى الإيطالى (وكان أكثر الأحزاب الشيوعية نفوذا فى الغرب) انتقادات شديدة اللهجة لما أسماه فشل الاتحاد السوفييتى فى إقامة ديمقراطية سياسية وذلك بعد عمر يزيد على السبعين عاما . هكذا جرت أحداث الحرب الباردة بين القوتين العظميين ، فى أواخر السبعينيات جزر أمريكى صحبه مد سوفييتى ، وفى أوائل الثمانينيات جزر سوفييتي صحبه مد أمريكى . ولم تكن الحرب الباردة مجرد أحداث كر وفر تصدر عن الدولتين الكبيرتين . بل كانت إلى جانب ذلك أقوالا يطلقها ساسة كل من القوتين للتهديد أحيانا ، ولإنطاق الأحداث بمعانى ودلالات أحيانا أخرى ، وقد تخلق من الأحداث والأقوال معا مناخ له

سمات بعينها ، وكانت أطراف أخرى أصغر حجما وأقل شأنا تستوحى هذا المناخ لتقرر مدى ملاءمته لكى تقوم من جانبها بمغامرة ما استجابة لأطماع خاصة (على طريقة الصيد فى الماء العكر) وهكذا انتعشت فى تلك الفترة آمال تشكيلة عريضة من ساسة الدول التى كانت تدور فى الفلك الأمريكى (تحت أى اسم أو شعار) ، فأسهمت كل بنصيبها فى إكساب صراعات تلك الفترة ملامحها الدقيقة ، فى تلك الفترة أعيد تنصيب الجنرال بينوشيه (سنة ١٩٨٠) دكتاتور شيلى المعروف لفترة رئاسة ثانية تمتد ثمانى سنوات ، وفى إندونيسيا أعيد تنصيب دكتاتور آخر هو الجنرال سوهارتو رئيسا للبلاد ، وفى أسبانيا انتعشت آمال حفنة من الضباط لاستعادة عهد فرانكو باستبداده ودمويته فقاموا بمغامرة انقلابية ، غير أنها باءت بالفشل . وفى يونيه سنة ١٩٨٢ أقدمت إسرائيل على غزو الجنوب اللبنانى بحجة تأمين حدودها الشمالية ضد هجمات الفلسطينيين ، وبعد قرابة شهرين من تاريخ الغزو أعلنت الشرطة اللبنانية أن عدد القتلى بلغ فى تلك الفترة عشرين ألف قتيل . وفى منتصف فبراير سنة ١٩٨٣ أذاعت وكالات الأنباء أخبار المذابح التى جرت فى معسكرى صبرا وشاتيلا ، واتهمت أرييل شارون بالتدبير لهذه المذابح ، وكان عندئذ وزيراً للدفاع فى بلده .

هكذا كان المناخ السياسى الدولى فى أوائل الثمانينيات ، بملامحه الغليظة والدقيقة .

وفى مصر

تشابكت أحداث السياستين الخارجية والداخلية مع الأحداث العالمية فى إطار القضية الأفغانية ، فقد رحب الرئيس السادات بالتعاون الفعال ضمن حلفاء الولايات المتحدة فى الحملة الداعية إلى كسر شوكة الاتحاد السوفييتي، بكل ما يعنيه ذلك الترحيب من بنود معلنة (مثل تكثيف الحملة الدعائية ضد الاتحاد السوفييتى) ، أو شبه معلنة (مثل بيع قطع السلاح السوفييتى المكدس فى المخازن المصرية إلى الولايات المتحدة) . وقد اكتسب هذا الترحيب زخما إضافيا من كون الرئيس السادات كان يعتزم فى تلك الفترة نفسها تمرير بقية مشروعه لاكمال تفعيل معاهدة الصلح مع إسرائيل فى شبه غفلة من الرأى العام المصرى والعربى ، وذلك بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل (فى فبراير سنة ١٩٨٠) ولكن أمل السادات فى غفلة المصريين لم يتحقق ، إذ أصبح التبرم المكتوم تبرما صريحا ، بين كتابات صحفية ومظاهرات طلابية ، وتداعت الأحداث بصورة تنذر بأخطار شديدة ، وتعددت أطراف

الصراع على الساحة الوطنية ، أحدها يعمل باسم الإسلام السياسى ، وآخر باسم الكنيسة القبطية ، وثالث باسم المعارضة المدنية/ الحزبية ، ورابع يغرى السادات بأن يظل رئيسا للبلاد ، مدى الحياة (انظر الفصل الخامس من «خريف الغضب» للأستاذ هيكل) ، وفى سبتمبر سنة ١٩٨١ نشرت جريدة الأهرام أن الحكومة أغلقت خمس صحف ، وقبضت على أكثر من خمسمائة شخص من فئات المعارضة المختلفة ، وتذكرت عندئذ أحداث سنة ١٩٤٧ عندما أغلق اسماعيل صدقى رئيس الوزراء فى عهد فاروق سبع صحف بجرة قلم ، وحدثتنى نفسى قائلة «تنوعت الأسباب والموت واحد» ، الحاكم دائما على صواب ، والمحكوم هو المخطئ !! وفى ٩ سبتمبر سنة ١٩٨١ وصل عدد المقبوض عليهم إلى ١٥٣٦ شخصا ، نشرت أسماؤهم جميعا فى جريدة الأهرام ، وأعلن عن نقل ٦٤ عضوا من أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات (عن غير الطريق التأديبى كما نص القانون) إلى وظائف إدارية فى دواوين الحكومة ، وتعرفت أسماء الأساتذة الزملاء ووجدت بينهم كثيرين ممن أعرفهم بأشخاصهم ، وكانوا من خيرة الأساتذة علما والتزاما : وتعجبت (ولا أزال أتعجب) لمن يتوقعون من الجامعات أى انجاز علمى له وزن رغم أن الجامعات عندنا تعيش فى جو ملؤه العدوان والتهديد

بمزيد من العدوان ، وتعجبت ولا أزال أتعجب لمن يهاجمون الجامعات لتقصيرها بدلا من أن يهاجموا من دفعوا بها دفعا إلى هذا التقصير ، أو على أقل تقدير أن يهاجموا الظروف المادية والمعنوية التى أحيطت بها الجامعات وكأنما يراد لها أن تستمر فى تقصيرها !!

وفى ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ اغتيل الرئيس السادات ، وكشفت المحاكمات التى جرت فيما بعد عن أن الاغتيال تم على أيدى مجموعة من الشباب المنتمين إلى بعض التنظيمات ذات الشعارات الإسلامية ، التنظيمات نفسها التى أصر الرئيس السادات على مساندتها بامتداد معظم سنوات حكمه، رغم المشورة التى قدمها له وزير داخليته اللواء نبوى إسماعيل .

وأجدنى الآن وجها لوجه أمام ذاكرتى عن وقائع المحاكمات التى جرت فى محكمة القيم لعصمت السادات ، واستغرقت عدة أشهر ، وصدرت فيها أحكام إدانة وحيثيات للأحكام لا تزال تنتظر الكثير من جهود الدارسين من أساتذة التاريخ والسياسة والاجتماع .

أين كنت وماذا فعلت ؟

شغلنى فى بواكير الثمانينات عالمى الخاص بما يكفى لدرء

خطر التشتيت أو التشوش ، ووجدتنى كثير الترديد لقول المتنبى :

أقمت بأرض مصر ، فلا ورائى

تخب بي الركاب ولا أمامى

وكان همى الأول هو التجويد أكثر من التجديد فى أعمالى البحثية والتعليمية فلم أنشئ فى تلك الفترة برنامجا يضارع فى وزنه «البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات» الذى انشأته فى سنة ١٩٧٥ ولا أسست كيانا يضاهى فى رسالته قسم علم النفس الذى كنت أسسته سنة ١٩٧٤ ولا أسهمت فى تخليق دور جديد لى يعادل فى دلالته الدور الذى تخلق لى فى هيئة الصحة العالمية فى سنة ١٩٧١ ، لاشئ من هذا القبيل ، ولكننى انصرفت إلى القيام بأعمال أملاها التوجه إلى تفعيل هذه الكيانات جميعا ، والحرص على صيانتها ، وأصبح شغلى الشاغل هو التوظيف الأمثل لهذه الكيانات بحيث أضمن لها أن تفصح عن أفضل إمكاناتها .

سافرت فى يناير سنة ١٩٨٠ إلى مدينة دكار ، عاصمة السنغال ، وذلك من خلال انتمائى إلى هيئة الصحة العالمية لألقى بحثا فى التاريخ من ذلك الشهر حول الأسلوب الكفء لتقدير الآثار السلوكية والصحية والاجتماعية المترتبة على

التعاطى والإدمان ، وفى مارس سنة ١٩٨١ كنت فى طريقى إلى تورنتو فى كندا للاشتراك فى مؤتمر محدود العضوية دعا إليه معهد بحوث الإدمان لتقويم مجموعة الدراسات العلمية التى نشرت فى العالم حول تعاطى الحشيش على امتداد السنوات العشر المنقضية منذ سنة ١٩٧٠ ، ومن كندا دعيت إلى هولندا للمشاركة فى مؤتمر آخر ينعقد فى الخامس من أبريل للنظر فى كيفية التناول التشخيصى والعلاجى والتأهيلى لضحايا العنف ، وألقيت فيه بحثا حول الخدمات التى يمكن أن يقدمها الأخصائى النفسى العيادى فى هذا السياق ، وعدت من المؤتمرين لأجد فى انتظارى النتائج المبكرة لأول بحث ميدانى أجريناه أنا وفريق الباحثين العاملين معى باسم البرنامج الدائم لبحوث التعاطى بين تلاميذ المدارس الثانوية (العامة) على مستوى القاهرة الكبرى ، وتناولت تلك النتائج بمزيد من التحليلات الاحصائية ثم بالكتابة عما اسفرت عنه التحليلات من حقائق ، ثم بإرسال المكتوب ليأخذ دوره فى النشر فى دوريات التخصص ، واتبعت ذلك بتحليل بيانات بحث ميدانى آخر كنا قد أجريناه على تلاميذ المدارس الثانوية الفنية لنقارن بين احتمالات التعاطى عند هاتين الفئتين من التلاميذ ، وأرسلت هذه

الدراسة أيضا بعد أن فرغت من كتابتها لكى تلقى حظها من النشر فى إحدى الدوريات المتخصصة وفى الحالين حمدت للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تمويل البحثين بالصورة التى ارتضيتها .

وعن تلك الفترة أيضا لاتزال ذاكرتى تحتفظ بآثار ممتعة لسلسلتين من المحاضرات كنت ألقيهما .. إحداهما كنت ألقيها على ضباط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، كنت أتناول فيها بعض نتائج بحوثنا الميدانية التعاطى عند الشباب المصريين ، وكان أجمل ما يمتعنى فيها شعورى بهذا التوظيف المباشر للعلم فيما ينفع العمل . وهو ما كنت أحلم به منذ شبابى الباكر ومازلت أسعد به فى سنوات الشيخوخة . أما السلسلة الثانية فكانت محاضراتى للطلاب الأطباء فى أقسام الأمراض العصبية حول ما يسمى بالتحيز الوظيفى فى حد شقى المخ . ومصدر متعتى فى هذه المحاضرات هو طبيعة الظواهر النفسية العصبية ذاتها التى أتحدث عنها وتبدو لى كل ظاهرة فيها على أنها موطن الجزئية من جزئيات العلاقة المدهشة للصلة بين المادى والمعنوى فى الإنسان .

والآن وبعد أن انتهت هذه الجولة ، من المؤكد أننا لا نستطيع أن نرى فى التاريخ تحركا متجانس الخطى يبدو لى

من مسيرة الأحداث فى إطار هذا العرض أن مرحلة أوائل الثمانينيات فى القرن العشرين كانت مرحلة مفصلية فى تاريخ العالم ، وتاريخ مصر ، وفى هذا النوع من المراحل تتحمل القيادات مسئوليات جساما فيما يتعلق بمستقبل مجتمعاتهم .

والسؤال الذى يطرحه هذا الكلام مباشرة هو : أكانت هناك حتمية تجعل من زحف الاتحاد السوفييتى على أفغانستان أمرا لا فكاك منه ؟.

وهل كانت هناك حتمية أن يتسابق عدد من القادة العرب فى ركاب الولايات المتحدة متبنين هدفها الاستراتيجى وهو القضاء على الاتحاد السوفييتى ، ومباركين أسلوبها التكتيكى فى استخدام سلاح الدين (الاسلامى) لتنفيذ المخططات التى رسمتها واشنطن ؟ وإذا قدر لنا أن نستغنى عن كلمة الحتمية كما تردد فى هذا السباق فهل نستطيع أن نضع بديلا عنها تعبيرا آخر هو «سوء الحساب» ؟ وهل يمكننا أن ندرك هنا جوهر الفرق بين المفهومين . مفهوم «الحتمية» ، ومفهوم «سوء الحساب» ؟ وندرك أن الفرق الرئيسى هنا إنما يتمثل فى أن مفهوم سوء الحساب يترك الباب مفتوحا لتدخل الإرادة المجتمعية ؟ وهل بالإمكان والحال كذلك أن ندرك أن

مفهوم الإرادة المجتمعية يسمح بالتفكير فى مفهوم الضوابط التى يمكن أن ترشد فاعلية هذه الإرادة ؟ وقانا الله شر المغامرات سيئة الحساب ، وألهمنا الايمان بالضوابط ، ضوابط الفكر والإرادة وألهمنا أولا وقبل كل شئ فضيلة الاستبصار .

مزيد من الاستئساد الأمريكى

فى حسابات الحركة السياسية الدولية كانت أواسط الثمانينات من القرن الماضى مرحلة تاريخية شديدة التميز إذا قورنت بالسنوات المبكرة من العقد ، ذلك أن ما اتسمت به هذه السنوات الوسيطة كان التبلور الواضح لتيارات منبئة بأن عجلة التاريخ فى طريقها إلى منعطفات تنطوى على تغيرات كيفية هائلة ، لا مجرد تراكمات كمية عابرة . أما أمور الحركة السياسية فى مصر فى تلك الفترة نفسها فلم أقرأ فيها تيارات تتبلور لتتخذ توجها بعينه (سواء إلى الأفضل أو إلى الأسوأ) ، بقدر ما لمحت فيها خصائص التموجات الدائرية تظهر على سطح بحيرة راكدة ، إثر سقوط حجر فيها بين الحين والحين . وعلى هذه الخلفية المصرية ، ومن ورائها الخلفية العالمية جرت أحداث حياتى الشخصية ، أحاول ما استطعت أن أقدم شيئا ايجابيا ، ولسان حالى يردد الآية الكريمة : «فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر» .

العرب فى عيون الولايات المتحدة

توالت على امتداد أواسط الثمانينات أحداث عالمية قرأت بعضها باعتبارها تعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد

تجد حرجا فى الإفصاح التدريجى عن سياسة تنم فى وجهها التصورى (الأيديولوجى) عما تكنه نحو الدول العربية والاسلامية من طمع يشف عن الاستخفاف ، وتسفر فى بنودها العملية عن إهمال قوامه الهوان . وقرأت بعضها الآخر باعتباره يشير إلى أن الولايات المتحدة إذ تفعل ذلك إنما تكشف عن توجه أصيل لديها كنظام سياسى يزداد جنوحا إلى اليمين السياسى والاقتصادى فى أسوأ صورهما؛ فقد كانت فى هذه الحقبة نفسها تساند نظام الحكم العنصرى السائد (حينئذ) فى جنوب أفريقيا ، وكانت كذلك ترعى ماديا ومعنويا نظم الحكم اليمينية فى أمريكا الوسطى ، وفى أمريكا الجنوبية ، وفى جنوب شرقى آسيا .

أما كيف كان ذلك فقد جرت فاتحة الأحداث السياسية الدولية ذات الدلالة فى فبراير سنة ١٩٨٤ ، فى ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة مطمئنة إلى تورط الأفغان ، وإلى انغماس البلاد العربية والإسلامية فى مؤازرة الأفغان ضد السوفييت بدعوى مناهضة الإلحاد السوفييتى . وأتاح لها (أى للولايات المتحدة) ترتيب الأمور على هذا النحو أن توجه القدر الأكبر من اهتمامها المباشر إلى ما يحدث بين اسرائيل، والفلسطينيين ، واللبنانيين . كانت اسرائيل فى ذلك الوقت قد

أمضت ما يقرب من السنتين مستقرة فى احتلالها الجنوب اللبنانى ، وكان لبنان ممزقا فى حربه الأهلية التى تعدد الفرقاء فيها ، وقد وصلت إلى لبنان قوة متعددة الجنسيات بدعوى الفصل بين المتحاربين ، شارك فيها الأمريكيون والانجليز والفرنسيون والايطاليون ، وبعد سلسلة من الاعتداءات (الوطنية اللبنانية) على أفراد القوة الأجنبية انسحب الجنود الأمريكيون (فى منتصف فبراير سنة ١٩٨٤) ليبقوا فوق بوارج الأسطول الأمريكى قبالة الساحل اللبنانى . وانسحب كذلك بقية أفراد القوة الأجنبية . واستمر الموقف فى لبنان على سيولته وغليانه فى الداخل ، واستمر كذلك رهن الاحتلال الاسرائيلى والتربص الأجنبى (والأمريكى بوجه خاص) على مقربة من الشاطئ .

وبقية العالم الثالث فى المنظور الأمريكى

ومع أن أحداث لبنان استحوذت على معظم انتباهى فى تلك الفترة فقد كنت على وعى بأحداث عنف لا تقل عنها ضراوة ولا توريطا للأصابع الأجنبية (والأمريكية خاصة) تجرى فى معظم أنحاء العالم الثالث ، وخاصة ما يجرى من هذه الأحداث بين إيران والعراق ، هناك كانت الحرب تجرى بصورة بالغة التدمير وبالغة العبثية كذلك ، ويكفى أن نذكر

فى هذا الصدد أن الولايات المتحدة كانت فى ذلك الوقت تبيع السلاح للطرفين المتحاربين فى أن واحد . وفى أمريكا الوسطى جرت أحداث الحرب الأهلية فى شيلى ، وفى الأرجنتين ، والبرازيل . وكذلك فى جنوب افريقيا .

كنت أرصد هذه الأحداث جميعا ، وأحاول أن أجمع بينها فى مجال واحد للرؤية حتى تسنى لى أن أحسن فهمها واستخلاص دلالتها متكاملة فيما بينها . وكان المعنى الاجمالى الذى يرتسم فى ذهنى لذلك المشهد أن القوى الوطنية (حيثما كانت) إنما تتعرض لهجوم كاسح من جانب من نصبوا أنفسهم ورثة للتسلط والاستعمار القديم ، وكان كل منهما قد سبق أن ازيح عن كثير من قواعده من خلال حركات التحرر الوطنى التى اجتاحت العالم بنجاح على امتداد الخمسينيات وأواخر الستينيات . وهاهم الورثة يعيدون الآن تنظيم صفوفهم تحت قيادة أمريكية ويتقدمون فى هجوم مضاد لاستعادة ما يستطيعون استعادته من امتيازات أسلافهم (فى منطقة الشرق الأوسط العربى ، وفى أجزاء من القارة الأفريقية) ، وهم ، بالاضافة إلى ذلك يعيدون النظر فى تقوية دروعهم حيثما كان لهذه الدروع وجود (كالبيض فى جنوب افريقيا ، ونخبة من الحكام فى جنوب شرق آسيا

واسرائيل) . وكان واضحا أن الأمريكيين يضبطون ايقاع حركتهم نحو هذه الأهداف طبقا لحسابات يستخلصونها أساسا من أحوال الحرب الباردة الدائرة بينهم من ناحية ، والسوفييت من ناحية ثانية ، والقوى الوطنية التى كانت تتخذ من الوجود السوفييتى جدارا يحمى ظهرها ، من ناحية ثالثة .

الأفول المتسارع للنجم السوفييتى

وكانت أحوال السوفييت تمضى فى ذلك من سيئ إلى أسوأ ، في داخل بلادهم وخارجها ، فقد أثبتت الحرب الأفغانية أنها شرك شديد الاستنزاف لطاقاتهم ، هذا فى الخارج ، أما فى الداخل فقد توفى برجنيف رئيس الدولة ورئيس الحزب (في نوفمبر سنة ١٩٨٢) . وتولى رئاسة الدولة بعده أندروبوف ، ولم تكن أحواله الصحية على ما يرام ، وما لبث أن توفى هو الآخر (فبراير ١٩٨٤) .

وخلفه في الرئاسة تشيرننكو .، ثم ما لبث هو الآخر أن توفى (مارس ١٩٨٥) ، وتولي قيادة الدولة بعده جورباتشوف. وغني عن البيان أن هذه الوفيات المتوالية لم يكن الحدث الواحد منها يمر دون أن تصحبه صراعات في المستويات العليا للسلطة ، ودون أن تعقب كل صراع توابع بالغة الخطر

فى آثارها المباشرة وغير المباشرة على أعمدة النظام ، ومجمل سياساته . وما كاد نظام جورباتشوف يستقر حتى فاجأته محنة أضافت إلى الهزات السابقة ما جعل الأمر يبدو فى جملته زلزالا عنيفا يضرب الاتحاد فى الصميم ، فقد وقع انفجار فى واحد من أكبر المفاعلات الذرية فى الاتحاد (مفاعل تشيرنوبل فى كييف عاصمة أوكرانيا ، حدث ذلك فى منتصف مايو سنة ١٩٨٦) ، وقد أحاطت بهذا الحادث ملابسات جعلت منه واحدا من أوضح معالم التدهور فى أحوال الدولة ، وبعد أقل من ثمانية شهور كانت جيوش السوفييت تبدأ انسحابها من أفغانستان ، وتعلن بهذا الانسحاب أن القطب السوفييتى تتنامى لديه أعراض الضعف والهزال بمعدلات متسارعة ، ولكى تبدو للقارئ الدلالة التاريخية لهذا المشهد كما عايشناه فى ذلك الوقت يلزمه أن يقارن بين أحداثه وما كان يجرى مناظرا لهذه الأحداث أو لبعضها فى الولايات المتحدة فى الفترة التاريخية نفسها : فقد أعيد انتخاب الرئيس ريجان (نوفمبر ١٩٨٤) لفترة رئاسية ثانية (تمتد لأربع سنوات) . وجاء فوزه بالأغلبية المطلقة فى ٤٩ من الخمسين ولاية التى يتألف منها الاتحاد، وهو ماسمى حينئذ بالأغلبية المريحة ، ولذلك لم يكن عجبا أن

بدأنا نلمح مظاهر الاستئساد فى ممارسات السياسة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية. كمحصلة أخيرة لعوامل هذا المشهد فى جملته.

عينة من مظاهر الاستئساد الأمريكي المتنامى

كان حادث السفينة الايطالية «اكيلى لاورو» فى أوائل أكتوبر ١٩٨٥ من الحوادث المبكرة التى انتهزتها الولايات المتحدة لكى تبدأ عندها تغيير تكتيكاتها فى ادارة الحرب الباردة نحو أقدار متزايدة من الاستئساد، كانت هذه سفينة سياحية تجوب عددا من موانئ البحر الأبيض المتوسط، وكانت قد بدأت رحلتها من الاسكندرية. وبعد إبحارها بقليل استولى عليها مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين، وأعلنوا أن مطلبهم الرئيسى هو الافراج عن عدد من مواطنيهم الفلسطينيين المعتقلين فى المعتقلات الأسرائيلية، وقد هددوا بإغراق السفية اذا لم تجب مطالبهم. وتصدى لهم فى هذه الأثناء مواطن أمريكى مسن فقتلوه وتدخلت أمريكا فى الموضوع بدرجة من الغضب المعلن غير مسبوقة وبعد سلسلة من المناوشات جرت على ظهر السفينة لجأ الشبان الفدائيون إلى مصر وقررت مصر أن تقوم بترحيلهم على متن طائرة مصرية إلى المغرب، فما كان من أمريكا إلا أن تربصت بهم

وبالطائرة المصرية، وأرسلت عدة طائرات حربية لاعتراضها، وأرغمت الطائرة المصرية على الهبوط في صقلية حيث قبض الأمريكيون على الفدائيين وسلموهم إلى السلطات الايطالية.

وبعد حادث السفينة اكيلى لاورو بما يقرب من ستة شهور وقع حادث آخر كانت له الدلالة نفسها ولكن بلسان أفصح وبيد أقوى، فقد أعلنت الولايات المتحدة فى مارس سنة ١٩٨٦ أنها تعد العدة لإجراء مناورات فى البحر الأبيض المتوسط، وفى منطقة خلج سرت بوجه خاص، وأعلنت الجماهيرية الليبية أن خليج سرت يعتبر ضمن المياه الاقليمية الليبية، وأن اجراء المناورات الامريكية فى مياهه يعتبر استفزازا مبرمجا ضد الحكومة الليبية. ولم تأبه أمريكا لهذا الإعلان، وكان الرد هو الإصرار على اجراء المناورات. وما هو أكثر من ذلك أن الأسطول السادس الأمريكى قام بضرب الشواطئ الليبية، ثم ما هو أكثر وأكثر أن الطائرات الأمريكية قامت بعد أقل من شهر بضرب عدد من المدن الليبية.

هذان الحادثان الخاصان بالسفينة اكيلي لاورو وبخليج سرت يوضحان بجلاء ما تطورت اليه التكتيكات الأمريكية من أسلوب واكب فى الكشف عن حقيقة تزايد الضعف والهزال

فى أحوال الدولة السوفيتية. كنت أقرأ ذلك بوضوح فى تلك الفترة . وكنت اختبر صحة هذه القراءة بعقد المقارنات بين هذين المثالين وأمثلة أخرى مناظرة سبق وأن وقعت على الساحة الدولية كان تصرف الأمريكيين فيها أشد تحفظا، فتذكرت فى هذا الصدد كيف تصرفت أمريكا ازاء اعلان مصر تأميم شركة قناة السويس فى سنة ١٩٥٦، وتذكرت اطاحة القذافى بعرش السنوسى سنة ١٩٦٩، وتذكرت ايضا هجوم الفدائيين الفلسطينيين على الرياضيين الاسرائيليين فى أولمبياد ميونيخ سنة ١٩٧٢ . فى هذه الأمثلة الثلاثة (وغيرها) كان رد الفعل الأمريكى أقرب إلى التحفظ، بل والاعتدال، واذن فقد كان البعد عن الاستئساد فى هذه الأمثلة الثلاثة أمرا محسوبا لأن الظروف العالمية لم تكن مواتية، لا لأن طبيعة النظام الأمريكى وفلسفته تقتضيان ذلك. أما وقد تغيرت الظروف العالمية بوهن القطب السوفيتى وتهافته فقد أن الأوان لكى يستأسد الأمريكيون وينصبوا أنفسهم سادة على الجميع.

ثم ماذا عن مصر؟

وسط هذه الأحداث العالمية كنت أعايش الأفق المصرى، فى ذاكرتى الوطنية عن فترة الثمانينات المتوسطة حدثان

يقـومـان كـمـعـلمين بارزين ، أولهـمـا هـبـة جـنود الأمـن المركزى مساء ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٦. والحدث الثانى عودة ظهـور مـخدر الهـيروين بين المضـبـوطات المعلن عنـهـا فى تقـرير الادارة العامة لمكافحة المخدرات لسنة ١٩٨٥.

وأبدأ بالحـديث عن الحـدث المعلم الأول، هـبـة جنود الأمن المركـزى. فـقـد علمت أول مـا علمت بـهـا من نشـرة الأخـبـار الصـبـاحـيـة فى اذاعة لندن (صـبـيـحـة ٢٦ فـبراير). ثم لم تلبث الاذاعـة المصرية أن أذاعت النبـأ. وقـيـل أن السـبـب الرئيـسـى لاندلاع هذه الهـبـة كان سريان شائعة بين الجنود مؤداها أن الدولة فى طريقـهـا إلى زيادة مـدة تجنيدهـم بما مـقـداره سنة كاملة، وعلمت وعلم الجميع أن أحداث الهبة وما صاحبها من عدوان فى ساعـاتها الاولى كانت بالغة السوء، حتى لقد أعلنت الحكومة حظر التجول بدءا من ظهر يوم ٢٦ فبراير.. واستقال وزير الداخليـة وعـين وزير آخـر بدلا مـنه (هو اللواء زكى بدر) وعطلت الـدراسـة فى الجـامـعـات والمعاهد والمدارس جـمـيـعـا، واستمر حظر التجول سارى المفعول (مع التخفيف التدريجى من وطأته) حتى صباح يوم ٨ مارس.

أمـا الحدث الثانى فكان يدور حول عودة مخدر الـيـهـروين إلى الظهور فى الأسواق غير المشروعة للمخدرات فى مصر،

بعد أن كان قد اختفى من قوائم المضبوطات. لدينا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبدأ عدد من الكتاب ينبهون إلى هذا الخطر، وسرعان ما ارتفعت الأصوات تتزاحم فيما بينها بالكلام المعقول وغير المعقول.

ودخلنا فى دوامة من المزايدات والمزايدات المضادة على صفحات الجرائد والمجلات وعلى موجات الاذاعات المرئية والمسموعة، وفي جلسات مجلس الشعب. واستمر الحال على هذا المنوال حتى أواخر الثمانينات، عندما صدر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩، باستحداث تعديلات كبيرة فى بعض مواد قانون المخدرات الذى كان سارى المفعول من قبل (رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠) وعندئذ هدأ ضجيج الأصوات وصخبها.

هذان هما الحدثان المعلمان اللذان وسما الفترة الزمنية التى نتحدث عنها. ويبدو كل منهما أمامى الآن مجرد اهتزازات دائرية متنامية الاتساع، وربما صحب كلا منهما بعض الرذاذ على سطح البحيرة المصرية الراكدة. وفى حدود رؤيتى فإن كلا منهما يصلح لأن يعالج باستفاضة تحت عنوان «دراسة حالة» فى إطار العلوم الاجتماعية/ السياسية/ النفسية. لكن هذه قصة أخرى تحتاج إلى سياق أخر.

خلفية الحدثين المعلمين

ونأتى الآن إلى خلفية الحدثين العلمين فى ذاكرتى الوطنية .

تزدحم هذه الذاكرة بمفردات حدثية تنتظم فيما بينها حول محاور ثلاثة ، أولها : محور تلاقى حول مجموعة أحداث يجمع بينها كونها اتجهت إلى معنى محاولات «التغيير إلى الأفضل» وثانيها : يؤلف بينها ما تشير إليه من تحديد لـ «مستويات الأداء» ، وثالث المحاور : يجمع بين أحداث تتعلق «بشئون المال العام» . ثلاثة محاور تستوعب فيما بينها على وجه التقريب مجموع الأحداث التى تزدحم بها الذاكرة الوطنية عن فترة أواسط الثمانينات .

فأما المحور الأول فتلتئم حوله أحداث أذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر أحداثا تدور حول شعار «إعادة بناء الإنسان المصرى» (أواخر ١٩٨٤) ، وأخرى تدعو إلى التطبيق الفورى للشريعة الإسلامية (يولية ١٩٨٢) ، ومجموعة ثالثة تدعو إلى رفع كفاءة التعامل مع مشكلة المخدرات فى أوجهها المختلفة (على امتداد العامين ٨٦ و٨٧) ، وقبل هذه وتلك مجموعة من المحاولات تتجه إلى التعديل الشامل لقانون الجامعات (القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢) .. إلخ .

هذه الأحداث (مصحوبة بأقوال لا حصر لها) عايشتها وقد بدأت جميعا (وعشرات أخرى من طرازها) باعتبارها مشروعات تسعى نحو التحقق ، ولكن شيئا منها لم يتحقق . أما لماذا لما تتحقق ؟ فهذا سؤال تقتضى الاجابة عنه الاسترسال فى نوع من القص يمكن أن تمتلىء به مجلدات من القطع الكبير . ومع ضخامة هذا المطلب فلا يجوز اعتباره ضربا من المحال ، لاسيما إذا اتجه أولو العزم إلى انتقاء مثال أو مثالين وتقديم قصة كل منهما بالدراسة الموضوعية المناسبة .

وأما عن المحور الثاني فتندرج تحته أنواع الأداء فى مجالات حياتنا المتعددة . فى تلك الفترة من تاريخنا القريب كانت مؤشرات مستوى الأداء بالغة السوء شديدة الإرهاق للنفوس ، كانت أعطال التليفونات لا أخر لها ، أم نسينا ؟!

وكان سقوط العمارات السكنية مسلسلا لا يسر الخاطر ، وكانت الأخطاء المطبعية فى الجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية ، لا أول لها ولا آخر ، وكانت الاستثناءات عن التقيد بقيود المجاميع المطلوبة عن الالتحاق بالجامعات قد بلغت حدا شديد الاستفزاز

للشعور العام ، وكانت .. وكانت .. الخ . ثم نأتى إلى المحور الثالث ، محور الأحداث التى تدور حول «شئون المال العام» . وفي هذا الصدد كانت هناك أحداث الاستباحة المشروعة ، وأحداث الاستباحة غير المشروعة . وأضرب مثلا للنوع الأول ماكتبه المرحوم الأستاذ أحمد بهاء الدين في عاموده اليومى فى الأهرام (فى ٢٦ يونيه ١٩٨٤) : قال رحمه الله إن المسلسلات الرمضانية التى يقدمها التليفزيون يتكلف الواحد منها أكثر من ستمائة ألف جنيه ، وقال إن بعضها تصل تكلفته إلى أكثر من مليون جنيه. وثمة أمثلة أخرى كبيرة على هذه الاستباحة المشروعة ! أما عن الاستباحة غير المشروعة فالمثال الذى أقدمه من أحداث الفترة نفسها صدور حكم محكمة القيم (فى ٣٠ مارس ١٩٨٥) فى قضية تجار العملة : فقد أتهم رئيس المحكمة فى مؤتمر صحفى عقده عقب صدور الحكم ، أتهم وزير الاقتصاد باستغلال النفوذ . وبعد ساعات من نشر هذه الأنباء فى جريدة الأهرام أذاع الراديو أن رئيس الجمهورية قبل استقالة وزير الاقتصاد . كما أذاع كذلك أنه قبل استقالة محافظ البنك المركزى . وفى هذا الإطار (وفيه أحداث أخرى مماثلة) وجدتنى أتساءل : أيمكن

أن نكون قد دخلنا عصر الجريمة المنظمة فى شئون المال العام ؟!

من الذاكرة الوطنية إلى الذاكرة الشخصية

يبرز على صفحة الذاكرة الشخصية عندى عن هذه الفترة التاريخية نفسها حدثان/ معلمان ، أحدهما هو نقل السلطة (فى القسم الجامعى الذى كنت أرأسه) إلى تلاميذ الأمس وزملاء اليوم . وكان الحدث الآخر هو عودتى إلى تغليب الكتابة العربية فيما أكتب بعد أن كنت قد اتجهت بمعظم مؤلفاتى البحثية إلى الانجليزية أخاطب بها أرباب التخصص حيثما كانوا فى العالم على اتساعه .

أما الحدث الأول : فقد واكب بلوغى سن المعاش فى خلال العام الجامعى ٨٤/٨٥ ، ولا أزال أذكر أن هذا الحدث اتخذ شكلا بالغ الرقى . سواء فيما اقتضاه من إجراءات بينى من ناحية وخليفتى فى رئاسة القسم من ناحية أخرى ، أو فيما أقدمت عليه كليتى وجامعتى من صنوف المجاملة التى فاقت توقعاتى من ناحية أخرى ، ورأيت فى ذلك برهانا يضاف إلى غيره من البراهين كنت ومازلت حريصا على تجميعها مؤداه أن من يزرع الخير يحصد الخير والجمال معا .

وأما عن الحدث الثاني: فقد اقتضاه ما شهدته من حاجة شديدة في المجتمع (في تلك الفترة) ، إلى أن تقال كلمة العلم الوطني القائم على البحث الجماعي الرصين في شأن المخدرات والتعاطي والإدمان ، فرأيت أن أستجيب لهذه الحاجة، وأن أعطي هذه الاستجابة قدرا من الأولوية أو الأفضلية على التأليف إلى مخاطبة الأسرة العالمية للعلماء .

هذان هما الحدثان المعلمان في حياتي الشخصية في تلك الفترة ، وكلاهما يكشف عما هو قائم في نفسي من معابر ممهدة كل التمهيد بحيث تيسر الحركة جيئة وذهابا بين ما تسميه البحوث النفسية الحديثة (في طبيعة الذات) بالأنا الإنسانية العامة ، والأنا الوطنية ، والأنا الشخصية . أما سائر الأحداث التي تملأ صفحة الذاكرة الشخصية فقد توزعت بين فئات ثلاث : أولاها يتعلق بنشاطاتي العلمية المتآزرة بين الانتاج والتلقي ، وكنت أعيشها تحت وطأة توترات لا ترحم ، أريد أن أحافظ على إتقان الخاص ولا أتنازل عن الإلمام بالعام ، وأريد أن أعمق الجذور ولا أتنازل عن رؤية العلاقات . وكانت الفئة الثانية فئة الأعمال الإدارية / الأكاديمية من قبيل عضوية اللجان في الجامعة

وخارج الجامعة ، ولم أكن سعيدا بها ، ولكنى كنت أؤديها بشعور الواجب الذى لابد منه وإلا لفسدت الأرض . ثم كانت الفئة الثالثة فئة الأسفار للمشاركة فى المؤتمرات العلمية ما كان منها متاحا وملائما ..

..... و......

هكذا بدأ مشهد العالم في أواسط الثمانينيات أمامى ، على الصعيد الدولى تراجع للقطب السوفييتى نحو تناقص للقوة ولإشعاع القوة ، يوازن تقدم للقطب الأمريكى نحو مزيد من الاستئساد وصلف القوة . وعلى الصعيد الوطنى ما يشبه انفراط روح الجماعة ومن ورائه ما يشبه غضب البراكين لا ينقصه إلا تنظيم الإرادة وتبصرها ، وعلى المستوى الشخصى تأكيد لقيمة العمل الإيجابى فى مواجهة القريب المعلوم والبعيد المجهول .

هيكلة عالم جديد

الحدث الواسم للثلث الأخير من الثمانينيات (فى القرن العشرين) هو انتهاء الاتحاد السوفييتى، عملياً ورسمياً؛ فقد أعلن جورباتشوف فى مايو سنة ١٩٩٠ أنه على وشك أن يتقدم إلى مجلس السوفييت الأعلى بمجموعة من القوانين لتحويل اقتصاد البلاد إلى اقتصاد السوق بحيث تحكمه قوانين العرض والطلب، وبذلك يسدل الستار على عهد عرف بعهد الاقتصاد الموجه الاشتراكى. وفى نوفمبر سنة ١٩٩٠ اجتمع ممثلو حلفى وارسو والأطلنطى ووقعوا بالحروف الأولى على معاهدة تنهى عقبة الحرب الباردة، تمهيداً لإجتماع يعقده فى اليوم التالى رؤساء الحكومات الأعضاء فى الحلفين للاعتماد النهائى للمعاهدة. ولما لم يكن الاتحاد السوفييتى مجرد دولة ضمن سائر الدول فى العالم، ولا كان مجرد دولة كبرى ضمن الأعضاء الخمسة الكبار فى مجلس الأمن، ولكنه كان عاملاً رئيسياً فى هيكلة العلاقات الدولية على نحو معين فقد جاءت خاتمته إيذانا بانتهاء طراز الهيكلة العالمية الذى كان قائماً حتى نوفمبر سنة ١٩٩٠، ودليل عمل نقرأ فيه العلامات المبكرة لعملية مغايرة لانزال نعايش أحداثها ومراحلها وهى بعد فى طريقها إلى التبلور فيما عساها تكتسبه من أبعاد مستقرة.

في محاولتي أن أفهم كيف وصل الاتحاد السوفييتي وتركيبة العالم من حوله إلى نهايته المشهودة لجأت إلى استعادة شريط الذكريات عن الثمانينيات وعن السنوات المتأخرة منها بوجه خاص؛ وقد كانت جميعها سنوات معتمة بالنسبة للاتحاد؛ بدأت بتورط جيوشه النظامية فى مواجهة حرب عصابات داخل أفغانستان، وبينما كانت هذه الحروب مشتعلة تستنزف قدراً لا يستهان به من طاقاته المادية والمعنوية، ومن سمعته، توالى على رئاسته أربعة رؤساء فى خلال ما لا يزيد على أربع سنوات (من سنة ١٩٨٢ إلى سنة ١٩٨٥)، وفي سنة ١٩٨٦ وقع انفجار المفاعل النووى فى تشيرنوبل، وأحاطت بهذا الانفجار ملابسات نالت بدورها من البقية الباقية من معنويات الدولة ومن صورتها فى الداخل والخارج. هكذا تجمعت معاً، وفي محصلة واحدة، ضغوط الحرب فى أفغانستان مع التغيرات المتلاحقة فى شغل منصب القيادة العليا للدولة فى مدى زمنى محدود جداً، مع أحداث تشيرنوبل، وتزامنت مع هذه الأحداث جميعاً قلاقل قامت فى بولنده تزعمتها منظمة عمالية تدعى منظمة تضامن، ونمت واستشرت هذه القلاقل، وبدا واضحاً أن موسكو عاجزة عن السيطرة عليها، وأضاف هذا مزيداً من الزخم لاندفاع عوامل

الضعف والتآكل فى سلطان الاتحاد السوفييتى. حدث هذا كله فى غضون السنوات السبع الأولى من عقد الثمانينيات. وانقضى عام ١٩٨٧ فى إتمام الإنسحاب من أفغانستان، وبحلول الثلث الأخير من الثمانينيات كانت بقية دول الفلك السوفييتى قد وعت الدرس البولندى؛ ففى أواخر سنة ١٩٨٨ بدأنا نسمع عن أشكال مختلفة من الاضطرابات تجتاح تشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا، ورومانيا، وألمانيا الشرقية. وفى منتصف عام ١٩٨٩ أعلن أن الفنيين الغربيين يعتبرون أن الاتحاد السوفييتى أصبح منطقة كوارث نتيجة لما حدث فى مفاعل تشيرنوبل، ونتيجة لما تبين بعد ذلك من وجود مظاهر إهمال لا أخر لها فى بناء كثير من المفاعلات النووية الأخرى وهو ما ترتب عليه كميات الإشعاع النووى فى أرجاء الاتحاد بنسب تفوق كثيراً النسب المتعارف عليها دولياً. وصحب هذه الأخبار أنباء عن وقوع اضطرابات داخل الاتحاد السوفييتى ذاته.

وفى مارس سنة ١٩٩٠ أعلنت ليتوانيا الاستقلال من طرف واحد. وفى أكتوبر سنة ١٩٩٠ تم توحيد شطرى ألمانيا وأصبح حائط التقسيم فى برلين أثراً من آثار الماضى. هكذا غربت شمس الاتحاد السوفييتى، وتداعى سياج الزمان الذى

كان قد اصطنعه لنفسه على هيئة مجموعة من الدول تدور في فلكه. واكتملت الجولة في مايو سنة ١٩٩٠ عندما أعلن جورباتشوف تحويل اقتصاد البلاد إلى اقتصاد رأسمالي. ثم في نوفمبر سنة ١٩٩٠ عندما أعلن ممثلو الحلفين، وارسو والأطلنطي، عن انتهاء حقبة الحرب الباردة.

أما بعد ـ فقد بسطت الكلام عن هذه الأحداث في محاولة مني لكي أيسر لنفسي وللقارىء متابعة الكيفية التي انتهى بها الاتحاد السوفييتي.

ولكني أعترف، مع ذلك، بأن الأحداث كما سردتها تلقي بعض الضوء فقط على ما نحن بصدده، غير أنها لا تكفي لتفسير هذا السقوط. ويقيني أن التفسير المطلوب يلزمه أن نضيف عنصرين إلى ما ذكرنا من وقائع (حتى ولو كانت هذه الإضافة على سبيل الافتراض، وهو أمر لا غبار عليه، ونحن نمارسه في تفكيرنا العلمي من حين لآخر)، العنصر الأول وجود قدر متراكم من التذمر بين فئات الشعب المختلفة، والعنصر الثاني وجود مخطط كبير من الخيانة.

أما عن التذكر فكنا نقرأ الكثير ونسمع ماهو أكثر، لكننا كنا دائماً (كمواطنين خارج حلبة المؤدين السياسيين) في حيرة حول كيفية الفصل بين ماهو دعاية مغرضة وماهو

دعوى صادقة، وكان حجم ما نكتبه أكبر بكثير من حجم ما نصدقه. هذا عن عصر التذكر، وأما عن افتراض الخيانة فمكتوب عليه أن يظل يعامل معاملة الفرض الذى ينقصه البرهان فى انتظار ما قد تكشف عنه الوثائق التى هى سرية الآن، وسوف تخرج إلى العلن ولو بعد حين.

إعادة هيكلة العالم

كان واضحاً لكل ذى عينين أن مظاهر الوهن السوفييتى التى بدأت مخففة فى أواسط الثمانينيات جاءت مصحوبة بعدد من مظاهر الاستئساد الأمريكى، هكذا جرت أحوال التوازن الدينامى فى أواخر أيام الحرب الباردة. وقد ظل هذا التوازن محتفظاً بدرجة عالية من السيولة حتى سنة ١٩٩٠، وعندئذ بدأنا نلحظ تزايد سرعته نحو درجة ملحوظة من التبلور، وكان هذا إرهاصاً بما سوف تفصح عنه أشكال الهيكلة الجديدة على امتداد التسعينيات. والسؤال الآن كيف كانت تسير هذه الإرهاصات فى الثلث الأخير من الثمانينيات، وكيف انتهت إلى ما انتهت إليه؟ فى غمرة الأحداث المتدفقة حينئذ استطعت أن أتبين ثلاثة بنود رئيسية فى هذه الإرهاصات! بندان منهما يجريان بتفعيل واضح عن الولايات المتحدة، والبند الثالث تتولى أمره إرادات مغايرة.

أما البند الأول فيتألف من محاولات ذكية لترويض الاتحاد السوفيتى على قبول ما آلت أحواله. ففى مايو سنة ١٩٨٨ اجتمع ريجان وجورباتشوف وقاما بالتصديق على معاهدة للقضاء التدريجي على الصواريخ متوسطة المدى عند الطرفين، وفى يوليه سنة ١٩٩٠ اجتمعت الدول السبع الصناعية الكبرى فى تكساس بالولايات المتحدة واتخذت قراراً بتقديم المساعدات المالية للاتحاد السوفييتى لإعانته على اتمام تحويل اقتصاده إلى اقتصاد السوق!! هذا عن البند الأول وهو يشف بوضوح عن فاعلية التأثير الأمريكى. وأما عن البند الثانى فكان يمضى فى اتجاه مغاير؛ كان فى ظاهره حملة إعلامية ضد العراق تكشف من حين لآخر عن أصابع إسرائيلية.

ذلك أن العراق كان قد انتهى فى منتصف سنة ١٩٨٨ من حربه مع إيران، وقد خرج من هذه الحرب شبه منتصر. وكان اقتصاده منهكاً بسبب هذه الحرب فقد كلفته مائة مليار دولار (كما كلفت إيران مبلغاً مساوياً) حسب ما جاء فى تقارير نشرت فى ذلك الوقت. ومع هذا الإنهاك الذى كانت تسعى إليه الولايات المتحدة (بدليل أنها كانت تبيع السلاح للطرفين)، مع امتلاء الخليج بأساطيل أمريكا وانجلترا وفرنسا (والاتحاد

السوفييتى أيضاً) انتهازاً لفرصة الحرب، ومع توالى بضعة أحداث تمس الصراع العربى الإسرائيلى، أصبح الجو مهيئا للإيقاع بالعراق فى شرك يبرر اصطياده لتفريغ انتصاره من أى مضمون قد يرغب العراق (وبعض العرب) فيه. هكذا، مع أواخر سنة ١٩٨٩ وأوائل سنة ١٩٩٠ بدأت حملة إعلامية منظمة في الغرب ضد العراق. وعلق العراق على ذلك بالقول بأن هذه الحملة تأتى تمهيداً لهجوم عليه بوساطة إسرائيل أو بتحريض منها. وتوالت أحداث وأقوال مريبة من أطراف متعددة. ثم إذا بنا فجر اليوم الثانى من أغسطس سنة ١٩٩٠ وقد احتلت الجيوش العراقية الكويت، وهكذا وقع الصيد فى الشرك. كان هذا مبرراً كافياً لمجىء الجيوش الأمريكية إلى المنطقة، بدعوى معلنة مؤداها طرد العراق من الكويت، وبهدف غير معلن مؤداه وضع اليد بالقوة العسكرية المباشرة على أهم مصادر النفط في العالم، وهدف آخر أشد خفاء هو تحريك الخطوط الأمامية لما درجت أمريكا على تسميته بالأمن القومى الأمريكى إلى الحافة الجنوبية للاتحاد السوفييتى/ الروسى، والحضور المباشر فى أرض الشرق الأوسط العربى الذى تتوالى فيه النذر بقلاقل تحررية. هذا عن البند الثانى، وهو يكشف كذلك (ولكن من وراء حجاب تمويهى) عن الأصابع الأمريكية متآزرة مع الجهود الإسرائيلية.

السياق العالمى

أما البند الثالث فيتناول بقية السياق العالمى، وقد تجمعت معظم خطوط الفعل فيه حول بؤرتين، تختص أولاهما بالصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وتختص الثانية بردود الأفعال إنهاء الحدث العراقى/ الكويتى.

فقد اندلع الغضب الفلسطينى الأول فى أوائل ديسمبر سنة ١٩٨٧، وبخل الإعلام العالمى عليه بأن يسميه ثورة، وقال إنه «انتفاضة»، وفى تلك الأيام، صيغ فى الإعلام كذلك تعبير «أطفال الحجارة»، لأن الشباب الفلسطينيين كانوا يرجمون الإسرائيليين بالحجارة. ومنذ البداية لجأت إسرائيل إلى قواتها المسلحة لمقاومة «الانتفاضة». وفى نوفمبر سنة ١٩٨٨ اجتمع المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر، وفى هذا الاجتماع أعلن عن قيام السلطة/ الدولة الفلسطينية، وبدأت بعض الدول «الأعضاء فى الأمم المتحدة» تعترف بالوجود الدولى لهذا الكيان الجديد، وسرعان ما طلب ياسر عرفات تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة لعرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، ورفضت الإدارة الأمريكية منحه التأشيرة، وأثار هذا الرفض نقداً شديداً من عدد من الدول. وقررت الأمم المتحدة الانتقال إلى جنيف حيث تجتمع

للاستماع إلى شكوى ياسر عرفات، وانتقلت واجتمعت واستمعت فعلاً للشكوى فى جنيف. وكان ذلك فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨٨. وبدهى أن هذا التحركات كانت تتم على غير هوى الولايات المتحدة ومن ورائها إسرائيل. وفى مايو سنة ١٩٩٠ طلب ياسر عرفات تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة ليعرض على مجلس الأمن شكواه من تعسف إسرائيل فى تصديها المسلح للفلسطينيين فى «انتفاضتهم». ومرة أخرى رفضت الإدارة الأمريكية إعطاءه التأشيرة، وقرر مجلس الأمن الانتقال إلى جنيف للاستماع إلى الشكوى، وانتقل واجتمع واستمع فعلاً، وكان ذلك فى ٢٥ مايو سنة ١٩٩٠، هذا ما كان من أمر الفلسطينيين وقضيتهم فى الثلث الأخير من الثمانينيات. ويكشف مجمل هذه التحركات عن قدر من الإرادة السياسية المخالفة للإرادة الأمريكية، وربما كان المقام المشترك وراء الجزء العربى/ الإسلامى من هذه التحركات (التى تتراوح بين التحدى والعشم) هو محاولة تحصيل ما يعتبر مكافأة على التعاون العربى/ الإسلامى مع الغرب (ومع أمريكا بوجه خاص) فى دحر الغزو السوفييتى لأفغانستان. وربما كان القاسم المشترك الأعظم وراء مجموع التحركات (العربية/ الإسلامية) والدولية عموماً هو أنها صدرت كرد فعل للحظة مفصلية فى التاريخ بين عهد يزول (عهد الحرب

الباردة) وعهد يبزغ ولا يزال فى مرحلة سيولة ومن ثم يمثل فرصة جديدة لإرادات غير متأمركة. على أية حال، هذا ماكان من أمـــر الجـزء الأول (الفلسطينى الإسـرائيلى) من البند الثالث.

أما غزو الكويت بوساطة الجيش العراقى فكان حدثاً بالغ السوء بكل المعايير؛ وكان أسوأ مافيه أنه أعطى للولايات المتحـدة ذريعـة لإرسـال عـشـرات الآلاف من جنودها إلى المنطقة، وحشد جزء كبير من الرأى العام الغربى لمساندتها فيما سوف تقدم عليه، وإحداث فرقة معلنة بين دول العالم العربى/ الإسلامى، بل وبين قطاعات الرأى العام بعضها البعض داخل المنطقة العربية/ الإسلامية. وقد رأيت فى هذا الحدث (العراقى الكويتى) برمتـه فى تلك الأيام أنه يعيد التوازن للحسابات الأمريكية/ الإسرائيلية فى مواجهة ماكان من إعلان قيام السلطة/ الدولة الفلسطينية، وما ترتب على هذا الإعلان من تحركات فى دوائر الأمم المتحدة ومجلس الأمن، كما أنه (الحدث نفسه) يأتى مناسباً لبذل الضغوط اللازمة لإعادة هيكلة هذا الجزء من العالم فى صالح الواحد.

وماذا عن مصر؟

لم يكن هناك بد من أن تشارك مصر فى مجموع الأحداث

العالمية التى جرت فى المنطقة العربية فى الفترة التاريخية التى نحن بصددها. لكننى أتجه فى هذا الجزء من المقال إلى النظر فى بعض الأحداث المصرية ذات التوجه الداخلى، لا إلى الأحداث المصرية المتوجهة إلى الخارج.

ففى فترة الثلث الأخير من الثمانينيات جرت فى مصر وبالتوازى مع الأحداث العالمية أمور أقل ما يقال فيها إنها لم تكن مرضية، وأسوأ ما توصف به أنها تثير فى النفس من الأسف ما يلقى بظلال كثيفة على الحاضر والمستقبل المنظور، لأنها تتعارض ومعانى إرادة الرقى المجتمعى، وإلى القارى بعض ما جرى من هذه الأمور. فى مطلع الفقرة التى نحن بصددها (مايو سنة ١٩٨٨) نشرت مجلة الأهرام الاقتصادى سلسلة من المقالات والتحقيقات عن المخالفات المالية والائتمانية الخطيرة التى ارتكبتها شركات توظيف الأموال. وكانت هذه المادة بمثابة دعوة موجهة إلى الدولة للتدخل وإيقاف هذا العبث. وفى يونيه من العام نفسه أمكن للحكومة أن تستصدر من مجلس الشعب (بصعوبة شديدة) قانوناً يخضع هذه الشركات لرقابة الدولة ولقواعد تنظيم الأعمال المصرفية، وقيل حينئذ إن الصعوبات التى لقيتها الحكومة في هذا الصدد كانت ترجع إلى أن عدداً من الوزراء وأعضاء

مجلس الشعب كانوا ممن يستثمرون أموالهم فى تلك الشركات. وقيل إن بعضهم كان يتلقى من هذه الشركات رواتب شهرية تصل أحياناً إلى ١٠٠٪ من إسهاماتهم فيها، على أساس أن هذه الرواتب أرباح لهذه الإسهامات، وهو أمر بالغ العبث بكل المقاييس المصرفية والاقتصادية. ثم دخلنا بعد صدور القانون فى معركة استصدار اللائحة التنفيذية للقانون. أرجو أن يلاحظ القارىء أن هذه الفترة بالضبط هى الفترة التاريخية التى كانت تتقرر فيها، على صعيد الأحداث العالمية، تحولات كبرى فى مصير العالم. ففى منتصف سنة ١٩٨٨ كان جورباتشوف وريجان يجتمعان للتوقيع/ معاهدة للقضاء على الصواريخ متوسطة المدى، وفى سنة ١٩٨٨ أيضاً كانت هناك اضطرابات تحررية تجتاح تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورمانيا وألمانيا الشرقية، وكان المجلس الوطنى الفلسطينى يجتمع فى الجزائر لإعلان السلطة/ الدولة الفلسطينية، وكان «أطفال الحجارة» فى الانتفاضة/ الثورة يلقون العذاب على أيدى الغاصبين الإسرائيليين. فى هذا الوقت بالذات يدفع المواطن المصرى دفعاً إلى مناقشة ألف باء العمل المصرفى كما ينبغى أن يكون بصورته القانونية، وتلقى الحكومة كل العنت فى استصدار القانون لهذه الألف باء من مجلس الشعب!!

هكذا تقضى سلوكيات البعض بأن يظل البلد واقعاً «محلك سر» عند نقاط حدودية بين التخلف والمعاصرة، فى عالم تلهث فيه الأحداث وراء مستقبل تكاد تنفرد الدول المتقدمة بصنعه.

وفى الفترة نفسها حدثت عدة أحداث داخلية لم يكن لها سوى دلالات مكئبة إذا نظرنا إليها على محك إرادة الرقى المجتمعي. ففى مايو سنة ١٩٨٨ شهدت محكمة جنايات القاهرة معركة بالأيدى (وأنا أنقل هنا عن جريدة الأهرام) بين مجموعة من ضباط الشرطة كانوا متهمين فى قضية تعذيب، وعدد من المحامين عن المدعين بالحق المدنى.. مما دفع هيئة المحكمة إلى الانسحاب حتى تمكنت فرق الأمن من السيطرة على القاعة».

(الأهرام فى ١٢ مايو).. وفى مارس سنة ١٩٨٩ ثارت مجموعة من المحامين على مجلس الإدارة في نقابتهم فاحتلت مقر النقابة وأفلت الزمام من الجميع لنصبح أمام شجار جسدى متخلف وانتهى الأمر بتدخل رجال الشرطة. وفى الشهر نفسه وقع حادث مماثل داخل مقر حزب العمل الاشتراكى. وفى الشهر ذاته أيضا وقعت واقعة مماثلة داخل مجلس الشعب بين بعض نواب المعارضة وممثلى الحكومة.

هنا، فى هذا الموضع من المقال الراهن تبدو أهمية أن

ننظر فى أحوالنا من حين لآخر بهذه النظرة الاسترجاعية؛ فالأحداث عند وقوعها تقع متفرقة فى المكان والزمان، وهو ما يثير الصعوبات أمامنا فى تقييمها (وفهم دلالتها) ويجعلنا أقرب إلى أن ندرك كلا منها على حدة وكأنها عالم مستقل عما قبله وما بعده. أما عندما نسترجع سيرتها ونضعها جنباً إلى جنب على هذا النحو فالفهم والتقييم ميسران. مالم نكن مصرين على مغالطة أنفسنا قبل مغالطة الغير. إن أقل ما توصف به وقائعنا الداخلية المؤسفة التى ذكرتها فى السطور القليلة الماضية أنها تنطوى على سلوكيات لا تقيم وزناً للقانون، أو تشير على تزايد التوجه إلى أن يأخذ كل منا «حقه بدراعه»، وهى بهذا تدل على تدنى هيبة القانون فى النفوس إلى مستوى ذى تأثير تدميري بالغ فى حياة الأمة. فإذا أضيفت هذه الأحداث إلى موضوع شركات توظيف الأموال وحاولنا أن نستخلص ما وراء هذه المفردات جميعاً من حصيلة دلالية فللقاريء أن يفكر فى الناتج المتوقع، وأن يقدر أى جهد يلزمنا أن نبذل (جهد وعى وجهد عمل) حتى نستطيع أن نواكب الركب العالمى فى حركته التى لا تتوقف ولا ترحم!

كيف أبصرت طريقى ؟

استمرت حياتى موزعة بين النشاط العلمي، والالتزام

الاجتماعي، والأسفار إلى الخارج. إلا أن تلك الفترة التاريخية تميزت عندي ببروز مقتضيات الالتزام الاجتماعي بصورة لافتة للنظر: ففي مايو سنة ١٩٩٠ منحتني جمعية علم النفس البريطانية (وأنا عضو عامل فيها أصلاً) لقب أخصائي إكلينيكي معتمد، وهو ما يعني في عرف التخصص اعترافاً له وزنه في مجال الممارسة العيادية. وفي يونيه سنة ١٩٩٠ منحت جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية. وفي يوليه سنة ١٩٩٠ شرفت برئاسة لجنة المستشارين العلميين المنبثقة عن «المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان»، وبدأنا العمل فعلاً، الأساتذة الزملاء وأنا، في وضع خطة قومية بعيدة المدى في هذا المجال. هكذا جاءتني في هذه الفترة المحدودة ثلاثة اعترافات بأدوار أقوم من خلالها بتوظيف علمي في خدمة الحياة الاجتماعية، واعتبرت هذا الذي تلقيت بمثابة جرعة مكثفة، فيها الكفاية وأكثر، لتجديد حالة الرضا في نفسي عن توجهي العلمي/ الاجتماعي الذي اخترت الانخراط فيه منذ بواكير الشباب.

أما عن أسفاري فقد اتصلت، وكان من أبرزها في تلك الفترة سفرتان، إحداهما إلى منظمة العمل الدولية في چنيف، للتعاون مع فريق من خبرائها في تقديم برنامج لتدريب عدد

من العاملين فى مجالات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل من آثار تعاطى المخدرات وذلك فى اثنتى عشرة دولة عربية. وكانت السفرة الأخرى للإسهام في الموسم الثقافى الذى تعقده جامعة الكويت، وقد أسهمت فيه بمحاضرة عن «رسالة العلماء الوطنيين فى الوطن العربى».

وإلى جانب الأسفار ومتعلقات الالتزام الاجتماعى استمرت نشاطاتى العلمية (أخذا وعطاء) على إيقاعها المعهود، واستمر تحركى فى هذا الصدد بين العربية والانجليزية.

وكان أهم ما تفرغت لكتابته فى تلك الفترة مجلداً بالعربية يتألف من خمسة أجزاء أعرض فيه النتائج المفصلة لبحث ميداني أنجزناه أنا وفريق الباحثين العاملين معي حول تعاطى المخدرات فى حدود عينة كبيرة من التلاميذ البنين في مدارسنا الثانوية المصرية، وكان في مقدمة الأمور التى تروقنى فى إنجاز هذا العمل (من حيث الكيف لا من حيث الكم) إنه باعتباره حصيلة جهد علمي جماعى منضبط يصح أن يقدم رمزاً لمصر الجادة.

اوائل التسعينيات

اليمين والعنف

على امتداد النصف الأول من تسعينيات القرن الماضى غلبت على العالم سمة التشدد اليمينى ؛ وقد واجهت هذه الحقيقة باعتبارها مشكلة يصعب على تفسيرها ؛ هل جاء هذا التيار كرد فعل للسقوط السوفييتي وما يمكن أن يكون قد أثاره من انتعاش لآمال المحافظين في العالم أجمع ؟ أم أنه ينطوى على ماهو أكثر من ذلك ؟ فقد بدت كثير من قوى اليمين متعجلة فى الوصول كل بعالمه إلى الصيغة التى يريد اقرارها أم أنه لا هذا ولا ذاك ، ولكنه تسارع طبيعى للأحداث يكتسب مزيدا من الزخم مع مرور الأعوام ؟

على أية حال هذه هى الصورة الدينامية للعالم كما عاينته فى تلك الفترة.

المشهد الدولى

انتظمت أحداث العالم الكبرى فى تلك الفترة حول أربعة أبعاد رئيسية ؛ أحدها خاص بتأكيد أفول النجم السوفييتى ، وآخر خاص بعمليات تشكل جديد للعالم ، وثالث يضم مظاهر التعجيل بفرض الهيمنة الأمريكية على بعض مضامين هذا

التشكل ، ورابع ينطق باعتماد العنف سبيلا إلى التغيير حيثما كان المطلب هو التغيير.

أفول النجم السوفييتى

فى أغسطس سنة ٩١ كانت مسيرة الحرب ضد العراق لاتزال تشغل الأذهان ، وكانت الولايات المتحدة لاتكف عن إغراء حلفائها بتسديد ضربة جديدة إليه بحجة أنه لم يتخل بعد عن أسلحة الدمار الشامل، وكانت فى الوقت نفسه تلوح للعالم العربى بتقديم حل للقضية الفلسطينية لإغرائه بالانضمام إليها فى الجولة الجديدة ، وإذا بالأنباء تأتى فجأة بوقوع انقلاب ضد جورباتشوف فى الاتحاد السوفييتى، فقد قبض عليه جماعة من العسكريين وعينوا لإدارة شئون البلاد لجنة من بينهم . وسرعان ما أعلنت واشنطن ولندن وباريس صدمتهم إزاء هذه الأنباء ، وأعلن يلتسين (وكان لايزال فى المراحل المبكرة من تقديم نفسه للغرب على أنه رجل الساعة)، أنه يقف ضد هذا الانقلاب ، وحاول فى هذا السبيل أن يستميل عددا من أعضاء مجلس الدوما للوقوف إلى جانبه ، ودعا أفراد الشعب فى موسكو إلى الدفاع عن برلمانهم ضد الدبابات السوفييتية التى بدأت تتحرك لضربه ، وتجمعت بالفعل أعداد كبيرة من

المواطنين قدروا بخمسين ألفا ، وصنعوا من أجسادهم حائطا بشريا لحماية البرلمان . واقتربت منهم الدبابات ، ولكن الجنود ترددوا وأحجموا عن الضرب ، وكانت هذه هى اللحظات التى حسمت الأمر ، وسرعان ما أعلن عن فشل الانقلاب وبعد ٢٤ ساعة أفرج عن جورباتشوف ، وقبض على قادة الانقلاب ، واستقبل جورباتشوف فى البرلمان حيث ألقى خطابا ، ولكن كان واضحاً للجميع أن يلتسين أفلح فى سرقة الكاميرا ، وتداعت بعد ذلك أحداث بالغة الدلالة ، إذ سرعان ما استقال جورباتشوف من منصبه كأمين عام للحزب الشيوعى ، وأصدر عدة قرارات بوقف نشاط الحزب ، وحل جميع تنظيماته .. واحتشدت حشود كبيرة فى موسكو تحتفل بهزيمة الرجال الذين قادوا الانقلاب .. ووقف على رأس هذه الحشود بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الروسية يبارك الحشود ، ويجرى طقوس التكفير والحرمان لمن ثاروا على جورباتشوف !! ثم ما لبث الاتحاد السوفييتى أن بدأ يتفكك . وفى أواخر أغسطس ٩١ كانت كل من أذربيجان وأوكرانيا ، ومولدافيا ، وروسيا الاتحادية قد أعلنت الاستقلال . وفى آخر ديسمبر من العام نفسه استقال جورباتشوف من منصبه كرئيس للاتحاد السوفييتى ، وأعلن تسليم السلطة إلى بوريس يلتسين رئيس روسيا ، كما أعلن تسليمه شفرة القوة

النووية السوفييتية . وأعلنت روسيا أنها تسلمت مقعد الاتحاد السوفييتى فى هيئة الأمم المتحدة ، وأنزل العلم السوفييتى من فوق الكرملين ، ورفع بدلا منه علم روسيا القيصرية ، وأسدل الستار على أنقاض ما كان يسمى الاتحاد السوفييتى .

ملامح مبكرة لعالم جديد

فوق هذه الخلفية ، خلفية احتضار الاتحاد السوفييتى ، وزوال عالم الثنائية القطبية ، بدأت تلوح فى الأفق ملامح جديدة للنظام العالمى . وبغض النظر عن الديناميات الخاصة التى دفعت كل ملمح إلى الظهور ، فقد تسارع بزوغ هذه القسمات فى فترة زمنية محدودة لترسم معا صورة أولية لعالم على قدر ملحوظ من الجدة ، ففى يونية سنة ٩١ أعلنت كوبا أنها باقتصادها إلى تبنى نظام اقتصاد السوق . وفى نوفمبر ٩٣ أذاع راديو لندن أنه تم التوقيع فى جنوب أفريقيا على دستور جديد ينتهى بمقتضاه عهد التفرقة العنصرية ضد السود. وفى مايو ٩٤ جرت أول انتخابات فى تاريخ البلاد على أساس غير عنصرى ، وفاز فيها حزب المؤتمر الأفريقى بزعامة نلسون مانديلا . كذلك حدث فى ديسمبر ٩٣ أن أعلن فى لندن عن تحقيق اتفاق بين الحكومة البريطانية والثوار فى

أيرلنده على إيجاد حل سياسي للمشكلة الايرلندية . وأعلن أيضا عن التوصل إلى اتفاق مبادىء بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كما أعلن في الجزائر أن الحكومة بدأت الدخول في مفاوضات مع جبهة الإنقاذ الإسلامية . وفي مايو ٩٥ وقعت حكومة أنجولا مع ثوار حركة يونيتا اتفاقا بوقف إطلاق النار بعد حرب أهلية استمرت لما يقرب من ثلاثين عاما . هكذا بدت صورة العالم في جانب منها ساعية نحو السلام وحقن الدماء .

لكن هذا الجانب ظل جزءا من كل، وبقي في الصورة جانب آخر لم تنقطع فيه الصراعات الدموية بأشكال ودرجات بالغة القبح ؛ حدث ذلك في البوسنة ، وفي أفغانستان ، وفي جنوب السودان ، وفي اليمن ، في البوسنة جاءت الأنباء في فبراير ٩٣ بأن الصراع بين البوسنيين المسلمين وجنود الصرب بلغ ذروة لم نسمع بها من قبل ، فقد نظمت حملة اغتصاب جماعي للنساء البوسنيات ، وأذاعت إحدى اللجان الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان أنها تقدر عدد النساء اللاتي أغتصبن في تلك الحملة بستين ألف امرأة . وفي أفغانستان ظلت الحرب مشتعلة بين المجاهدين بعضهم بعضا طمعا في الحكم باسم انتماءاتهم القبلية / العرقية . وفي

جنوب السودان اشتد سعير الحرب بين الشمال والجنوب ، وكذلك فى اليمن . وفى الجزائر استمر مسلسل العنف الذى لم يهدأ حتى الآن بين الحكومة والجماعات الإسلامية .

على هذا النحو كانت الأمور تجرى فى العالم بطوله وعرضه ، على خلفية تلاشى الثنائية القطبية فى العالم ، مناطق تخرج من أتون الصراع الساخن فى العالم ، ومناطق تزداد وطأة التناحر الساخن فيها . وحالات تشف عن تدخلات أجنبية سافرة ، وحالات وقع التدخل فيها لكن ظل مستترا أو شديد التمويه ، وحالات ثالثة غلب فيها نضج القيادات المحلية (كما فى جنوب افريقيا) . وأخيرا وليس آخرا أعلنت فرنسا فى يونية ٩٥ أنها تعد لإجراء سلسلة تجارب نووية فى جنوب المحيط الهادى بهدف زيادة فاعليتها النووية .

أمركة العالم

وعلى الخلفية العالمية نفسها كانت فئة أخرى من الملامح تشق طريقها إلى الظهور ، وكان ما يميز هذه الفئة أنها حملت على وجهها البصمة الأمريكية بالحفر البارز ، وقد رصدت عن تيار الأمركة هذه أمورا كثيرة ، منها المحاولات الدائبة لإقرار شكل من أشكال تقسيم العراق . وخاصة

اعتبار جزء من شمال العراق شبه محمية ، تقوم على مراقبة الأوضاع فيها قوات من الأمم المتحدة بدعوى حماية الأكراد من بطش الحكومة العراقية ، فإذا لزم الأمر دعيت قوات التحالف (بقيادة أمريكية طبعا) للتدخل العسكرى. يضاف إلى ذلك المعارضة الأمريكية الشديدة ضد أى محاولة لرفع العقوبات الاقتصادية عن العراق ، وجاءت الأخبار (فى أغسطس ٩١) بأن اتفاقية عقدت بين الولايات المتحدة الأمريكية والكويت تقيم الأولى بمقتضاها قاعدة عسكرية على أرض الثانية ، وفى الوقت نفسه دعت حكومة الكويت دول الخليج أن تحذو حذوها فتعقد اتفاقا مماثلا مع الولايات المتحدة، وبعد شهرين وجهت الولايات المتحدة الدعوة إلى من يعنيهم الأمر لحضور مؤتمر لإحلال السلام فى الشرق الأوسط، وصيغت الدعوة بنغمة آمرة ناهية، فقد تحدد لقبولها مهلة لا تتعدى الساعة السادسة من مساء الثالث والعشرين من أكتوبر ٩١ ، وأى تأخير يعتبر تنازلا عن الحق فى المشاركة !! وبعد سنة واحدة من هذا التاريخ ظهر ملمح آخر من ملامح الأمركة التى تفرض على العالم ، فقد هبطت على شاطىء الصومال طلائع قوات أمريكية (٢٨ ألف جندى) بدعوى تأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى ضحايا الحرب

الأهلية في البلاد ، وقالت الأمم المتحدة: إنها وراء هذا المشروع، ومن ثم فإنها توجه الدعوة إلى جميع الأعضاء في المنظمة الدولية إلى المشاركة بقوات في هذا المشروع إذا شاءت ، ولكن الولايات المتحدة أعلنت أنها لابد وأن تتولى القيادة في هذه الحال . وفي أكتوبر ٩٤ تفجرت الأنباء بوقوع خلافات حادة في مجلس الأمن بين الولايات المتحدة من ناحية وفرنسا وروسيا والصين من ناحية أخرى ، فقد رأت هذه الدول الثلاث أن تدعو إلى تخفيف القيود على النفط العراقي، ورفضت الولايات المتحدة ذلك ، بل وأضافت إلى الرفض أنها تنظر في أمر فرض حظر على الأسلحة الثقيلة في جنوب العراق ، وقيل إن هذا الإجراء مطلوب لحماية الشيعة في الجنوب. هكذا كان تيار فرض الإرادة الأمريكية صريحا وقويا ، وكان متعدد الجبهات . ويلاحظ أنه كان منصبا بالدرجة الأولى على منطقة الشرق الأوسط من العراق شمالا إلى الصومال جنوبا ، مرورا بالكويت وفلسطين !

وكان هناك تسلسل آخر للأحداث شبيه بالتيار السابق، لكنه كان أقل منه إفصاحا عن صفة الأمركة التي ظلت مع ذلك موجودة فيه بالمواربة ولا يمكن إنكارها ، وكان من مفردات هذا التيار بدء التحرك العقابي (بمشاركة انجليزية

وفرنسية وقيادة أمريكية) ضد ليبيا جزاء لها على اتهام بتفجير طائرة «بان آم» فوق قرية لوكيربى فى اسكتلنده . وقد قرر مجلس الأمن فى هذا الشأن (سنة ٩٢) فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا لارغامها على تسليم الأشخاص الليبيين المشتبه فى تورطهم فى هذا الحادث . وكان من وقائع هذا التيار أيضا أن قبل الفلسطينيون والاسرائيليون (تحت ضغط أمريكى) التوقيع فى سبتمبر ٩٣ على وثيقة مؤقتة تعلن الاعتراف المتبادل بين السلطة ودولة إسرائيل . وفى مايو ٩٤ تم التوقيع النهائى (اكمالا للوثيقة السابقة) على ما عرف باسم اتفاق غزة/ أريحا ، يضاف إلى هذا التيار أيضا ما تكشفت عنه الأحداث على امتداد سنة ٩٤ من أصابع أمريكية وراء الأحداث فى الجزائر .

هكذا توالت الأحداث العالمية كما قرأتها فى النصف الأول من التسعينيات ، أحداث تنبىء بأفول النجم السوفييتي ، وأخرى تشى ببزوغ الملامح المبكرة لعالم جديد يختلف عن عالم الثنائية القطبية ، وفئة ثالثة من الأحداث تسفر عن محاولات جاهدة لأمركة ما يمكن أمركته من العالم الجديد (وخاصة منطقة الشرق الأوسط) ، وكثير من هذه الأحداث تعتمد العنف سبيلا أساسيا للصياغات التى تستهدفها .

مصر في خضم الأحداث

في هذا الخضم كانت الأحداث تتوالى في مصر كاشفة عن تنامي تيار التشدد اليميني ، وكان هذا التشدد يتذرع بذريعة التدين بصورة مباشرة أحيانا، وغير مباشرة أحيانا أخرى ، وكان يعلن عن نفسه بأحداث بالغة العنف (المادى أو المعنوى) أحيانا كثيرة . وقرأت في هذه الصورة ملامح تناغم ملحوظ مع قسمات الصورة العالمية كما رصدتها ، وكنت اتساءل في سريرتي عن حقيقة هذا التناغم : هل يأتي نتيجة تخطيط مسبق بين رؤوس وأصابع فعلية؟ أم يتخلق مستقلا ولكنه على كل حال ناتج عن إدراك للمستجدات العالمية نفسها التي يدركها اليمين العالمي ويستجيب لها بما يناسبه ؟ أم أنه ينطوى على العاملين معا ، هذا الإدراك وذاك التخطيط كلاهما يعزز الآخر ، أم أنه لا هذا ولا ذاك والمسألة كلها مسألة مصادفة تاريخية ؟

تجليات التشدد

كانت السنوات الثلاث ٩٢، ٩٣ ، ٩٤ أسوأ سنوات التشدد في مصر في الفترة التي نحن بصددها ؛ في سنة ٩٢ قتل الأستاذ الدكتور فرج فوده أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بجامعة عين شمس ، وجاء في التحقيقات القضائية أن اغتياله تم على أيدى شابين من جماعة الجهاد .

وازدادت المواجهات المسلحة فى الصعيد بين الجماعات الدينية والشرطة (روز اليوسف فى يولية ٩٢) وفى سنة ٩٣ انفجرت عبوة ناسفة فى ميدان الخازندارة فى شبرا ، وأسفر الانفجار عن مقتل سبعة أشخاص من المواطنين الأبرياء . وبعد أسبوعين عثر على حقيبة بمواد متفجرة فى أحد الشوارع فى حى المنيل (وأبطل مفعولها) . وبعد أقل من شهرين فى خلال العام نفسه وقعت محاولة لاغتيال اللواء حسن الألفى وزير الداخلية فى ذلك الوقت وكان ذلك فى وضح النهار فى شارع الشيخ ريحان أمام الجامعة الأمريكية ، ونجا اللواء الألفى وقتل عدد من المواطنين الأبرياء . وبعد ثلاثة أشهر فى العام ذاته قتل فى مدينة قنا ضابط شرطة وسائق سيارته وجندى مرور وسيدة كانت تعبر الطريق . ثم بعد يومين اثنين وقعت محاولة لاغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ، ونجا الرجل ولكن قتلت طفلة وجرح عدة أشخاص تصادف مرورهم فى موقع الحادث . ثم فى يناير ٩٤ وقع اشتباك مسلح بين أفراد من الجماعات المتشددة ورجال الشرطة فى قرية بالقرب من المعصرة فى ضواحى القاهرة . ثم فى يولية ٩٤ قتل ضابط شرطة برتبة رائد فى مدينة أسيوط . وفى منتصف أكتوبر ٩٤ حاول شاب

من المتشددين قتل الكاتب الكبير نجيب محفوظ بأن طعنه بسكين (قرن الغزال) فى الجانب الأيمن من رقبته . وقال أحد كبار الجراحين الذين أشرفوا على علاج الأستاذ محفوظ إن الطعنة التى أصابته لايتقنها إلا محترف . وبعد أقل من ساعة من وقوع الحادث كانت وكالات الأنباء قد اذاعت النبأ فى جميع أنحاء العالم على أساس أن مصر تغتال النابهين من أبنائها . وفى يونية ٩٥ وقعت محاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك . ومع أن المحاولة وقعت على الأرض الأثيوبية بينما كان الرئيس فى طريقه إلى مؤتمر يعقد فى أثيوبيا ، فقد رأيت أن أذكر ذلك فى هذا الموضع من المقال لأن المحاولة تصنف داخل الانتماء الأيديولوچى نفسه الذى أملى تجليات التشدد السابق ذكرها ، ولأنها على كل حال أريد بها رأس الدولة المصرية .

وإلى جانب هذه الأحداث الدموية كانت تقع أحداث أخرى تعتبر من بين افصاحات التشدد باسم الدين ، ولكنها لم تكن تحمل الطابع الدموى ؛ ففى ٢٧ ديسمبر سنة ٩١ نشرت جريدة الأهرام أن محكمة أمن الدولة أصدرت حكما بالسجن لمدة ثمانى سنوات على الكاتب الأستاذ علاء حامد لنشره كتابا بعنوان «مسافة فى عقل رجل» اعتبرته المحكمة متضمنا

آراء «تسيء إلى الأنبياء والرسل» . وفى ٣ فبراير ٩٤ أذاع راديو لندن أن الجماعة الإسلامية فى مصر وزعت (بالفاكس) على عدد من وكالات الأنباء الأجنبية فى القاهرة صيغة إنذار موجه منها إلى الأجانب المقيمين فى مصر بضرورة المغادرة فى أقرب وقت ممكن لأنها على وشك القيام بعمليات بالغة العنف . وبين هذين التاريخين أخذت تتوالى وقائع قضية الأستاذ الدكتور نصر حامد أبو زيد الأستاذ المساعد بجامعة القاهرة ، وقد اتهمته اللجنة العلمية الدائمة التى كانت تنظر إذ ذاك فى أمر ترقيته إلى درجة الأستاذية بأن بعض مؤلفاته احتوت على آراء تتعارض مع مقتضيات الدين . ودار جدال حول هذا الموضوع على صفحة الحوار القومى بجريدة الأهرام بلغ ذروته فى شهر يولية سنة ٩٣ . وشاب طرح القضية أمور بالغة السوء داخل الجامعة وخارجها انتهت برفض ترقية الدكتور أبو زيد . ثم إذا بأحد المواطنين يتقدم برفع دعوى قضائية باسم (الحسبة) للتفرقة بين الرجل وزوجه لأنه يعتبره مرتدا عن الإسلام . وانتهى الأمر بأن غادر الرجل مصر لينفي نفسه فى بلد أوروبى . واجتمعت فى بؤرة واحدة فى ذهنى قضايا أبو زيد وعلاء حامد ونجيب محفوظ وفرج فوده ، وانبعثت فى البؤرة نفسها ذكريات دراسية قديمة ، عن

محاكم التفتيش فى أوروبا فى العصور الوسطى ، وقد حكمت على جيوردانو برونو الفيلسوف الإيطالى بأن يموت حرقا جزاء له على ما اعتبره الآباء الدومينيكان كفرا بالعقيدة . وقد أحرق الرجل فعلا سنة ١٦٠٠ . ونحن ماذا فعلنا بمفكرينا وكتابنا بعد أربعة قرون ؟! يبدو أن آخر شىء سوف يتعلمه الإنسان هو التسامح . ومن يدرى ؟!

مستوى الأداء

الحياة الاجتماعية أرحب وأغنى كثيرا من أن تستوعبها أمور السياسة وتدبير شئون الحكم، ومع ذلك فالاهتمام الأكبر لدى الساسة أو المواطنين الذين أوتوا قدرا من الانشغال بالأمور العامة ينصرف إلى التفكير والجدال والفعل حول أمور السياسة أكثر مما يتجه إلى العناية بمطالب الارتقاء بالحياة الاجتماعية الرحبة . ولعل أوضح دليل على ذلك أن أحزابنا ، كانت ومازالت ، أحزابا بلا برامج (بغض النظر عن كلمات غير مقنعة تقال هنا وهناك) . وكأن الوصول إلى الحكم سوف يتبعه مباشرة صلاح الأداء فى جميع مجالات حياتنا الاجتماعية ، هكذا دون تخطيط ولا تدبير . وأنا شخصيا لم أستطع طوال معايشتى لأحداث الوطن أن أغمض العين أو أسد الأذن عن كل ما أرى وأسمع مما يشهد بالكثير من

القصور والقليل من الصلاح . وإلى القارئ بعض ما تشهد به العين والأذن . فى مايو ٩١ شب حريق فى إحدى العمارات السكنية فى حى المعادى راح ضحيته عدد من السكان . وجاء فى وقائع هذا الحادث ما يأتى : تتكون العمارة من١٤٠ طابقا ، أربعة منها فقط رخص ببنائها ، والعشرة الباقية أقيمت على غفلة من القانون ، وكان أداء رجال المطافىء سيئا لدرجة استفزت المواطنين المتجمهرين للاعتداء عليهم . وصرح أحد كبار المسئولين بأن القاهرة كلها ليس فيها سوى سلم واحد يمكن أن يصل برجال المطافىء إلى ارتفاع عشرين طابقا ، وثلاثة سلالم تصل بهم إلى الطابق الخامس عشر (الأهرام فى ١١ مايو) ! هكذا !

وفى يونيه ٩١ نشرت جريدة الأهرام أن النيابة قدمت إلى محكمة أمن الدولة العليا التحقيقات الخاصة بما سمى كشوف البركة ، وقد وردت بها أسماء ثلاثة عشر شخصا من كبار المسئولين وأقربائهم . وفى مايو ٩٣ توفى أحد أقربائى الأعزاء ، وكانت وفاته فى واحدة من أكبر مستشفياتنا الاستثمارية فى القاهرة بعد أسبوعين قضاهما فى المستشفى، وأشهد أن الأداء الطبى والإدارى الذى لقيته الأسرة حول مريضها كان شديد السوء بدرجة تدين القائمين

عليه مهنيا وأخلاقيا . وفي يونية ٩٥ وقع حادث غش جماعي في مدرسة إعدادية بمركز قنا ، اعتدى فيه جمع من أهالي التلاميذ على المراقبين في اللجنة ، وانتهى الأمر بأن أصدر وزير التربية والتعليم في هذا الشأن قرارا بإلغاء الامتحان (الأهرام في ٧ يونية) . هذه وأمثالها أحداث بالغة السوء في معناها ومبناها ، سواء بالنسبة لأجهزة الدولة ، أو للكثيرين من رجال الدولة ، أو للقطاع الخاص ، أو لعينات من الأسر المصرية القائمة على تنشئة الصغار . ومع ذلك فالوقائع التي ذكرتها ليست سوى عينة شديدة المحدودية إذا قورنت بحجم جمهور الوقائق المماثلة في دلالتها ، ولكنها عينة صادقة التمثيل لهذا الجمهور ، واضحة المعنى في أن الواقع يمضي بمصر ومن على أرض مصر في طريق مضاد لما تقضي به إدارة الرقي بالمجتمع . ولا يعني ذلك أنني لم أشهد قط شيئا ينطوي على حسن الأداء ، ولكن يعني أن الحجم النسبي لهذا الشيء الحسن يجعله يبدو وكأنه الكمّ المهمل في معادلة حياتنا الاجتماعية اليومية .

عالم الذات داخل عالم الموضوع

كانت أحوال مصر من حولي لاتسر عدوا ولا حبيبا ، ومع ذلك لا أستطيع أن أقول: إنها كانت حالكة الظلمة ، والأقرب

إلى الحقيقة أن أقر بأن أجواءها كانت رمادية ، بلون هواء القاهرة في ظل السحابة السوداء ، وكان العالم من حولنا تسوده قتامة تنذر بالمزيد .

وفى داخل هذا الإطار كانت الذات كعادتها مصرة على أن تلتمس الطريق الفارق بين الخيط الأبيض والخيوط السوداء المتعددة ، وأن تلتزم بهذا الطريق ما أمكن . فى هذه الفترة تقدمت بإنجازاتي شوطا لا بأس به ، وازداد وعيى بحضور العلاقات الإنسانية السارة . فى هذه الفترة ازداد انتظامى فى الكتابة (شبه الشهرية) لمجلة الهلال الغراء ، وأسهم فى انتظامى أننى بدأت أعتبر هذه الكتابة واجبا اجتماعيا ممتعا ، وانتهيت كذلك من كتابة «استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات وعلاج التعاطى والإدمان فى مصر» وتم هذا بفضل التعاون الوثيق مع لجنة من كبار أساتذة التخصصات المعنية فى مصر كالطب النفسى ، وعلم الأدوية والعلوم الشرطية والقانونية .. الخ . وفى الفترة نفسها نشرت مع فريق آخر من الباحثين المتازين علما وخلقا ثلاثة مجلدات عن دراسات ميدانية حول تعاطى المخدرات ، وتم ذلك تحت الرعاية المادية والأدبية للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وفى يولية ٩٤ صدر كتابى المرسوم «نحن

والمستقبل» واستقر فى وجدانى بعد ذلك كله أن استمتاعى بالجانب الإنسانى من علاقاتى مع تلامذتى الذين ألقاهم فى البحث ، ومرضاى الذين ألقاهم فى العيادة ، إنما يأتى تتويجا لنوع الحياة التى ارتضيتها ، وهو يعطينى فوق المتعة قسطا لا بأس به من المناعة ضد مسببات المشقة في عالمنا ، ومرسبات الاكتئاب فى حياتنا الاجتماعية ، التى مازلت أرجو لها أن تنفذ من الباب الضيق إلى عالم الجودة فى العمل ، والسماحة فى التعايش ، والجدية فى القصد ، والصلابة فى الإرادة .

أمريكا فوق الجميع

فى أواخـر التسـعينيـات ، عندمـا كـانت شـمس القـرن العشرين تؤذن بالمغيب، كانت أصعدة الحياة العامة جميعا مـلأى بالفواجع . ومع ذلك كانت تتخللها هنا وهناك بضعة شقوق ضيقة تنفذ منها ومضات لآمال تتعلق بالمستقبل . ولكن كيف؟ وبأى ثمن؟

على الصـعيـد العـالمى كانت فـاتحـة النصف الثـانى من التسـعينيات تموج بمظاهر السخط على الهيمنة الأمريكية المتصـاعدة، وجـاءت الخـاتمة بمزيد من التصـعيـد فى دلائل الهيمنة والسخط معا. وعلى الصعيد الإقليمى كان الاستهلال بوصول الليكود إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وجاء الختام باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وعلى المستوى المحلى كانت البداية مكئبة ، وذلك بتـأييد حكم قضائي بتكفير أحد رموز البحث العلمى فى الجامعة جزاء له على اجتهاده ، ومن ثم فقد استحق التفرقة بينه وبين زوجه! ثم توالت الأحداث وأنباؤها تنذر بمزيد من التفاقم فى مشكلات لدينا تمس مبدأ الحياة نفسه، وفى مقدمتها العنف السياسى وتلوث البيئة.

قرابة منتصف التسعينيات كانت قد تخلقت ملامح عالم أحادى القطب تعلوه مسحة من الأمركة آخذة فى التنامى

وكانت هذه المسحة تزداد فجاجة فى نظر من كان يرصد الأحداث من مرصد يقع فى الشرق الأوسط العربى، فالولايات المتحدة تقود حملة تدعو إلى تقسيم العراق، وتقود حملة أخرى ضد أى محاولة لرفع العقوبات الاقتصادية عنه، وتقيم قاعدة عسكرية فى الكويت، وتقود دعوة إلى عقد مؤتمر للنظر فى المشكلة الفلسطينية لصياغة الحل الذى ترضى عنه هى، وترسل حملة عسكرية إلى الصومال بدعوى تأمين وصول مساعدات إنسانية إلى ضحايا الحرب الأهلية، وتقود تحركا ضد ليبيا لمعاقبتها على تفجير طائرة أمريكية فوق لوكيربى، وتنصب نفسها شاهدة ووصية على اتفاق غزة/ أريحا بين إسرائيل والفلسطينيين. وكانت الدلالة الإجمالية لهذا الطوفان من الوقائع المتلاحقة التى تحمل خاتم «صنع فى أمريكا» أن مقدرات المنطقة تسحب من أيدى أبنائها بصيغة الأمر والنهى . ولكى تفهم هذه الدلالة بمالها من مستويات متعددة لابد من التنبه إلى أن هذه الوقائع جاءت على خلفية أن المنطقة كلها كانت تدفع قبل ذلك بسنوات قليلة بكل أساليب الإغراء والإغواء لكي ترسل أبناءها للمحاربة فى صفوف المجاهدين الأفغان ضد الجيوش السوفييتية، وكانت المنطقة تقبل الإغراء والإغواء نصا وروحا، وهو ما كان يعنى أن حكام هذه المنطقة

وفرقاء عديدين من القادة والمؤدين السياسيين فيها كانوا يعتبرون أنفسهم حلفاء للولايات المتحدة فى وقفتها ضد الغزو السوفييتى، وكعادة الكثيرين من ساسة المنطقة كانوا يضفون على علاقة التحالف هذه صبغة العواطف الشخصية أكثر من مقتضيات المصالح المتبادلة . ويبدو أنهم كانوا يصدقون أنفسهم فيما يذهبون إليه، وكانوا يريدون شعوبهم أن تصدق هذا الوهم، وهو أمر يخضع للتفسير الأنثروبولوجى أكثر مما يستقيم ومفاهيم السياسة الدولية المعاصرة.

ردود الأفعال الغاضبة

والمحصلة لهذا كله أن هذه الأحداث كانت لها آثار شديدة السلبية على شعوب المنطقة ، وكان القدر الأكبر من هذه الآثار آخذا فى التبلور فى شكل غضب متزايد على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ، وقد كون هذا الغضب فى نهاية المطاف تربة صالحة لاستنبات كثير من الأعمال العدوانية العنيفة على المصالح والرموز الأمريكية الواقعة فى متناول الغاضبين ، وساعد على ذلك أن الكثيرين من أبناء المنطقة كانوا قد تلقوا تدريبا عالى الكفاءة على طرق العدوان المسلح فى الساحة الأفغانية، وهكذا وقع انفجار كبير فى المملكة العربية السعودية فى نوفمبر ٩٥ بالقرب من قاعدة عسكرية

أمريكية لاتبعد كثيرا عن الرياض ، وتلاه انفجار ثان فى المملكة كذلك فى يونيه ٩٦ بالقرب من قاعدة أخرى فى ضواحى الظهران، وفى هذا الانفجار الأخير لقى ١٩ جنديا أمريكيا مصرعهم، ثم وقع انفجاران ثالث ورابع فى السفارتين الأمريكيتين فى كينيا وتانزانيا فى أغسطس ٩٨، وأسفر هذان الانفجاران عن سقوط ما يقرب من ٢٣٠ قتيلا و٤٥٠٠ جريح. وردا على الانفجارين الأول والثانى فى السعودية أعلنت الولايات المتحدة أنها ستشدد إجراءتها الأمنية حول قواعدها ومعسكراتها . أما بالنسبة للتفجيرين الثالث والرابع فقد شنت الطائرات الأمريكية بعد أسبوعين غارتين إحداهما على مدينة الخرطوم والثانية على مدينة أفغانية تقع على الحدود مع باكستان وأعلنت الخارجية الأمريكية أن الغارتين وقعتا انتقاما ممن أسهموا فى تفجير سفارتيها فى نيروبى ودار السلام! وهكذا دخلت المواجهة بين مشاعر الغضب (الشعبى) فى المنطقة والردود الأمريكية (الحكومية) باسم العقاب أو الانتقام طريقا دائريا متصاعدا لاتلوح له نهاية فى المستقبل المنظور . وفى هذا الإطار ورغم كل النذر المشئومة التى كان يحملها فى طياته استمرت الولايات المتحدة تصعد حملة دعائية ضد العراق تمهيدا لحملة

عسكرية جديدة (غير مكتفية بالغارات الجوية اليومية التى ظلت تشنها عليه منذ حرب ٩١) وأخذت تحرض الدول العربية والأوروبية التي تحالف معها من قبل (بدعوى تحرير الكويت) لكى تنضم إليها فى هذه الحملة الجديدة التى أسمتها «ثعلب الصحراء» بتبرير أن العراق مازال يحتفظ بأسلحة دمار شامل وقد عادت نتيجة هذه الحملة بمزيد من السخط (الشعبى) فى المنطقة على أمريكا . وشعر عدد من الحكام العرب الأذكياء أن الولايات المتحدة تدفعهم بهذا التحريض الجديد إلى مالا تحمد عقباه فيما يخص علاقاتهم مع محكوميهم. وحتى الحكام الأوروبيون تراجع عدد منهم عن الاستجابة الايجابية لهذه الدعوة الجديدة.

«ثعلب الصحراء» تجاوزت الحدود

ومع ذلك فقد فاجأت الولايات المتحدة (ومعها بريطانيا) العالم بشن هجوم جوى شامل على العراق مفتتحة بذلك الحملة الموعودة، وذلك فى منتصف ليل ١٧ ديسمبر ٩٨ . ويبدو أنها كانت تأمل فى أن تجر وراءها عددا من الدول الأوروبية و العربية لمساندتها على أساس قبول الأمر الواقع ، وكانت تأمل كذلك فى أن تبقى الشعوب فى هذه المعادلة كما مهملا، ولكن كانت النتيجة أن زاد الغضب فى المنطقة على

مستوى الشعوب والحكام ، فقامت مظاهرة كبيرة ضد الهجوم فى نابلس ومظاهرة أخرى فى القاهرة، واندلعت مظاهرات فى دمشق حيث هاجم المتظاهرون السفارة الأمريكية وحطموا نوافذها وأنزلوا العلم الأمريكى وأشعلوا فيه النيران وكذلك اندلعت المظاهرات فى الرباط، بل وفى لندن. وامتد الغضب والحرج إلى الحكام، فأصدرت الحكومات المصرية والسورية والإماراتية والأردنية والسلطة الفلسطينية بيانات تعلن رفضها هذا الهجوم، وحتى بعض الدول الأجنبية لم تستطع أن تقبله أو تبرره فأصدرت الصين وروسيا بيانين شديدى اللهجة ترفضانه، كما طلبتا عقد اجتماع طارىء لمجلس الأمن للنظر فى تداعيات الموقف، وأعلنت الحكومة الروسية أنها قررت ألا توقع على معاهدة ستارت، الخاصة بتدمير الأسلحة النووية، وأبلغ وزير الخارجية الروسى نظيره البريطانى بأن هذا الذى يحدث فى العراق يمكن أن يدمر نظام العلاقات الدولية كلية.

وإذا بحملة «ثعلب الصحراء» تنتهى بأسرع مما توقع الجميع ففى ٢٠ ديسمبر ٩٨ صدر قرار الحكومة الأمريكية (والانجليزية) بوقف الهجوم الشامل على العراق. وقالت الحكومة الأمريكية فى تبرير ذلك: إن الحملة حققت أغراضها!

وكان هذا تراجعا مخزيا، وكان فى الوقت نفسه برهانا تاريخيا على أنه حتى الولايات المتحدة ليست بمنجاة من التراجع . وبدأت الصين وروسيا تحركا فى مجلس الأمن نحو المطالبة برفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، وردت الولايات المتحدة بالتهديد باستخدام حق النقض. وتوقفت الأمور عند هذا الحد. وقرأت هذا التداعي للأحداث على أن الإدارة الأمريكية أدركت في لحظة ما أن سياسة حافة الهاوية كانت على وشك أن تتجاوز الحدود المعقولة نتيجة لعبث بعض المغامرين الذين لا يحسنون قراءة ديناميت الحركة الدولية.

ثم عودة إلي الاستفزاز

تراجعت الحكومة الأمريكية عن التمادى فى حملة «ثعلب الصحراد» لكنها لم تتراجع عن سياسة الاستفزاز، فبعد يومين من توقف الحملة قام وزير الدفاع الأمريكى بزيارة للحكومة الكويتية بدعوى الشكر لأنها عاونته فى هذه المعركة ولولا هذا التعاون لما نجحت أمريكا فى مهمتها . وأعلن إضافة إلى ذلك أن بلاده سوف تظل على استعداد لضرب العراق مرة أخرى ، وأنه لذلك قرر أن يترك ٢٠ ألف جندى أمريكى للبقاء فى المنطقة بصفة دائمة. وفى أوائل يناير ٩٩ قال قائد حملة «ثعلب الصحراء» ردا عن سؤال وجه إليه

بشأن التكلفة المالية للحملة : إنه لايعرف ولايهتم بأن يعرف الإجابة عن هذا السؤال لأن أصدقاء الولايات المتحدة فى المنطقة يسددون الفاتورة بكل تعاون! وبعد أسبوعين أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها اعتمدت حوالى ٩٠ مليون دولار لتمويل المعارضة العراقية. ثم بعد أقل من شهرين جاء فى تصريح لوزير خارجية قطر أن الولايات المتحدة تبنى فى بلاده أكبر مخزن للسلاح الأمريكى خارج الولايات المتحدة. وعندما سئل هل ستوجد فيه أسلحة دمار شامل؟ قال إن قطر ليست لديها الإمكانيات التكنولوجية لتستطيع الإجابة عن هذا السؤال!!

هكذا كان الاستفزاز يجرى بكفاءة عالية بالتحركات والتصريحات، وتصريحات الأصدقاء . وكلها عناصر محسوبة فى نهاية الأمر فى الاتجاه إلى تدمير معنويات الشعوب العربية ، بمعنى كسر إرادتها أن تستقل بقرارها وسحق حقها فى أن تحلم بالسيطرة على مقدراتها .

الدور الإسرائيلى

أصبح توزيع الأدوار بين الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية حقيقة من حقائق السياسة الدولية فى عالمنا المعاصر، على أن يفهم هذا التوزيع فى ضوء حقيقة تاريخية أساسية هى أن

نشوء الدولة العبرية ودلالتها فى الإطار الدولى المعاصر يوضحان معا أنها نقطة التقاء بين الطموحات الصهيونية والتوجهات الإمبريالية عامة والأمريكية بوجه خاص، فى هذا السياق أرى الدولة العبرية، ويعالج عقلى ما يصدر عنها (كدولة) من أفعال وردود أفعال.

هكذا أدركت وفهمت وصول نيتانياهو (ومن ورائه الليكود) إلى رئاسة الوزارة الإسرائيلية فى يونيه ٩٦، وما أعقب ذلك من تعثر للمفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية واستشفت ما وراء ذلك كله من تناغم لافت للنظر مع مجريات السياسة الأمريكية، فقد كانت الانتخابات الرئاسية فى الولايات المتحدة على الأبواب حينئذ وتخلل الاستعداد لهذه الانتخابات تعبيرات متعددة تعبر عن انتعاش لآمال الحزب الجمهورى (وهو المعادل الأمريكى لليكود) فى الوصول إلى الحكم . وفى هذا الصدد أرجو (إنصافا لمنطق التفكير العلمى) أن يلاحظ القارىء أننى أكتفى هنا برصد وجود التناغم، ولكنى لا أقدم تفسيرا له، لأن التحرك نحو التفسير تعترضه صعوبات متعددة . ولذلك أكتفى بالرصد، وأزيد عليه أن هذا التناغم يوظف عادة توظيفا شديد المهارة لصالح الطرفين.

وفى أواخر مايو ٢٠٠٠ انسحب الجيش الإسرائيلى من جنوب لبنان تحت جنح الظلام ، وكان انسحابه مفاجئنا ومخزيا معا. ترتبت عليه نتيجتان جديرتان بالتسجيل: الأولى ارتفاع أسهم حزب الله اللبنانى (الذى كان يقود المقاومة المسلحة ضد الجيش الإسرائيلى) ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أعلن ناطق باسم الفصيل من الجيش اللبنانى (بقيادة أنطوان لحد) الذى كان عميلا للاحتلال الإسرائيلى خيبة أمله فى الإسرائيليين لأنهم على حد تعبيره لم يعنوا باتخاذ التدابير اللازمة لحماية عملائهم من غضب الشعب اللبنانى!! (ولعل هذا أن يكون عبرة لمن يريد أن يعتبر) . ومع بداية أكتوبر ٢٠٠٠ اندلعت أحداث الانتفاضة الثانية للشعب الفلسطينى . وجرت محاولات بتنسيق إسرائيلى / أمريكى لإجهاضها، لكن هذه المحاولات أخفقت، وعبرت الانتفاضة الحدود إلى القرن الجديد.

هكذا جاءت خاتمة الأحداث السياسية العالمية والإقليمية فى نهاية القرن العشرين، وأنا أعنى هنا جملة الأحداث التى توقفت عندها، وحاولت من خلالها أن أحدد هوية القرن وما تحمل هذه الهوية فى صدرها من توجهات للمستقبل المنظور.

أحداث مصر وأجواؤها

لم تكن أحداث العام ١٩٩٦ فى داخل مصر أبهج منها فى الخارج ، ففى صيف هذا العام اشتد الجدال بشأن قانون الصحافة رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بين نقابة الصحفيين الحكومة، رأت النقابة أنه جاء أقسى من قانون المطبوعات الذى كان معمولا به منذ سنة ١٩٣٦ ، ومن ثم طالبت بإلغائه . وفى مواجهة ذلك أصرت الحكومة على التمسك به. ووصلت المجابهة بين الطرفين إلى حد أن مجلس النقابة أعلن استقالة جماعية احتجاجا على القانون . وبعد أقل من شهرين من هذه الأحداث صدر قرار نيابة النقض (فى حضور عدد من مندوبى الصحف ووكالات الأنباء الأجنبية ومنظمات حقوق الإنسان) بتأييد حكم محكمة الاستئناف فى قضية الأستاذ الدكتور نصر أبو زيد أستاذ اللغة العربية وآدابها فى جامعة القاهرة باعتباره مرتدا عن الإسلام . وأكدت جريدة الأهرام أن لجنة من علماء الأزهر أوصت بمصادرة كتب الدكتور أبو زيد «ومنع تداولها بين طلاب الجامعة لخطورة الأفكار التى يروج لها فى كتاباته» (٦ أغسطس ١٩٩٦).

وفى منتصف سبتمبر ٩٧ هوجم أوتوبيس سياحى فى وضح النهار على مقربة من دار الآثار المصرية فى ميدان

التحرير، وكان بالأتوبيس عشرة أشخاص (السائق وتسعة من السياح الألمانيين) فقتلوا جميعا، ثم أشعل المهاجمون النار في الأتوبيس . وتبين في التحقيقات بعد ذلك أن الجاني الرئيسي هو في الوقت نفسه نزيل في إحدى مصحاتنا العقلية، وأنه كان يخرج من المصحة ويعود إليها وقتما يشاء، كجزء من مناخ التسيب المقرون بالفساد . وعلى أثر ذلك تفجرت قضية تقديم رشوة مالية إلى أحد كبار الأطباء في وزارة الصحة، وقيلت أقوال كثيرة. واستدعت سيرة هذه الرشوة في ذاكرتي سيرتين اتهم في كل منهما شخص من قيادات الصف الثاني في الدولة وصدرت أحكام قضائية بالإدانة في كل منهم. وأثار هذا التجميع لسير الفساد على هذا المستوى سؤالا في ذهني حول ما يمكن أن يكون هناك من دلالة اجتماعية لفساد هؤلاء الرجال المحسوبين على قيادات الصف الثاني؟ أم أن هذه مجرد مصادفة كما يحب البعض أن يتصوروها (أسوة بتصور البعض لمسلسل سقوط العمارات السكنية، ومسلسل تبوير الأراضي الزراعية، ومسلسل اغتصاب أراضي الدولة.. إلخ) ؟ وفي نوفمبر ٩٧ وقع هجوم إرهابي في مدينة الأقصر، استخدم المهاجمون فيه الرشاشات واستهدفوا مجموعة من السياح الأجانب أثناء

وجودهم قرب معبد الدير البحرى (حتشبسوت) ، وقع ذلك فى وضح النهار أيضا ، فقتلوا ٥٧ سائحا بينهم يابانيون وإنجليز وسويسريون وألمان ، كما قتل ستة من المصريين كان بعضهم من الحُراس. وقالت مرشدة سياحية مصرية أصيبت برصاصة فى جسمها لكنها نجت من الموت: إن الإرهابى الذى وقف يطلق الرصاص عليها هى والسياح كان فى الوقت نفسه يصوب بعض طلقاته إلى النقوش الأثرية القائمة على جدران المعبد. واجتمعت هذه الملحوظة فى ذهني (فيما بعد) مع الأخبار التى جاءت بإصرار جماعة طالبان على تدمير تماثيل بوذا الأثرية فى أفغانستان، وتساءلت كيف أفهم هذا التلاقى؟ أهي وحدة المعنى؟ وإلى أى مدى أذهب فى تفسير وحدة المعنى هذه؟ وفى مساء يوم الحادث أقيل وزير الداخلية، وقال السيد رئيس الجمهورية ما معناه إن ما كان يؤكده له كبار رجال الوزير من وجود خطط تأمينية عالية الكفاءة كان «تهريجا» (وهو شيء بين الكذب والعبث غير المسئول) ، وبعد ستة أيام من وقوع حادث الأقصر أذاع راديو لندن تلخيصا لمقال نشر فى جريدة الأوبزرفر اللندنية جاء فيه أن التخطيط لهذا الهجوم تم فى لندن، وجمعت له التبرعات من الجالية الإسلامية هناك، وبلغ مجموع التبرعات مليونين ونصف

المليون جنيها استرلينيا.. وقد كان حادث الأقصر من أحداث العنف القليلة التى توسمت فيها كثيرا من معانى التهديد الحقيقى لحاضر مصر ومستقبلها.

ومع ذلك فالأحداث السيئة كما تتوالى عندنا يصدق عليها قول القائل كلما داويت جرحا سال جرح ، وأنا أقف هنا أمام إحصائية عن حوادث الطرق لدينا أوردتها جريدة الأهرام فى ٦ مارس ٩٩ جاء فيها أن عدد حوادث الطرق فى مصر فى عام ٩٨ بلغ ٢٣ ألف حادث، أسفرت عن سقوط ٥ آلاف قتيل ، و٢٢ ألف مصاب ، وتلف ١٩ ألف سيارة.. ورأيت فى هذه الإحصائية مشهدا مؤسفا من مشاهد الإهدار التى تقع من حولنا فى أمور المال والسلامة وحياة البشر.. وبعد مشكلة المرور أعود فأقف أمام مشكلة أخرى هى مشكلة التلوث فى مدينة القاهرة (بغض النظر عن باقى مدن الجمهورية) ، فقد جاء فى إذاعة لندن صباح يوم ٢٣ أبريل ٢٠٠٠ أن تقريرا صادرا عن السفارة الأمريكية فى القاهرة يقول إنه تبين من قياسات أجريت ميدانيا أن مقدار التلوث بالرصاص فى هواء بعض الأحياء يزيد ٣٠٠ (ثلاثمائة) مرة عن المعدلات المقبولة عالميا! وفى ظل هذا كله طلعت علينا الأهرام فى ملحقها الأدبى صباح يوم ١٨ أغسطس ٢٠٠٠ بأنباء ندوة علمية

يتعجب فيها عدد من علمائنا من الاهتمام الذى يبديه فريق من رجال الحكومة بإنشاء مدينة علمية! بدلا من الاهتمام الجاد بكيفية تنشئة البشر الذين سيشتغلون بإبداع علم حقيقى من النوع الذي يبقى فى الأرض فعلا بعد أن يذهب الزبد جفاء!

العالم ومصر وبينهما الأنا

بين مظاهر اللامبالاة المتفاقمة التى يبديها العالم نحو مشاعر الفرد وأحلامه وتجليات التبلد التى تغلب على رسائل المجتمع نحو معظم ما هو شخصى وثمين فى تقديرنا، قضيت فترة السنوات الخمس الأخيرة من القرن أجتهد فى إنجاز ما لابد من إنجازه وكان هذا هو سبيلى إلى مقاومة آثار التبلد واللامبالاة. ولكن اجتهادات الإنجاز كانت تجرى فى مستوى من النفس، بينما يشغلنى فى مستوى آخر جهد استخلاص الدلالات التى توحى بها نقاط التماس بين الذات من ناحية والمجتمع والعالم من ناحية أخرى. وأعترف بأن شدة الرنين الانفعالى المنبعث عن إدراك هذه الدلالات كانت تعوقنى أحيانا عن مواصلة جهود الإنجاز لكنه لم تستطع أن تعطلنى تماما . وظلت على كل حال دائم التنبه لرصد الدلالات ورنينها وأبعاد كل منها.

وقد توقفت بصورة خاصة عند نقطتين للتماس بين الذات والعالم . كانت إحداهما حزينة ، وحملت الثانية قدرا لا بأس به من البهجة ، وقعت الأولى في سبتمبر ٩٧ عندما بلغني نبأ وفاة هانز أيزنك أستاذ علم النفس في جامعة لندن الذى تحقق على يديه ميلادى في التخصص . وجاءت الثانية في يناير ٩٩ ، حينما طلبت إلى دورية «علم النفس في العالم» التي تصدر في الولايات المتحدة أن تجرى معى حواراً حول سيرتي العلمية، وتم إجراء الحوار فعلا ونشر على صفحاتها . وكانت النقطتان تشفان معا عن أن اللقاء الخالص لوجه الحق يمكن أن يتم عبر الحدود والسدود السياسية/ الحضارية.. بصعوبة؟ نعم ولكنه يتم . ثم توقفت مرة ثانية عند نقطتين من نقاط التماس بين الذات ومصر التى أعيش في رحابها، كانت إحداهما مبهجة، عندما دعيت إلى قبول العضوية في المجالس القومية المتخصصة وذلك في مايو ٩٥ ، وكانت الثانية مكئب عندما قررت الانسحاب من أحد ميادين العمل العام في نوفمبر ٩٦ لكى أنأى بنفسي عما اعتبرته خطوة أولى نحو نموذج من نماذج الفساد العام، وأدركت في هذا السياق كيف يكون تواطؤ الكبار على الباطل، وكيف يجرى توزيع الأدوار والمغانم (الموعودة) بينهم بمهارة يحسدون عليها . وقد

أضفت الموقف برمته إلى رصيد خبراتي تختمر فتلهمني الحكمة (وذلك بعد أن عجز جهدي المحدود عن أن يزهق الباطل) ، وكنت أردد في سريرتي قولا يلح على من حين لآخر، ويل لمصر من بعض أبنائها ، وأدعو للبررة من الأبناء بالمزيد من هدى البصيرة ، وشحذ الهمة، وتعميق الإيمان بالحق.

★★★

وعلى هذا النحو أسدل الستار على السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين كما عايشته، وكانت سنوات تنوء بما تحمل من أحداث جسام علي جميع الأصعدة، العالمى والإقليمي والمحلى ، بين سخط متنام على الهيمنة الأمريكية ، ومقاومة مأساوية لشرور الاحتلال الإسرائيلى ، وتشبث برفض كل ما يهدد حياة الفرد والجماعة. وكانت تتخلل توالى الأحداث الفاجعة ، سواء هنا أو فى الإقليم أو فى العالم على اتساعه شقوق ضيقة تنفذ منها بالكاد ومضات الأمل فى مستقبل أفضل، حتى فى أحلك اللحظات . وكان واضحا لكل ذى بصيرة أن تكلفة الأمل كبيرة . وكان واضحا أيضا أن أعداد متزايدة ترتضي هذه التكلفة . ولم لا؟ مادامت أشواك الشر تمتد مستهدفة حق الجميع فى الحياة الكريمة.

الوعى بالتاريخ

على امتداد الشهور المنقضية من يناير سنة ٢٠٠٠ وحتى مارس سنة ٢٠٠٢ نشرت على صفحات مجلة الهلال الغراء تسعة عشر مقالا تسرد فى مجموعها قصة القرن العشرين كما عايشتها من خلال رؤية تحكها عوامل ثلاثة : شخصية، وقومية، وعالمية، وقلت فى مستهل هذه السلسلة اننى أقدمها كشهادة تضم الى عشرات الشهادات التى تنشر هذه الأيام حول القرن العشرين، وقلت كذلك إننى لا أدعى بهذه المقالات أننى أحاول التأريخ لفترة من الزمن المصرى أو العالمى بحياد المؤرخ المتخصص، ولكنى أتصرف باجتهادى الى بيان الكيفية التى نفذت بها الأحداث العامة الى نفسى، كيف قرأتها، وما هى، وماهى الشفرة التى اختزنت بها معانى الأحداث فى عقلى ووجدانى، وأنا أقدم بذلك وثيقة نفسية اجتماعية أرجو أن تضم فى مقبل الأيام الى وثائق مماثلة يكتبها غيرى من المهتمين بالهم العام، كل من زاوية قراءته، ليتكون من مجموعها سفر يكون بمثابة شروح نفسية اجتماعية على متن التاريخ .

لماذا هذه الشروح ؟

هذا سؤال مهم أبدأ بالإجابة المباشرة عنه، ثم أوضح

للقارئ طريقى الذى أسلكه إلى هذه الإجابة وتداعياتها، وجه الحاجة إلى هذه الشروح أنها هى وحدها التى يمكن أن تكشف عن الدلالات المتكاملة لأحداث التاريخ، لأنها تقدم لنا ما يمكن أن نسميه التاريخ المعاش، هذه هى إجابتى المباشرة، أما عن الطريق إلى هذه الإجابة فيبدأ بمقدمة أولى مؤداها أن التاريخ كما نقرأه فى معظم كتب التاريخ يبدو وكأنه سلاسل من الأحداث تمر مر الكرام فوق رءوس البشر من المواطنين العاديين، لا شيء عن الخبرة البشرية لهؤلاء المواطنين بهذه الأحداث، أعنى خبرة التلقى، وخبرة التأويل أو إدراك الدلالة كما تقع عليهم (أى على غير المشاركين مباشرة فى صنع هذه الأحداث)، وما أدعيه أنه بدون رصد هذه الخبرة وتسجيلها من حيث بُعدها الوجدانى (مقبولة أم مرفوضة) وبعدها الإدراكى (أى معناها) بدون ذلك ستظل كتابة التاريخ مبتورة، فلان من الحكام قرر كذا، وفلان الآخر غير كذا، صحيح أن هذين الحاكمين صنعا أو أطلقا طاقة صنع الأحداث الفلانية، ولكن هذه الأحداث لا تكتمل دلالتها إلا من وقعها على من تلقوها فأثرت فى حياتهم، ومع أن الأحداث تكتسب جزءا من دلالتها اعتمادا على ما ارتسم فى ذهن صانعها، مع ذلك فإن هذا الذى يرتسم فى ذهن الصانع

ليس سوى جزء محدود من الدلالة الحقيقية للأحداث، بينما هى بطبيعتها دلالة يتكامل فى بنائها قصد منشىء الحدث ووقع الحدث على المتلقى، بعبارة أخرى لابد وأن تقدم الدلالة متكاملة بشقيها، شق الإنشاء وشق التلقى، والاجتزاء فى هذا الشأن (بذكر شق الإنشاء وحده) يقدم الحقيقة التاريخية منقوصة أو مبتورة.

ويثير هذا الكلام نفسه سؤالا جديدا: ولماذا نريد أن نعرف الدلالة المتكاملة للأحداث؟ والإجابة أن هذه الدلالة المتكاملة هى وحدها تلقى الضوء على حقيقة اتجاهات المواطنين نحو الحدث أو الأحداث، وتوضح مدى التقارب أو التباعد بين قصد صانع الحدث ورؤية متلقى الحدث، ولما كانت اتجاهات المواطنين نحو الحدث تعتبر من أهم محددات ردود أفعالهم (نحو وقوعه) فإن ما يشكل هذه الاتجاهات (التى تتدرج بين القبول والرفض) هو البداية الحقيقية للطريق إلى التفسير الصادق لما ترتب من ردود أفعال على الحدث، وبدون السعى الى توفير مكونات هذا التفسير يظل التاريخ تسلسلا من الأحداث المتتابعة الصماء، أو بعبارة أخرى يظل تاريخا ميكانيكيا لا معنى له، وحتى عندما يحاول أحد المؤرخين أن يتطوع بالتفسير فإنه إذا لم يكن مزوداً بما يشهد فعلا برؤية

المتلقين للحدث (ثم ردود أفعالهم بناء على هذه الرؤية) يظل تفسيره تخمينا أو فرضا يعوزه البرهان المقنع، جدير بالذكر فى هذا الصدد أن إحدى المشكلات المنهجية المعقدة التى يواجهها علم التاريخ مشكلة العلية، أى الكشف عن علاقات العلة والمعلول أو السبب والنتيجة بين الأحداث المتتابعة، وهنا يمكن القول بأن وفرة الشهادات (من نوع الشهادة التى قدمتها) وإتاحتها للمؤرخين يمكن أن تكون منفذا لابأس به (إذا أحسن استخدامها ضمن منافذ أخرى) لإلقاء الضوء على علاقات السبب والنتيجة بين الأحداث سواء أكانت هذه العلاقات مباشرة (أو قريبة)، أم غير مباشرة (أى بعيدة) .

الرسالة الاجتماعية لعلم التأريخ

أتصور أن علم التاريخ، شأنه شأن المنظومات العلمية التى نعرفها جميعا، يمكن أن يكون له أحد توجهين، توجه أكاديمى يكون مطلب الباحث فيه هو اكتشاف الحقيقة ومتعلقاتها، وتوجه تطبيقى، يكون المطلب الرئيسى فيه تطويع مكتشفات الشق الأكاديمى للإفادة العملية فى عدد من مجالات الحياة الاجتماعية، ومهما تكن سعة الخلاف فى الرأى بين الكتاب والمفكرين حول حجم هذه الإفادة أو كيفية تحقيقها، فالأمر الذى لاشك فيه هو أن مطلب الإفادة العملية نفسه قائم،

وممارسته بأقدار متفاوتة تتم على مشهد منا، صراحة أحيانا وضمنا أحايين أخرى، ورحم الله في هذا المقام الشيخ عبدالرحمن الجبرتي، فهو القائل في مستهل تاريخه «ولما كان علم التاريخ علما شريفا فهي العظة والاعتبار، وبه يقيس العاقل نفسه على من مضى من أمثاله في هذه الدار...» ولاشك في أن الشروح/ الشهادات التي أشير إليها، وكل ما ييسرها ويدعمها ويؤكد مصداقيتها هذا كله من شأنه ان يتيح الإفادة العملية التي نتكلم عنها، ويزيد من فرص تعظيم حجمها وضمان سلامتها، ويبقى بعد ذلك سؤال مهم حول مدى الموضوعية في شهاداتي التي أقدمها، وفي ما يمكن أن يقدمه (أو ما أرجو أن يقدمه) أمثالي من شهادات في هذا المجال .

موضوعية الشهادة والشهادات المماثلة

كانت مسألة الموضوعية ولازالت وستظل واحدة من ركائز الفكر العلمي أيا كان مجال تفعيله، وقد اهتم بالنظر في هذه المسألة كثيرون من العلماء والمفكرين والفلاسفة وفلاسفة العلوم خاصة، ولا يسمح المقام هنا بالخوض تفصيلا في مثل هذا الحدث، ولذلك وجب الإيجاز، فقد ناقش أندريه لاند (أحد كبار أساتذة الفلسفة الفرنسيين في القرن العشرين) هذا

المفهوم مناقشة مستفيضة فى معجمه ذائع الصيت للمصطلحات الفلسفية، ويمكن تلخيص مناقشته على الوجه التالى. إن مايوصف بأنه موضوعى تكون له مصداقية بالنسبة لجميع العقول لا بالنسبة لعقل صاحبه فحسب، والموضوعية منظورا إليها على هذا النحو مفهوم مركب، وليست بسيطا، فهناك موضوعية المدرك مستقلا فى وجوده عن كيفية إدراكنا إياه، وهناك موضوعية الناتج الذى نصل إليه نتيجة لاستخدام طرق الاستنباط المنهجي من فرض معين أو من نظرية، أو من مقدمة أو مقدمات بعينها . وجدير بالذكر أنه إذا نظر المؤرخ إلى الشهادة التى قدمتها عن القرن العشرين وضم إليها ما يماثلها من شهادات للغير محاولا أن يمحصها لاستخلاص ما بينها من تقارب أو تكامل وإسقاط مابينها من تناقض أو تعارض، فسوف تكون حصيلته من ذلك ذخيرة من الحقائق تتعلق بوقع أحداث التاريخ على من وقعت عليهم، أى تتعلق بدلالة هذه الأحداث ومعانيها بالنسبة لمن خبروها وتأثروا بها فى أفعالهم وانفعالاتهم . وسيتاح له بذلك أن يقدم التاريخ فى جدليته . الحدث، وما يترتب على الحدث من دلالات إنسانية هى التى تشكل ردود الأفعال الإنسانية التى من شأنها أن نشارك فى تشكيل الحدث التالى .. وهكذا .

من الحاضر إلى المستقبل ؟

والآن، وبعد هذا التقديم عن الرسالة الاجتماعية التطبيقية للتاريخ، وعن مستوى الموضوعية المفترض فى الشهادات التى أقدمها أنا وأمثالى من المواطنين وما تقوم به هذه الشهادات من دور الشروح على متن التاريخ يأتى دور السؤال الذى هو بيت القصيد، ماهى أوجه الإفادة من دروس التاريخ؟ يحسن بنا النظر الى التاريخ بنظرة وظيفية، أى من حيث هو منظومة صغرى لها وظيفة معينة (ضمن منظومات فرعية أخرى متعددة) داخل المنظومة الكبرى التى هى مجمل الحياة الاجتماعية، ومن وجهة النظر هذه يبدو أن التاريخ يؤدى عددا من الوظائف الرئيسية فى حياتنا الاجتماعية، وفى مقدمة هذه الوظائف ما يأتى :

١ - فهو سجل لصياغات معينة (كالعقود والمعاهدات .. إلخ) ابتكرت لتنظيم فئات بعينها من النشاطات (كالنشاطات الاقتصادية والتشريعية والسياسية) فى الحاضر الذى وضعت فيه، وفى المستقبل المنظور، ويمكن الرجوع إلى هذا السجل كلما اقتضى الأمر .

٢ - وهو مستقر لبدايات أفعال (كالحفظ والمشروعات التى يمر تنفيذها بمراحل) نواصل السير فى الحاضر وفى

المستقبل المنظور لتحقيقها، ومن هذه الزاوية للنظر فهو يضغط علينا فى مسعانا إلى اكتمال مابدأناه، وفى الوقت نفسه يضغط علينا في سبيل أن نحافظ على درجة معينة من الإتساق بل خطوتنا فى الحاضر وخطانا كما خطوناها من قبل .

٣ – وهو مصدر إشعاع لمثيرات المشاعر الإيجابية نحو موضوعات بعينها (مثل موضوعات الانتماء الوطنى / القومى. أو الانتماء الدينى .. إلخ) ويلجأ المواطنون إلى هذا المصدر عادة فى أوقات الأزمات المجتمعية الكبيرة.

وللتاريخ إضافة الى ذلك وظائف أخرى داخل منظومة الحياة الاجتماعية، لكننى اكتفى فى هذا الموضع بما ذكرت لكى انتقل بالحديث نقلة أخرى.

الوعى بالتاريخ

يبدو لمن ينظر فى حقيقة الوظائف التى أوردت ذكرها أنها جميعا تدل على أن التاريخ منظومة نستخدمها كآلية نتوجه بها نحو المستقبل لترشيده، بمعنى جعله أكثر انصياعا لمصالحنا، وموجز القول فى هذا الصدد أننا فى جميع توجهاتنا إلى المستقبل إنما نسعى إليه عبر الماضى، وفى مسعانا هذا يتراوح مطلبنا بين إضفاء معنى على المستقبل،

وصياغة هذا المستقبل بصورة نرتضيها ، جدير بالذكر هنا أن هذه النقطة على وجه التحديد تعتبر إحدى القواعد الاستراتيجية فى الحياة (الجماعية والفردية) سواء وعينا هذه القاعدة أم لم نكن على وعى بها ، وما ندعيه فى هذا المقال هو أننا لا نعى هذه الحقيقة بما فيه الكفاية ، وان اختلال وعينا بها يعتبر نوعا من الإهدار يضاف إلى أنواع الإهدار الأخرى التى شاع وجودها فى حياتنا الاجتماعية الحديثة، وفى هذا الشأن يلزمنا مناقشة النقاط الآتية :

أ ـ إن رفع مستوى الوعى بقاعدة استخدام التاريخ لترشيد المستقبل من شأنه أن يزيد من كفاءة هذا الاستخدام، ومن استدرار الترشيد المطلوب.

ب ـ إن توفير الشهادات/ الشروح من النوع الذى أتحدث عنه فى المقال الراهن من شأنه أن يغرى بالعمل على زيادة مصداقية عملية الرجوع إلى التاريخ، وذلك بمزيد من العناية بالرجوع إلى الشهادات من شأنها أن تكسب الأحداث الصماء دلالاتها الاجتماعية المتكاملة فى السياق الذى وقعت فيه، وهذا كفيل بأن يقلل من غموض معانى بعض الأحداث، وكفيل بأن يقلل من فرص الشطح فى تأويلها، أوالأخذ بتفسير شائع لها كمجرد كونه شائعا، أو الأخذ بالتفسير الرسمى لها

(أى التفسير السلطوى) وهو الذى يكرس وجهة نظر صانع الأحداث على حساب دلالاتها المتكاملة.

أحداث العالم الآن

نضرب هنا مثلا ما يحدث حولنا الآن على الصعيد العالمى، كيف نفهم هذا الذى حدث ويحدث تحت عنوان «الحرب على العراق»؟ يبدو لى ، على ضوء مسيرة العالم (كما عايشتها ورصدت تسلسل أحداثها ووقع هذا التسلسل علينا .. إلخ) أن أى محاولة لتحصيل هذا الفهم دون تنبيه إلى هذه الخلفية التاريخية محكوم عليها (أى على هذه المحاولة) بأنها ستكون مبتورة، وهو ما من شأنه أن يورطنا فى كثير من الأخطاء فى أحكامنا وفى استنتاجاتنا وتنبؤاتنا وتدابيراتنا التى نبنيها على هذه التنبؤات، وربما كان أسوأ هذه الأخطاء جميعا القول بأن هذا الذى نشهده من حرب شنتها الولايات المتحدة على العراق يعتبر شيئا غريبا على السياسة الأمريكية، وأن أمريكا التى نراها من خلال هذه الحرب وأعقابها ليست أمريكا التى نعرفها، ليست أمريكا المجتمع المفتوح، داعية الديمقراطية وحاملة لواء الحرية، هنا فى هذه الاستنتاجات وأمثالها، يكمن خطأ استراتيجى فى التفكير، ويتمثل هذا الخطأ أساسا فى اجتزاء الأحداث

الراهنة، أى فى الوقوف عندها دون النظر إليها على أنها حلقة وثيقة الاتصال بأحداث وقعت ضمن تسلسل طويل يمتد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٤٥ .

هنا بالضبط تأتى أهمية الوعى بالتاريخ، وخاصة إذا كانت وقائع التاريخ تعرض امامنا مدعومة بأقدار معقولة من الشهادات/ الشروح (التى تحيل التاريخ الميكانيكى الى ما يمكن تسميته التاريخ المعاش)، فأما الوقائع فلنذكر منها المحاولات التى بذلتها الولايات المتحدة للحلول محل بريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط العربى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهى محاولات متعددة حملت أسماء مختلفة نذكر منها على سبيل المثال «النقطة الرابعة»، ومبدأ إيزنهاور، وحلف بغداد.

هذه محاولات عايشها جيلى، وكانت الولايات المتحدة تقدمها (على خلفية الحرب الباردة) فى إطار تبرير محدد هو حماية المنطقة ضد الشيوعية، وكان هذا التبرير يجلب معه «ضمنا لا صراحة» الهيمنة على دول المنطقة، بمعنى السيطرة على قراراتها السياسية، والتحكم فى ثرواتها وفى مقدمتها النفط، وقد استطاعت شعوب المنطقة أن تنفذ ببصيرتها الى حقيقة مايراد بها من وراء هذه المحاولات فقاومتها بطرق متعددة.

ولكن بغض النظر عن تفصيلات قصص المقاومة، فالشيء المهم أن المحاولات المشار إليها لم تساعد جماهير المنطقة على أن يروا الولايات المتحدة باعتبارها داعية للديمقراطية ولا للحرية.

في هذا السياق نفسه ظهرت حركة عدم الانحياز حوالى منتصف الخمسينات ، وقرأناها حينئذ باعتبارها ابتكارا ممتازا في عالم السياسة الدولية للابتعاد بالكثير من دول العالم الثانى عن الوقوع فريسة لهيمنة اى من قطبى الصراع في الحرب الباردة.

لكن الولايات المتحدة لم ترض عن هذه الحركة ، وبدا واضحا من ذلك أن أحد المبادىء المسيرة للسياسة الأمريكية الخارجية هو مبدأ من لم يكن معنا فهو علينا»، وكانت حركة عدم الانحياز هذه أحد العوامل الرئيسية في الغضب الأمريكى على عدد من الحكومات الوطنية بما فيها حكومة عبدالناصر في مصر، وفي هذا السياق (ضمن أمور أخرى كثيرة) جاء ضلوع الحكومة الأمريكية مع إسرائيل في حرب يونية ١٩٦٧ ، ومرة أخرى لم يكن ممكنا لنا في هذا السياق أن نرى الولايات المتحدة على أنها حاملة لواء الحرية، ثم جاءت حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، وتدخلت الولايات المتحدة

بثقلها العسكرى ثم الاقتصادى، فالسياسى الى جانب اسرائيل، لضبط ميزان المنطقة حسب مقتضيات الاستراتيجية الأساسية الأمريكية، وانتهت الحرب الساخنة، وامتد التدخل الأمريكى فى شئوننا، وكان من أهم أدواته هنرى كيسنجر، والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، وانتهى الأمر بإعادة صياغة التوجه السياسى الاقتصادى المصرى على النحو الذى ترضى عنه أمريكا، وكان من أهم العلامات على الطريق الى هذا الرضى، زيارة الرئيس نيكسون لمصر فى يونية سنة ١٩٧٤ ، وزيارة الرئيس السادات إلى القدس فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، والتوقيع النهائى على اتفاقية كامبد دافيد مع إسرائيل فى مارس سنة ١٩٧٩ .

ومرة ثالثة لم يكن للجماهير المصرية (والعربية) ان ترى فى هذا التسلسل للأحداث دليلاً على أن الولايات المتحدة هى رسول الديمقراطية وحامى حمى الحرية .

ثم كان ما كان بعد ذلك من أحداث عالمية صحبت تراجع الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى، وآذنت بتبلور سريع لعالم ذى قطب أوحد، وانبرت الولايات المتحدة (على امتداد الثمانينات المتأخرة والتسعينيات) تسرع الخطى إلى تبنى كل مامن شأنه ان يفصح عن مظاهر الهيمنة وتأتى الحرب على،

العراق باعتبارها أحدث الحلقات المتسقة تماما مع هذا السياق، هكذا يلزمنا ان نفهم الدلالة المتكاملة لهذه الحرب على العراق، ولكن هذا الفهم مشروط بالوعى بالتاريخ، يقتضى الجمع فى الذهن بين تسلسل الأحداث لا فى ميكانيكيتها ولكن فى جدليتها، أى من حيث كونها أحداثا أطلقتها قوى معينة، وكان لها فى الوقت نفسه وقع معين على المقصودين بها، فالحدث التاريخى حوار لا يكتمل معناه إلاّ بالجمع بين صانعه ومتلقيه .

عود على بدء

ونعود الآن إلى نقطة البدء فى هذا الحديث. لماذا هذه الشهادات/الشروح؟ لأنها مصدر اكساب الأحداث التاريخية دلالاتها ومعانيها، وهى لذلك جزء مهم من الإطار المرجعى للأحداث، وبدون هذا الجزء يرتفع احتمال الغلط والمغالطة فى تفسير تيار الأحداث وما يبنى عليها من استنتاجات وتنبؤات، وهى بهذا وقاء للأمناء من صانعى القرارات والسياسات، وهى فى الوقت نفسه أداة للمواطنين تعينهم على الحكم بمدى مصداقية المؤيدين السياسيين. لهذه الأسباب مجتمعة نرى أن من واجب كل من يتوسم فى نفسه الأهلية أن يكتب شهادته عن الفترة التاريخية التى عايشها، حتى يجد

أساتذة التاريخ فيها (بعد التمحيص والمقارنة والغربلة) ما يعينهم على تجلية المعانى الحقيقية للأحداث، وحتى يجد المواطنون فيها على تحقيق قدر من التربية الذاتية السياسية الرشيدة، التى تسهم فى جعلهم مواطنين فاعلين فى مواجهة كل ما يقرأون وما يسمعون من أغلاط ومغالطات تنهمر عليهم من أدوات الإعلام، ومن كبار السياسيين وصغارهم فى الداخل والخارج.

التاريخ وإرادة البشر

يعنينا من التاريخ عادة مواكب الأحداث فى تدفقها متلاحقة ومتداخلة ، ونحن إذ نعاين هذا التدفق يهمنا فى المقام الأول أن نواكب إيقاعه حتى لايفلت من قبضة عقلنا الدارس ، وأن نتناول دفقاته بالتحليل إلى سلاسل أو حزم متشابكة من الوقائع جاهدين أن ندرك ماتنبىء عنه من دلالات وماترهص به من مؤشرات .

وهذا مايعتبره الكثيرون التوجه الموضوعى كما ينبغى أن يتوافر لدى كل من تصدى لدراسة التاريخ ، وهو المدخل الطبيعى فى الوقت نفسه لكل من زاد طموحه فتطلع إلى أن يحقق لنفسه أقداراً متنامية من الوعى بالتاريخ .

غير أن حشد الجهد على هذا النحو لدراسة واقع الأحداث التاريخية لم يكن ليثنينى عن بذل نوع آخر (إضافى) من الجهد ، هو جهد النظر فى نقطة التماس بين الذات الدارسة والواقع التاريخى المدروس .

وقد جاء هذا البذل الإضافى نتيجة منطقية لتحديد طبيعة الدراسة التاريخية كما أقدمت عليها منذ خطوت الخطوة الأولى فى هذا السبيل ، إذ أوضحت أن موضوعى فى هذه الدراسة هو التاريخ كما عايشته ، لا كما توالت أحداثه

فحسب ، أى أننى اتجهت منذ الخطوة الأولى إلى دراسة الوقائع فى مبناها ومعناها ، لا فى مبناها فحسب .

وقد كرست المقال الراهن لهذا الموضوع ، موضوع نقطة (أو منطقة) التماس بين الذات الدارسة (الأنا) والموضوع (وقائع التاريخ) ، للإجابة عن سؤال :

ماذا يحدث فى منطقة الحدود هذه ؟

محاور التفاعل الرئيسية

لم تكن الذات متلقية فحسب ، ولكنها كانت متلقية / فاعلة.

وقد انتظمت فاعليتها إزاء دفقات التاريخ ثلاثة محاور رئيسية ، هى :

توظيف الوعى ، وتوظيف العمل ، وتوظيف الهوية .

وفى مقابل ذلك كان هناك محور واحد انتظم الوجه الذى ظهر به أفق الوقائع التاريخية فى مواجهة الذات ، وكان هذا المحور هو اللامبالاة العدوانية أحيانا والخاملة أحياناً أخرى .

جدير بالذكر أن المحاور الثلاثة التى تنتظم فاعلية الذات، يقع التداخل فيما بينها من حين لآخر ، وفى هذا الصدد كنت

ألاحظ من حين لآخر أن عناصر الوعي تغلف العمل ، وكنت ألاحظ أيضاً أن بعض عناصر العمل تفعل فعلها فى تعديل الوعى .

وكذلك الحال فيما يتصل بالعلاقة بين الوعي والهوية ، وبين الهوية والعمل ، كل التباديل والتوافيق كانت واردة ، لكن هذه التداخلات لم تكن لتنفي عن المحاور الثلاثة شخصية كل منها .

وجدير بالذكر أيضاً أن الوجه الذى ظهر به مشهد الوقائع التاريخية أمامى جاء محملاً بحقيقة كونى مواطناً ينتمى إلى دولة من دول العالم الثالث ، وهو مازاد من نسبة عناصر العدوانية التى كنت أراها تبرز من حين لآخر فوق أرضية الامبالاة الغالبة على هذا الوجه .

علاقتنا بالتاريخ

وقبل أن أنتقل بالقارىء إلى تفصيل القول فى هذه المحاور والكيفية التى انتظمت بها فاعلية الذات أرى أنه لابد من الإشارة إلى حقيقة الإطار العام الذى ينتظم هذا الحديث جملة وتفصيلا ؛ أعنى بهذا الإطار حقيقة علاقتنا بالتاريخ، فنحن (أفراد البشر) نختلف فى الشكل الذى تنتظم به هذه العلاقة معنا ، والاختلافات فيما بيننا فى هذا الصدد لا نهاية

لها ، ولكنها فى مجموعها تمثل مواقع متفاوتة على تدريج متصل يمتد بين قطبين ، أحدهما السلبية التامة ، والآخر الإيجابية أو الفاعلية القصوى ، بعضنا (وهؤلاء قلة) يعيشون التاريخ بأسلوب يصدق عليه وصف الشاعر العربى القديم .

«كجلمود صخر حطه السيل من علٍ» .

والبعض الآخر (وهؤلاء قلة أيضاً) يحالون بشتى الطرق أن يغيروا سيرة التدحرج بقدر كبير ، وبين البعضين نجد غالبية الناس يتدحرجون مع أحداث التاريخ بنسب متفاوتة من السلبية والفاعلية معاً .

وقد حاولت على امتداد عمرى الواعى أن أقلل ما أمكن من نصيب السلبية فى حركتى وأن أزيد فى الوقت نفسه من حظ الفاعلية فى مجمل الأدوار التى كنت أقوم بها .

وهذا ما أضفى شيئاً من الخصوصية على نقطة التماس التى لا أفتأ أشير إليها .

رسائل دفقات التاريخ إلى الذات

عندما نكتب عن تاريخ عايشناه يختلف الأمر كثيراً عنه حينما نكتب عن تاريخ ترامت إلينا أنباؤه، ذلك أن معايشة التاريخ تصحبها معاينة لتوالد وقائعه ، فنحن نعيش مع هذا

التوالد لحظة بلحظة ، ومن ثم يستقر فى وجداننا معنى محدد لما يسمى بحتمية التاريخ ، فهى حتمية مشروطة بشروط من صنع البشر ، وليس حتمية خارجة عن إرادتهم مثل حتمية الظواهر الفلكية .

خذ مثلاً أحداث حرب العراق ، فقد عايشنا لحظات توالد هذه الأحداث جميعا ؛ قبيل وقوعها كان هناك صراع إرادات بشرية ، اشتركت فيه إرادات ملايين من المواطنين من دول وكيانات مختلفة (الملايين التى خرجت فى تظاهرات ضد الحرب فى جميع أنحاء العالم) ، واستمر هذا الوضع (كل يعجم عود الآخر فى صراع غير محسوم) حتى مساء ٢٠ مارس سنة ٢٠٠٣ ، وفى ذلك المساء بدأت الحرب فعلاً ، وشهد العالم كله لحظة الميلاد ، صدرت قرار بإشعال الحرب ، وبدأت دفقات تاريخ حرب العراق تتوالد دفقة بعد دفقة على مشهد منا جميعاً .

أمام هذا المشهد كان لزاماً أن تستقر فى وجدان المشاهد معان متعددة ، منها أن دفقات التاريخ هى نفسها تحركات السياسة (القرارات وملحقاتها) إذ تنتقل من الحاضر إلى الماضى ، ومنها أن وقائع التاريخ تشف فى لحظات توالدها عن عناصر الإرادة البشرية ، ومنها كذلك أنها فى لحظة

الميلاد لا تولد كمجرد أحداث تقع فى مكان بعينه وزمان بعينه، ولكنها بالإضافة إلى ذلك تأتى محملة بأنواع وأقدار لا حصر لها من الدلالات والشحنات الوجدانية .

وثمة معان أخرى كثيرة تستقر فى وجدان المشاهد ، ولكن المقام لايسمح بحصرها .

شفرة الرصد فى الذات

تنفذ صور أحداث التاريخ إلينا ويجرى تشفيرها على هيئة تكوينات ذات أبعاد متعددة : أحد هذه الأبعاد أنها وحدات معرفية (صيغت فى ألفاظ وصور) ، وهذه تختزن فى الجزء من ذاكرتنا الموكل بهذا النوع من الواردات ، وبعد آخر هو المعانى والتداعيات بالشكل الذى تحدثت عنه منذ قليل (مسألة السياسة / التاريخ ، ومسألة دور الإرادة البشرية فى الأحداث التاريخية .. الخ) ، ثم هناك بعد ثالث يمكن أن نسميه بالدلالات أو الأصداء الأكثر اختلاطاً بذاتيتنا ؛ وفى هذا الصدد نذكر ثلاث فئات من الأصداء :

الفئة الأولى تضم كل مايتعلق بشدة الرنين الانفعالى ، وتضم الثانية كل مانعانيه فى نفوسنا (فى هذه اللحظات) من تغير فى الأوزان النسبية لاهتماماتنا وهمومنا ، وتحتوى الفئة الثالثة على أقدار من الاستثارة لمشاعر الإحباط أو المساندة .

هكذا يجرى تشفير دفقات التاريخ داخل ذواتنا .

أما كيف جرى التشفير فى حالتى فعلى امتداد المسيرة فى ربوع القرن العشرين (منذ أواخر العشرينيات وحتى ختام التسعينيات) تنامت فطنة الذات إلى أن تعاملاتها مع السياقات التاريخية المتوالية تمضى سلسلة لينة أحياناً وعسيرة شديدة المراس أحياناً أخرى ، كما فطنت إلى أن مواطن السلاسة واليسر كانت مع مرور الزمن ، تتضاءل كما وكيفا بينما كانت مواطن العسر تتزايد بدرجات متسارعة ، ثم فطنت فى خواتيم المسيرة إلى أن كفة الصعوبات فاقت كثيراً كفة السلاسات .

كان هذا صحيحاً بالنسبة للتفاعل مع السياق الوطنى ، وكان صحيحاً أيضاً فيما يخص السياق العالمى .

وكانت المحصلة النهائية لهذه الحقائق جميعاً أن غلبت صفة الصراع (بأنماط ودرجات مختلفة) على تفاعلات الذات مع السياقات التاريخية المتوالية .

وكان لابد والحال كذلك أن تؤسس نقطة التماس بين الذات والسياقات التاريخية على الصراع أكثر مما تؤسس على أى شكل آخر من أشكال العلاقات (كالوفاق ، والتوازى .. الخ) .

إدارة الصراع

كيف أدرت هذا الصراع ؟ هذا ما أكرس له جهدى.

لا أذكر أننى واجهت لحظة بعينها قررت فيها بوعى كامل أن يكون الصراع استراتيجية أساسية فى حياتى .

ولكن ماحدث فعلاً أننى وجدتنى منغمساً فى سلسلة من المعارك تسلمنى كل واحدة إلى التى تليها ، وبعملية استقراء لمضامين هذه المعارك أستنتجت أن الصراع هو الغالب والذى سوف يغلب على لقاءاتى مع السياقات المختلفة .

ووجدتنى بعد ذلك أقبل هذه الحقيقة بغض النظر عن صيغ النسبة والتناسب بين إسهاماتى وإسهامات السياقات فى نشوب الصراعات المختلفة .

ثم وجدتنى بعد ذلك أرفع حقيقة الصراع إلى مرتبة الموضوع الذى أتناوله بقدر كبير من التفكير والوعى المكثف ، وأتجه به إلى هدف واضح هو تحديد الأسلوب الأمثل لإدارته بالكفاءة المناسبة ، (بتقليل المغارم وزيادة المغانم بالنسبة للذات) .

وجدير بالذكر هنا أن هذا القبول للصراع كخط أساسى للحياة تحقق منذ وقت مبكر فى حياتى ، وأن عملية القبول

نفسها أنقذتني من التورط في أخطاء جسيمة ، ربما لو كنت تورطت فيها لأصابتني بأضرار في صميم عملي ، بل وفي تشكيل هويتي (كما ارتضيتها كواقع وكمشروع آخذ في التحقق) .

أساليب إدارة الصراع

تخلقت عندي على مر الأعوام عدة طرق في هذا الشأن جرت عليها كثير من عمليات المراجعة والتنقيح والتعديل ، وشيئاً فشيئاً صارت هذه الطرق تكون في مجموعها عدتي الرئيسية في إدارة الصراع ، وعندما أنظر الآن في قائمة مكونات هذه العدة أجد في مقدمتها مكونين رئيسيين ، أحدهما يمكن أن نسميه تفعيل قواعد المقاومة طويلة الأجل أو بعيدة المدى ، والمكون الآخر هو دعم عناصر المناعة النفسية ، وتحت هذين المكونين كانت تندرج عمليات وآليات أضيق نطاقا في مجال توظيفها ، ولكن هذا لايعني أنها كانت ضئيلة الوزن في توجيه الصراع أو حسم نتيجته ، كل مافي الأمر أن هذه العمليات والآليات كانت لها بدائل يمكن اللجوء إليها إذا اقتضى الأمر ، أما المكونان الرئيسيان فلم يكن لهما بدائل ، هكذا جاءت الخبرة في مسيرتي، هذا سوف أركز الحديث على موضوع المقاومة بعيدة المدى.

تفعيل قواعد المقاومة بعيدة المدى

يحضرنى دائماً بشأن هذا الموضوع قول أبى العلاء المعرى :

أحســن بالواجــد من وجــده

صبر يعيد النار في زنده

ومن أبي في الرزء وإلا الأسي

كان بكاه منتهي جهــده

جوهر المقاومة بعيدة المدى هو إحكام العلاقة بين العمل والهوية بحيث يصبح العمل داعماً للهوية ، وتصبح الهوية هى السند المباشر للعمل ، وقد تمنيت فى إحدى مقالات أن تهتدى أعداد متزايدة من مواطنى (المصريين والعرب جميعاً) إلى هذه الصيغة يوماً من الأيام ، وأن يتقنوا المهارات اللازمة لتحقيقها (نوفمبر سنة ٢٠٠٢) حتى يمكننا تجميع الجهود والعمل على تراكم نتائجها الوقوف بأوطاننا فى وجه شرور مستطيرة تنطوى عليها سياقات الداخلية والخارجية على حد سواء .

أما كيف جرى تفعيل هذه الصيغة فقد وجدتنى كلما اشتدت وطأة إحدى أزمات الصراع بينى وبين السياقات

المحيطة (كما أقرأها) أزداد إمعاناً فى الإقبال على العمل الذى ارتضيته لنفسى وارتضيت التوحيد بينه وبين ذاتى .

ربما يذكر القراء فى هذا الصدد الثلث أو الأثلاث الأخيرة فى كثير من مقالات المسيرة ، حيث كنت أترك الحديث عن أحداث العالم وأحداث مصر واتجه إلى الكلام عن مواقف الذات إزاء هذه الأحداث : كيف توجهت وكيف استجابت .

وعلى سبيل التذكرة أورد بعض الأمثلة ففى سياق حديثى بعنوان «عقد الستينيات فى العالم : عقد الكوارث» (المنشور فى فبراير سنة ٢٠٠١) ، وفى مواجهة هذه الكوارث العالمية كما عايشتها ، قلت مايأتى :

«لم أغفل لحظة عن ذكر قرارى الذى اتخذته مبكراً ، وهو أن أكرس حياتى للاشتغال بالبحث العلمى ... (كنت) أعايش الأحداث السياسية وانفعل لها بصورة ما ، ولكنى أحتفظ بمسافة محسوبة تفصلنى عنها لأنصرف بمعظم طاقتى إلى حياة البحث والدراسة فأتعلم ، وأنظر ، وأعلم ... كنت فى ذلك الوقت مشدود العقل والهمة إلى عملين من أعمالى البحثية ، أحدهما ميدانى أجريه على أنواع معينة من الأمراض النفسية ... (لكى) ألقى الضوء على مشكلة لها وزن كبير فى عالم التخصص ، هى مشكلة العلاقة بين المرض النفسى

والإطار الحضارى للمريض ، وأمل فى الدراسة الثانية أن ألقى الضوء على بعض إسهامات الفكر العربى الإسلامى القديم فى التاريخ المبكر (لإرهاصات) علم النفس الاجتماعى».

وفى سياق حديث آخر بعنوان «وكان العام ١٩٧٤» (ديسمبر ٢٠٠١) قلت مايأتى :

«منذ وعيت الارتباط بالتخصص كان ذلك على خلفية الارتباط بالهم العام» .

وفى سياق حديث ثالث بعنوان «انتفاضة الحرامية بين الاختمار والانفجار» (مارس سنة ٢٠٠٢) قلت مايأتى :

«سيطرت على مخيلتى فى تلك الأيام ، أيام ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ صورة بين الحلم والكابوس ، رأيتنى من خلالها أسبح طوال الوقت فى بحر ثائر ، وينصرف معظم جهدى إلى محاولة أن أبقى رأسى فوق سطح الماء ، لا أريد أن أغرق ، وأحاول فى الوقت نفسه أن أواصل الوعى بالذات وهى تباشر البحث العلمى من ناحية ، وتعليم الطلاب من ناحية أخرى .

كنت أحاول مخلصاً أن أحيى حياة البحث العلمى ، تلقيا وإبداعاً ، ولم أكن مستعداً فى مصر وفى العالم» .

وفى سياق حديث رابع بعنوان «العراق بين الأمس واليوم» (نوفمبر ٢٠٠٢) قلت مايأتى :

«وقد تنبهت إلى عمليات ترسب أزمة العراق مع الولايات المتحدة منذ بدأت نذرها المبكرة فى سنة ١٩٩٠ ... وكنت أشعر أننا مقبلون على زلزال اجتماعى عنيف ، وأسوأ ماتصيبنا به هذه الزلازل وأمثالها أنها (على غير وعى بنا) تغير الأوزان النسبية لاهتماماتنا وتوجهاتنا .

وقد تعلمت على امتداد عمر الوعى والنضوج كيف أروض آثار هذه الزلازل فى نفسى حفاظاً على صيغة التوازن الأمثل بين الأنا والنحن ، وكان من أهم معالم الطريق أمامى فى هذا الشأن تفعيل قواعد المقاومة طويلة المدى .

فى فترة الحرب نفسها (حرب العراق سنة ١٩٩١) اشتد حرصى على أداء واجباتى العلمية ، والبحثية منها بوجه خاص .

وازداد وعيى بأننى بذلك أقيم استرتيجياتى بكل مكاوناتها فى مواجهة استراتيجيات قهر الإرادة (فى العراق وفى المنطقة العربية كلها وتدمير إمكانات الرقى ، بل وإمكانات الحياة» .

في هذه الأمثلة وغيرها يتضح معنى المقاومة بعيدة المدى ، حيث يزداد لجوء الذات إلى تنشيط العمل وثيق الصلة بالهوية.

جدير بالذكر في هذا الصدد أن هذه البطاقة اللفظية ، أعني بطاقة «المقاومة بعيدة المدى» يصدق عليها وصف بعض الشعر بأنه السهل الممتنع ، فهي تبدو بسيطة ميسورة لمن أراد حينما يريد ، ولكن هذا غير صحيح ، لأنها ، لكي تكون مؤثرة فعلا ، تحتاج إلى كثير من البصيرة المبكرة والإعداد المسبق ، والتدريب المتواصل ... الخ ، وذلك حتى تصير طبيعة ثانية للشخص ، تحتاج إلى أن يكون الشخص على بينة من أنه يقوم بأعمال متعددة ومتباينة في حياته ، وأن بعض هذه الأعمال أقرب إلى نفسه من أعمال أخرى ؛ بعض الأعمال نقوم بها استجابة لمطالب الغير ، ولا بأس بذلك، وبعض الأعمال نقوم بها لضرورات حياتية لانستطيع أن نتجاهلها ، ولا بأس بذلك أيضا ولكن هناك بعض الأعمال نؤديها لأنه يطيب لنا أن نؤديها ، ولأننا لا نستطيع أن نتصور أنفسنا بدون أدائها ، فهي جزء لايتجزأ من هويتنا.

هذا النوع الأخير من الأعمال هو المقصود في صيغة «المقاومة بعيدة المدى» والتبصر المبكر بمحوريته بالنسبة لنا

شرط مبكر في تفعيل الصيغة ، لأن هذا التبصير يدفع إلى التمسك به وزيادة دعمه بزيادة مزاولته ، كما يدفع إلى مزيد من الإعداد له بالحرص على توفير الشروط اللازمة لإتقانه .

ثم بعد هذا وذاك لابد من قدر معقول من الوعى بالرابطة التى تربط بين هذا العمل وهويتنا ، لأن هذه الرابطة المغلفة بأعلى درجات الوعى هى ركيزة الدعم المتبادل بين هذا العمل والهوية .

جدير بالذكر أن هذه الصيغة (صيغة المقاومة بعيدة المدى) لا تزكى نوعاً بعينه من الأعمال دون غيره ، ولكنها تزكى أى عمل يعتبره صاحبه وثيق الصلة بصميم ذاته ، وجزءاً من هويته .

جدير بالذكر أيضاً أن هذه الصيغة (صيغة المقاومة بعيدة المدى) لاتزكى نوعا بعينه من الأعمال دون غيره، ولكنها تزكى أى عمل يعتبره صاحبه وثيق الصلة بصميم ذاته، وجزء لايتجزأ من هويته، وجدير بالذكر أيضا أن هذه الصيغة نفسها لا تغنى عن الحاجة أحياناً إلى العمل المباشر ضد أعمال قهر الإرادة ، لكن جذوة العمل المباشر تخبو من حين لآخر ، أما صيغة المقاومة بعيدة المدى فهى الكفيلة باستمرار إرادة البناء والتقدم ، وهى معين لاينضب لتفعيل هذه الإرادة في مواجهة إرادة الهدم والبناء.

القسم الثانى

خواطر أثناء المسيرة

الكم والكيف فى حياتنا

هذا الكلام أهديه إلى كل من يهمه أمر هذا البلد، مصر.

إن مشكلة الكم والكيف فى حياتنا الاجتماعية بلغت حدا من التفاقم لا يجوز السكوت عليه ، سواء كان هذا السكوت عن غفلة أو إغفال .

فالأصل فى العلاقة بين الكم والكيف فى التخطيط للحياة الاجتماعية أن يكون الكم سبيلا إلى تحقيق كيف أفضل مما هو متحقق فى أى مجال من مجالات هذه الحياة ، تزيد الدولة من معدلات الأجور لكى ترتفع القوة الشرائية للأفراد فينعموا بمزيد من طيبات الحياة ، وتزيد الدولة من اتساع مظلة التأمينات لكى يزداد اتساع رقعة الطمأنينة المجتمعية على الحاضر والمستقبل ، .. إلخ هذا هو الأصل فى علاقة الكم بالكيف فى هندسة الحياة الاجتماعية ، وهو ما يضمن لها مزيدا من الارتقاء .

أما أن يصبح الكم وسيلة للإبهار ، ومنه إلى التخفى للهروب من مواجهة مسئولية تحقيق الكيف الأفضل ، ويتخلق من ذلك مناخ اجتماعى تتسابق فيه أعداد متزايدة من المسئولين كل فى موقعه نحو تطبيق هذه الصيغة ، صيغة «الكم من أجل الإبهار» ، فهذا مالا يجوز السكوت عليه ، لأنه

ينطوى على مساوىء كثيرة ، أبسطها وأوضحها للعيان الإهدار بأوسع معانى الكلمة ، وأسوأها وأشدها مدعاة للمساءلة التدنى بالمجتمع بدلا من الارتقاء به . وفى هذا السياق أسوق بضعة أمثلة تشهد بمدى طغيان الكم ، وانحسار حسابات الكيف فى حياتنا رغم تزايد الأخطار التى تضيق الخناق يوما بعد يوم حول كل ما يمت بصلة إلى التخلف والمتخلفين .

الكم فى جامعاتنا

لدينا الآن اثنتا عشرة جامعة (حكومية) ، بينها خمس جامعات لها فروع متعددة ، فإذا أحصينا الفروع كأنها جامعات (لأن معظمها متضخم بما فيه من أعداد من الطلاب) انتهينا إلى أن لدينا إحدى وعشرين جامعة . وقد بلغ مجموع الطلاب المنتظمين فى هذه الجامعات للعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حوالى ٩٧٠,٠٠٠ تسعمائة وسبعين ألف طالب وطالبة ، أى قرابة المليون . وكان عدد الطلاب فى سنة ١٩٨٩ / ١٩٩٠ حوالى ٥٠٠,٠٠٠ خمسمائة ألف طالب وطالبة ، ومعنى ذلك أن عد طلاب الجامعات (الحكومية) لدينا تضاعف تقريبا فى خلال الإثنى عشر عاما الماضية . جدير بالانتباه هنا أننى أقتصر على ذكر أعداد الطلاب المنتظمين فحسب ، ولا أذكر

شيئا عن أعداد الطلاب المنتسبين ، أو الأعداد فيما يسمى بالانتساب الموجه .

والسؤال المطروح هنا : ماذا عن مستوى التعليم فى هذه الجامعات ؟ هل ارتفع مستوى التعليم فى الجامعات سنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عما كان عليه فى سنة ١٩٨٩/١٩٩٠ بما يعادل الزيادة فى كم الطلاب ؟ وإذا كان من الصعب تصور المقارنة الدقيقة بين حجم الزيادة الكمية ومدى ارتفاع المستوى فهل ارتفع هذا المستوى بأى صورة وبأى تقدير بغض النظر عن المقارنة ؟

إجابتى عن هذين السؤالين بالنفى ، لم يحدث ارتفاع فى مستوى تعلم الطلاب يكافىء الزيادة فى أعدادهم . بل ولم يحدث أى تحسن بأى قدر يستحق الذكر .

جدير بالملاحظة أن إجابتى هذه ليست رجما بالغيب ، ولكنها إجابة تعتمد على ما يعرف فى ميدان العلوم الاجتماعية بالمنهج الأنثروبولوجى ، حيث يعتمد الباحث فى تحصيل علمه بالمجتمع على ما يعرف بالنماذج الدالة .

وإلى القارىء بضعة أمثلة تدل على مستوى معرفة طلابنا بلغتهم العربية ، جمعتها من كراسات الإجابة لمجموعة من طلبة الدراسات العليا (أى ما بعد التخرج والحصول على

شهادة لليسانس) : يريد الطالب (أو الطالبة) أن يتكلم عن التحقق من صحة الفرض العلمى فيكتب عن «التحقوق» من الفرض العلمى . ويريد أن يقول «على حدة» فيكتب «على حدى» . ولا يعرف كيف يفرق فى كتابته بين التاء المفتوحة والتاء المربوطة ، ويجهل التفرقة بين «اللذين» و«الذين» ، ويستخدم فى جمع غير العاقل صيغة جمع المذكر السالم . أما فيما يتعلق بمراعاة قواعد الإعراب فحدث ولا حرج . هذه عينة محدودة تشير إلى مستوى المعرفة باللغة العربية ، ولكنها بالغة الدلالة ، لكونها صادرة عن مجموعة من طلاب الدراسات العليا (فما بال القارىء بما يصدر عن طلاب سنوات الليسانس) ، ولكونها تتعلق باللغة العربية (لا بأى لغة أجنبية) ، ولو أننى تطرقت إلى مستوى إتقانهم اللغة الأجنبية لكان لى حديث آخر ، ناهيك عن مستوى معرفتهم بالمعلومات المتعلقة بمضمون المادة التى يدرسونها ، وناهيك عن حقيقة الضعف والهزال فى معلوماتهم العامة ، ثم ناهيك عن مستوى يقظتهم وجديتهم أثناء تلقيهم الدرس .. إلخ .

جدير بالذكر أننى أدلى بهذه الشهادة عن طلاب أعرفهم معرفة مباشرة من خلال خبرتى التدريسية . غير أنى لا أقتصر بشهادتى على هؤلاء الطلاب ، بل امتد بمثلها إلى

طلاب أخرين ملتحقين بأقسام غير القسم الذى أنتمى إليه ، وفى كليات غير الكلية التى أنتمى إليها . وفى جامعة غير الجامعة التى أعمل بها ، وأسمح لنفسى بهذا الامتداد بما يشبه شهادتي نتيجة لما أسمعه من الزملاء / الأصدقاء القائمين على التدريس فى تلك الأقسام والكليات والجامعات من شكاوى مماثلة ، لا فرق فى ذلك بين كليات القمة وكليات السفح . ولا بين جامعات فى القاهرة وجامعات فى الأقاليم . وهناك بعد كل هذا وذاك قصص لا أول لها ولاآخر تترد كل عام عن نتائج تصحيح أوراق الامتحانات تظل لفترة محل مجادلات بين عمداء الكليات وأساتذة الأقسام ، يرى العمداء بشأنها أن النتائج بالغة السوء فيراجعون الأساتذة فى أمرها ، ويرى الأساتذة بشأنها أن السوء مصدره انخفاض مستوى تحصيل الطلاب فعلا ، ولكن لأمر ما (ولست أريد أن أخوض فى هذا الأمر) يرى العمداء أن النتائج بصورتها هذه توقعهم فى حرج شديد ، فيحاولون إقناع الأساتذة أو الضغط عليهم بكل ما يملكون من طرق الإقناع أو الضغط لرفع نسب النجاح ، وفى كثير من القصص التى سمعتها ينتهى الأمر برفع النسب دون أن يكون لذلك علاقة بجدارة التحصيل عند الطلاب . ثم قصص كثيرة من هذا القبيل ،

ولكن ما عرضته فيه الكفاية لكى أنقل للقارىء هذه الرسالة التى أريد أن تصل إليه ، وخلاصتها أن مشكلة تغليب الكم على الكيف فى حياتنا بلغت حدا لا يجوز السكوت عليه .وقد اتخذت من موضوع الطلاب فى جامعاتنا مثالا لشرح ما أعنى برسالتى ، فالاهتمام بالكم هو الأساس فى التحاق الطلاب بالجامعة ، وهو الأساس فى النظر فى امتحاناتهم عاما بعد عام حتى التخرج . ولا يزال المسئولون يباهون بزيادة عدد الطلاب الذين يتم إلحاقهم بالجامعات ، ولا يزال المسئولون الأدنى يباهون بارتفاع نسب النجاح . وبين المباهاة والإبهار يضيع الكيف وتضيع مصداقية التعليم الجامعى .

ومع ذلك فموضوع غلبة الكم على الكيف فى تسيير أمور جامعاتنا أعرض وأعمق من أن يقتصر على مسألة تفاقم أعداد الطلاب ، ولكن فى القليل أحيانا ما يغنى عن الكثير . ويحين الوقت الآن لإلقاء السؤال الآتى : ماذا عن الكيف ؟ ماذا عن مستوى الأداء الجامعى ؟ تحدد المادة الأولى فى قانون الجامعات جوهر الأداء الجامعى بأنه يتكون من شقين هما التعليم والبحث العلمى ، ومن وحى هذا الإطار تتوالى عدة أسئلة : هل سمعنا عن أساليب للعناية بمكتبة

الجامعة ؟ أعنى عن تزويدها المستمر بأحدث المراجع من كتب ودوريات فى عشرات التخصصات التى تضمها الجامعة ؟ هل سمعنا عن أساليب للعناية بمكتبات الكليات لتزويدها المستمر بالمراجع اللازمة لمجالات تخصصها ؟ هل سمعنا عن أسلوب أو أساليب للعناية بمكتبات الأقسام فى هذه الكليات .. ؟ لا شىء من هذا القبيل . ومع ذلك فهذه الكتب والدوريات هى أدواتنا لمتابعة الجديد فى علومنا حتى نستطيع أن نؤدى الشق الخاص بالبحث إضافة إلى ما هو خاص بالتعليم . ولنترك مسألة المكتبات والمراجع ، ولننتقل إلى بند آخر من بنود مستوى الأداء . هل سمعنا شيئا عن تمكين أعضاء هيئة التدريس ماديا وأدبيا من تلبية الدعوات لحضور المؤتمرات التى تتعلق بتخصصاتهم فى الخارج ؟ وهل يمكن إحراز تقدم حقيقى فى البحث العلمى دون اتصال حى مكثف بين الداخل والخارج ؟ ثم ماذا عن الأساتذة الزائرين ؟ هل نستطيع أن ندعو الأساتذة المتميزين فى تخصصاتنا الدقيقة لزيارات قصيرة لأقسامنا نضمن لهم فيها رحلة وإقامة كريمتين لكى نتبادل معهم نحن وطلابنا الفكر والخبرة ؟ لا شىء من هذا القبيل ، ومع ذلك فهذه الحقائق فى مجموعها هى بعض أدوات البحث العلمى

الحقيقي (لا المظهري) الذى يمكن لصاحبه أن يتقدم به للنشر فى دوريات التخصص فى الخارج ويضمن أن يؤثر على طريقه فى الفكر العالمى حول التخصص ، ويضمن كذلك أن يظل تدريسه للطلاب مواكبا لأحدث معالم التقدم في مجال التخصص .

ثم ماذا عن سائر المجالات في حياتنا الإجتماعية ؟

أينما وليت وجهى للنظر فى قضية الكم والكيف كما تنتظم فى حياتنا الإجتماعية وجدت الكم هو الحاكم الأعلى ، ولما كان من غير المعقول أن أتحدث عما يجرى فى كل مجال بالقدر الذى تحدثت به عن شئون الجامعات فسوف أكتفى فى هذه الفقرة من المقال بذكر أمثلة محدودة الحجم لكنها كبيرة الدلالة .

خذ مثلا مجال البث الإذاعى التليفزيونى . حتى وقت قريب كان عدد قنوات الإرسال محدودا ، وفجأة زاد هذا العدد فبلغ عشر قنوات ، تزيد أحيانا إلى اثنتى عشرة قناة . وأنا أتحدث هنا عن القنوات المصرية العادية ولا أشير إلى تلك التى تحتاج لتشغيلها إلى «الطبق الهوائى» أو إلى آليات فك الشفرة .. إلخ وحتى وقت قريب كانت ساعات الإرسال محدودة ، ثم إذا بها تزداد حتى كادت تغطى الليل بطوله

والنهار بطوله على كثير من هذه القنوات . وحتى وقت قريب كان عدد المسلسلات التليفزيونية (العربية والأجنبية) محدودا ثم زادت أضعافا مضاعفة . وهكذا يزداد العمل بقاعدة الكم فى هذه الجبهات الثلاث (عدد القنوات ، وساعات الإرسال ، والمسلسلات) يوما بعد يوم . ومرة أخرى يثار السؤال : وماذا عن الكيف ؟

يكشف مستوى الأداء عن نفسه فى معظم الأحيان بصورة غاية فى البلاغة والفصاحة معا ، أدير مفتاح التلفاز فأجد أحد ماتشات الكرة المصرية ، فأنتقل إلى قناة ثانية فأجد نفس الماتش ، فأنتقل إلى قناة ثالثة فيطالعنى نفس الماتش ، وأنتقل .. وأنتقل ويظل الماتش نفسه يطاردنى ، يبلغ عدد القنوات التى تذيع الماتش الواحد فى وقت واحد معا أحيانا أربع قنوات ، وأحيانا ست قنوات وأحيانا أكثر من ذلك ! هل هذا هو مستوى الأداء الواجب ؟ أو المقبول ؟ أو المعقول ؟ أم أن هذا المثال يعنى التخلى تماما عن مفهوم الكيف / المستوى ؟ فإذا تركنا المثال الخاص بماتشات الكرة (كرة القدم ، وكرة السلة، وكرة اليد ، والكرة الخماسية .. إلخ) فماذا عن برامج أخرى تملأ ساعات الإرسال ؟ هل يعقل ألا يكو هناك سوى نمط واحد من الإخراج يشيع فيما لا يقل عن

٧٠٪ أو ٨٠٪ من البرامج ؟ نمط قوامه مذيع ومذيعة ورنين التليفون ثم كلام صادر عن التليفون يمدح المذيع والمذيعة والبرنامج (فيما يشبه العودة إلى شخصية المطيباتي التى كنا نسمعها على الأسطوانات القديمة تمتدح صوت المغنى!) . وأنتقل من قناة إلى قناة ثانية فثالثة فرابعة .. إلخ فأجد نمط الإخراج نفسه ! هل يعقل هذا ؟ وهل يتصور المخرج الأوحد (أو المخرجون التابعون) أن أحدا من ذوى الذكاء المتوسط من المواطنين يصدق ما يوحى به هذا الإخراج ؟ علما بأن ذوى الذكاء المتوسط فى المجتمع تبلغ نسبتهم ٦٨٪ من أفراد هذا المجتمع . فإذا أضفنا إليهم ذوى الذكاء المرتفع بلغت نسبتهم ٨٤٪ . فإذا كانت هذه هى الحقائق عن توزيع الذكاء فى جمهور المواطنين فهل يقصد مصممو ومخرجو هذه البرامج إلى الاقتصار على مخاطبة الـ ١٦ ٪ الباقين الذين هم من ذوى الذكاء المنخفض ؟ ومع ذلك فأنا لا أناقش هنا مضمون الموضوعات التى يطرقها هؤلاء المذيعون والمذيعات ، لأن قصة المضمون قصة أخرى .

ثم نأتى إلى حديث المسلسلات، الأجنبية منها والعربية ، فأما الأجنبية فهى غالبا ما تتراوح بين العنف والجنس ، ومن ثم تتراوح آثارها فى نفوس المشاهدين بين تنمية العدوانية

واختزال الدوافع والقيم الإنسانية فى الجذر الجنسي وحده !
وأما المسلسلات العربية فهى غالبا غير مقنعة ومليئة بالحشو الذى لا علاقة له بمشروعية الضرورة الفنية ، ومن ثم فهى تهبط بذوق المشاهد وبقدراته الإدراكية والنقدية .

ولنترك مجال البث الإذاعى التليفزيونى ، ونتجه إلى مجال آخر ، مرفق التعليم العام . فحديث المسئولين عنه ينصرف عادة إلى ذكر عشرات الآلاف من المبانى المدرسية ، ومنه إلى ذكر ملايين التلاميذ ، ومنه إلى النسب المرتفعة لدرجات النجاح فى الامتحانات العامة ، ومنه إلى ذكر آلاف الكمبيوترات .. إلخ . كلها أحاديث تدور حول محور واحد ، هو الكم. أما الكيف فنصيبه الصمت ! ماذا عن كفاءة المبانى ومدى استيفائها شروط البناء السليم (غير المغشوش) ؟ وهو أضعف الإيمان . ثم ماذا عن مدى استجابتها لمقتضايات التحليل الموضوعى للنشاطات المدرسية المتنوعة ؟ وماذا عن حقيقة المستوى العلمى للتلاميذ ؟ ثم ماذا عن مستوى كفاءة المدرسين فى أدائهم التعليمى ؟ أم يصدق المسئولون ما توحى به الدرجات المرتفعة التى تحصل عليها نسب كبيرة من التلاميذ فى امتحان الثانوية العامة ؟

وفى مجالات الحياة الإجتماعية غير الحكومية

جدير بالملاحظة فى سياقنا الراهن أن الإصابة بداء الكم على حساب الكيف لم تقتصر على المرافق التى تديرها الحكومة فقط ، ولكنها تجاوزتها إلى مجالات أخرى فى حياتنا الاجتماعية ، فنفذت إلى ما يمكن أن يسمى بمؤسسات المجتمع المدنى ، بل ونفذت فى حياة كثير من الأفراد . ومن هنا كانت فاتحة الكلام بأنه مناشدة «أهديها إلى كل من يهمه أمر هذا البلد»(لا إلى رموز السلطة فحسب) . فى هذا الموضع يكفينى أن أذكر وبإيجاز شديد مثالين أو ثلاثة . فقد بدأنا نسمع فى السنوات الأخيرة عن مؤتمرات فى مجالات العلم والخدمات وغيرهما من مناشط الحياة الاجتماعية . وأخيرا أخذت هذه المؤتمرات تتوالى بتسارع لافت للنظر ، ويلفت النظر أكثر من ذلك تزايد أعداد الأوراق التى تعرض فى هذه المؤتمرات واحدا تلو الآخر . وقد بدأنا نقرأ ونسمع أعدادا من قبيل المائتين والثلاثمائة ورقة .. إلخ . وهكذا اختلطت أمام الجميع معانى المؤتمرات والمهرجانات والكرنفالات ، هذا مثال والمثال الآخر ما تطالعنا به الصحف يوما بعد يوم عن سيل لا ينقطع من الندوات حول تعاطى المخدرات ، ويعلم الله كم فى المائة من حضرات المتحدثين

المتحمسين فى هذه الندوات على علم صادق بأمور المخدرات !
والمثال الثالث ما ابتلينا به فى عدد من اللجان العلمية الدائمة فى الجامعات من زملاء مرشحين للترقية يتقدم الواحد منهم بالعشرات من البحوث التى يفترض فيها أنها أنجزت فى خلال سنوات خمس انقضت منذ حصل على الترقية السابقة . وقصارى القول أن الأمثلة التى تشهد بتنامى هذا التيار الذى يغلب الكم على الكيف والذى تفشى فى معظم جنبات الحياة الاجتماعية لدينا لا تكاد تقع تحت حصر .

المنشأ والمآل

معرفة الإنسان بمنشأ الداء تساعد على علاجه للبرء منه ، والمعرفة بالمآل تزيد من القدرة على تفعيل عوامل الحرص والحذر فى التدبير للمستقبل . منذ أكثر من أربع سنوات نشرت فى مجلة «الهلال» مقالين ذكرت فيهما الركائز الأساسية للحياة الاجتماعية وجذور الوهن كما تضرب فى تربة هذه الحياة . وجاء فى مقدمة عوامل الوهن الاجتماعى عامل «تغليب الكم على الكيف» . ومما قلته فى هذا الصدد أن هذه الآفة تأتى مرتبطة مع آفات أخرى فى شكل حزمة يجمع بين مفرداتها قدر من الارتباط يفوق فى قوته قوة العلاقة بين أى مفردة وأى مفردة أخرى فى أية حزمة مغايرة ، وأن

الحزمة التى نحن بصددها تجمع فيها آفة «الكم على حساب الكيف» مع ثلاث آفات أخرى ، هى : تغليب «الشكل على المضمون» ، وتفضيل النشاط سريع العائد على النشاط ذى العائد البطيء أو البعيد ، والإقبال على العمل اللحظى أكثر من العمل الممتد . وقلت إن الجذر المشترك الذى يضم هذه الآفات الأربع معا هو «ذيوع التوجه الإعلامى» فى الحياة . هكذا تجد آفة «تغليب الكم على الكيف» طريقها إلى حياتنا الاجتماعية ، فهى تأتى متساندة (داخل حزمة واحدة) مع ثلاث آفات أخرى ، وتستمد الحزمة كلها طاقة الدفع والاستشراء من معين التوجه الإعلامى الطاغى ، وهو التوجه الذى تعلو فيه قيم المظهرية عند المواطنين وتتوارى فيه قيم المصداقية . هذا هو طريق المنشأ .

ونتساءل الآن : ما الذى يترتب على الانتشار الوبائى لداء «الكم على حساب الكيف» ؟ والإجابة المباشرة هى : سوء المآل . وقد يكون من المفيد فى هذا الصدد أن ننظر فى الكيفية التى يزحف بها سوء المآل على من كان هذا حالهم . يمكن للمشاهد المدقق أن يتبين فى تقدم هذا الزحف عدة مراحل : أولاها صرف أنظار المواطنين (بقليل من الحق وكثير من الباطل) عن مطلب مستوى كفاءة الخدمة . وإغرائهم فى

الوقت نفسه بأن يقبلوا عوضا عن ذلك حجما أكبر لهذه الخدمة . وثانية هذه المراحل إغراء المواطنين بضرورة التنازل عن بعض مكونات الكفاءة فى مقابل تعميم الخير من مجرد وفرة الكم . وثالثة هذه المراحل تأتى تلقائيا ، فمع مزيد من تفعيل صيغة غلبة الكم وألفة المواطنين بهذه الغلبة يزداد اغترابهم عن مضمون الكيف ومحكاته حتى يبلغ الأمر حدا من الضلال تتلاشى عنده من الواقع الخارجى كل مقومات الكيف كما يتلاشى فى النفوس ذكره . وهكذا يفيق المواطنون فى لحظة ما فيجدون أنفسهم وقد فقدوا معظم مكونات الخدمة التى كانوا (أو كان آباؤهم) يطلبونها أصلا .

هذه هى خاتمة المطاف فى طريق تنامى الكم وتآكل الكيف. وفى هذه الخاتمة يتوحد الإهدار مع التخلف .

أرجو أن يحاول القارىء امتحان صدق هذه الصيغة التى أضعها أمامه فى هذه السطور القليلة ، لكى يحدد بنفسه مدى انطباقها على جميع المجالات التى ذكرتها تباعا منذ بداية الحديث : التعليم الجامعى . والبث الإذاعى التليفزيونى، والتعليم العام ، وشئون المؤتمرات ، والندوات .. إلى آخر ما تزدحم به ساحتنا .

القوالب المفرغة

من أهم العوامل التى تتيح للخلل أن يستشرى فى الحياة الاجتماعية انصراف الأفراد إلى ما نسميه بالنظرة التجزيئية وعجزهم عن تجاوزها بالارتفاع إلى ما يشبه التصنيف لمفردات الأحداث بحيث يرون ما يجمع بين بعضها البعض من دلالات ويستشفون ما يقوم وراءها من علاقات ، ومن ثم يتعاملون مع الدلالات أو المعانى الحقيقية لما يحيط بهم ويعالجون حاضرهم بما يناسبه ، ويتدبرون مستقبلهم كما يريدونه لا كما يراد لهم . يصدق هذا القول على الحياة والأفراد فى مجتمعنا ، كما يصدق على الحياة والناس فى مجتمعات الدنيا بأسرها ، فى حاضرها وماضيها ومستقبلها معا . ومن ثم فإن الغفلة عما ينطوى عليه من معان وما يوحى به من توجهات تعتبر غفلة من قبيل الخطأ الجسيم لأنها تصيب الناس فى جذر عميق من جذور اجتماعيتهم ذات الطابع الإنسانى المتميز الذى يقوم على الترشيد الذكى المتواصل لحياتهم المجتمعية .

أقول هذا الآن وظروف الحياة الراهنة محليا وعالميا أصبحت تستدعيه أكثر مما كانت تستدعيه فى أى وقت مضى. ومع ذلك فما يعنينى فى هذا المقال هو ظروف الحياة

فى مـصـر ، أولا : لأن مـصـر من حيث هـى دولـة ناميـة فإنهـا تعانى من كثير من الآفات الاجتماعية / السياسية التى تكرس النظرة التـجـزيئـيـة أكـثـر مما تدعم النظرة التجميعية / التركيبية ، وثانيا : لأن التعامل مع الموضوع الذى أطرحه فى الفـقـرات التـاليـة يصـبح أقـرب إلى عـقل القـارئ ووجدانه بقدر ما يراه مـاثلا فى المفـردات المصـرية التى تملأ علينا حياتنا اليـومية ، وثالثا : لأن انتماءنا المصرى هو الطريق الطبيعى إلى الانتماء العالمى ، ومن ثم فإن الوفاء بمقـتـضـيات انتـمـائنا إلى مـصـر هو الطريق إلى الوفـاء بمقتضيات انتمائنا إلى العالم ، ومن الجلى أن أمور العلاقات الدولية تتكشف يوما بعـد يـوم عن حقيقة مهمة مؤداها أن كل دولة مطالبة بأن تقـدم مـا يدعم عضـويتـهـا الفـاعلة فى الأسرة الدولية .

هنا في مصر

مسألة النظرة التجزيئية كما تتحقق عندنا فى مصر يمكن تناولها وتناول أضرارها من زوايا متعددة ، وقد اخترت لهذا الحديث أن أعالج هذه النظرة من زاوية أعـتـقـد أنها أشـد إفصاحا من غيرها من الزوايا عن المدى الشاسع للأضرار الاجتماعية المترتبة عليها ، وعن القسوة الشديدة التى تصيب بها جميع جوانب نشاطنا المجتمعى دون استثناء .

أما هذه الزاوية فهى ما أسميه تفريغ قوالب الحياة الاجتماعية من مضمونها السوى ، وأما اتساع مدى الأضرار المترتبة على ذلك وشدة وطأتها فتتمثل فى حقيقة كون الحياة الاجتماعية تنتظم من أولها إلى آخرها فى قوالب أو ما نسميه منظومات تتنوع فى مضامينها ، وفى مبادىء تنظيمها ، وفى مستوى حيوية الدور الذى تؤديه فى تماسك البناء الاجتماعى، وفيما تمنحه لهذا البناء من قدرة على النمو والارتقاء ، وما توفره له من حصانة ضد عوامل التحلل والفساد . ومن ثم فإن تفريغ هذه المنظومات من مضامينها الطبيعية من شأنه أن يصيب المجتمع فى نموه وارتقائه ، وكذلك فى صموده أمام عوامل التحلل والبوار ، وهو ما يعنى الإصابة فى صميم كيانه البشرى .

أمثلة للقوالب المفرغة

لا يحتاج المرء لكى يجد الأمثلة على هذه القوالب المفرغة أو التى يجرى تفريغها إلا إلى التحلى بالنظرة الموضوعية الشاملة (أى التى لا تعجز عن إدراك علاقة الجزء بالكل) ، والتنزه عن الغرض أو الهوى (الشخصى أو الفئوى) ، وعندئذ سوف يكتشف أن الأمثلة تتناثر من حوله .. ما أكثرها فلدينا أحزاب ولكن هل لدينا حياة حزبية (تعددية) فعلا ؟ ولدينا

جامعات ، ولكن هل المضمون السوى للمنظومة موجود؟ أعنى هل لدينا تعليم جامعى حقا ؟ ولدينا جوائز تسمى جوائز الدولة للتفوق والتقدير ، ولكن هل يغلب على متلقيها وأعمالهم التفوق واستحقاق التقدير فعلا ؟ ولدينا بحوث يتقدم بها أعضاء هيئات التدريس الجامعية للترقية ، ولكن هل تغلب على هذه البحوث صفة العلم والعلمية ؟ ولدينا تلاميذ يندرجون تحت بطاقة التعليم (الأساسى والعالى) ، ولكن هل يتدرجون هكذا ليتلقوا العلم أم ليتلقوا «الشهادة» ؟ ولدينا فرق رياضية وأجهزة رياضية وميزانيات تنفق وكلام فى الصحف وصور وتصريحات لا أول لها ولا آخر ، ولكن هل لدينا نشاط رياضى فعلا ؟ ولدينا .. ولدينا .. الخ . خلاصة القول أن لدينا هياكل منظومات مجتمعية كثيرة ، شأننا فى ذلك شأن جميع المجتمعات العصرية والشبيهة بالعصرية ، ولكن جرى تبوير معظم المضامين المنظومية لهذه الهياكل فأصبحت قوالب مفرغة ، وأضحت بذلك أسماء على غير مسميات ، وصار المطلوب هو الاسم ، وليس المسمى .

وتثير هذه الحقيقة عددا من الأسئلة ، يأتى فى مقدمتها سؤالان رئيسيان :

أولهما : ما هى القوى الاجتماعية المسئولة عن هذا التفريغ ، وكيف تم لها انجاز ما أقدمت عليه ؟

والسؤال الثانى ما هى الدلالة الاجتماعية لهذا التفريغ ؟

كيف تم هذا التفريغ ؟

واقع الحال يشهد بأن التفريغ وقع بأيدينا نحن ، أبناء هذا الوطن . هذه حقيقة أولى لابد من الاعتراف بها ، لا على سبيل الشعور بالذنب أو جلد الذات ، ولكن على سبيل مصارحة الذات كخطوة أولى نحو محاولة الاصلاح . والحقيقة الثانية التى لابد من الوعى بها هى أن التفريغ جاء (ويجىء) كمحصلة إجمالية لتآزر عدد من العمليات قام (ويقوم) بها عدد من القوى الاجتماعى ، وليس قوة واحدة ، ولا علاقة لهذا التآزر بمفهوم الاتفاق المسبق أو غير المسبق أو النوايا الطيبة أو السيئة ، ولكننا هنا بصدد نتائج طبيعية تترتب على توفر شروط بعينها والحقيقة الثالثة التى يلزمنا التنبه إليها أن العواقب السيئة التى تترتب على هذه العلميات والتفاعلات تقع على الجميع ، من أسهموا بالفعل أو بالقول ومن لم يسهموا ، وذلك لكوننا جميعا نعيش فى مجتمع واحد ، والحياة الاجتماعية فى جوهرها تنطوى على معنى المسئولية التضامنية سواء أدرك الأفراد تلك الحقيقة أم لم يدركوها .

وفيما يلى مزيد من تفصيل القول فيما نحن بصدده ،

تعددت القوى وتفاوتت العمليات التى تولت تفريغ منظوماتنا الاجتماعية من مضامينها الطبيعية ، فكان من بين هذه القوى الدولة أحيانا بما لها من يد غليظة ، وكان من بينها بعض الفئات الاجتماعية أحيانا أخرى مدفوعة بمصالحها الفئوية ضيقة الأفق غالبا ، وشارك بعض الأفراد أحيانا ثالثة، بأنصبة تتفاوت فيما بين بعضها البعض بتفاوت حظوظهم من الأنانية ، ومن التقرب إلى السلطان ، ومن القدرة على إلباس الباطل ثوب الحق ، والرذيلة ثوب الفضيلة .

أمثلة عايشناها ونعايشها

أضرب للقارىء بضعة أمثلة بقليل من التفصيل :

الأحزاب السياسية ..

كانت لدينا أحزاب سياسية منذ بداية القرن الماضى ، لم تكن أحزابا جيدة (حسب معايير الأمم المتقدمة) ولكنها كانت أحزابا فعلا ، فقد نشأت بصورة أقرب إلى التلقائية وجاءت مجتمعية / سياسية معينة ، وكان بعضها يعبر عن مصالح شبه طبقية محددة .

وفى أوائل الخمسينيات من القرن الماضى اقتضى نظام الحكم الناصرى الأمر بإلغاء هذه الأحزاب وبتلويث سمعتها

حتى لا تقوى على القيام من جديد فتناوىء النظام وفى السبيل إلى تفعيل هذا التلويث استعان النظام بأدوات الإعلام، ثم أضاف إلى التجريح الإعلامى عدداً من المحاكمات السياسية لبعض رموز هذه الأحزاب هادفا من ذلك إلى زيادة تركيز الجرعة ودارت الأيام دورتها ، وانتهى النظام الناصرى، وجاء نظام الحكم الساداتى ، ووصلنا إلى أواسط السبعينيات، حينئذ اقتضت ضرورات اللعبة السياسية أن يكون لدينا ما يسمى بالتعددية الحزبية ، فتفاوض رأس الدولة (هكذا مباشرة) مع عدد من الأشخاص على قيام عدد من الأحزاب ، وفعلا أقيمت الأحزاب ، (حسبما أشار رئيس الدولة) ، وبعد قليل حق الغضب على ما سمى بحزب الوفد الجديد ، فتقرر تعليق قيامه ، ثم جاء الدور على حزب التجمع، فكانت الأوامر تصدر بتعطيل جريدته عدة مرات فى الشهر الواحد ، واستمر الحال على هذا المنوال لفترة ما .. وقال الرئيس السادات قولته المشهورة «إن الديمقراطية لها أنياب».. وذلك إشارة إلى أن الديمقراطية كما يراها لا ترفع بالضرورة اليد الثقيلة للسلطة التنفيذية ، ثم أعيد تدشين حزب الوفد الجديد، وتشكلت لجنة حكومية للنظر فى مشروعات الأحزاب الجديدة لتقرر ما إذا كانت ترضى عن أى

من المشروعات فتجيزه ، أو لا ترضى فترفض إجازته ، فى هذا الإطار تقوم الآن قوالب نسميها أحزابا ، وللقارىء بعد هذه المقدمة التاريخية شديدة الإيجاز أن ينظر فى أمر هذه القوالب / الأحزاب وأن يحكم بنفسه : هل هــذه قوالب ممتلئة فعلا بمضمون الحياة الحزبية كما تعرفها دول العالم المتحضر ؟ أم هذه منظومات ينقصها الكثير من المضمون ؟ فهى بذلك أقرب إلى القوالب المفرغة ؟

الجامعات ..

أضرب مثلاً آخر ، الجامعات ، ننظر أولاً من وجهة النظر القانونية ، ثم نعرج بإيجاز شديد على الناحية التاريخية للموضوع ، تنص المادة الأولى من قانون الجامعات المعمول به الآن (رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢) على عدد من العناصر باعتبارها لبنات أساسية فى تحديد ماهية الجامعة ، وتحديد الوظيفة الاجتماعية الموكولة إليها .. وتقرر المادة فى ذلك ما يأتى : «تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى ، والبحث العلمى ، الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمة المجتمع ، والارتقاء به حضاريا متوخية فى ذلك المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية ، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات .. وتعتبر

الجامعات بذلك معقلاً للفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته ، ومصدراً لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهى الثروة البشرية ..» هذه هى المادة الأولى فى قانون الجامعات.. ومن الواضح أنها تجمع بين عدد من العناصر الجوهرية فى تحديد ماهية الجامعة ورسالتها .. وهذه العناصر هى : أولا التعليم ، وثانيا البحث العلمى وثالثا التوجه إلى خدمة المجتمع ، ورابعا الارتقاء الحضارى بالمجتمع وخامساً أنها معقل الفكر الرفيع وسادساً أنها مصدر لاستثمار ما يحيويه المجتمع من ثروة بشرية . ومن الجلى أن تلخيص هذا الحصر يكمن فى اعتبار المفهومين الأولين التعليم والبحث العلمى هما الجذر ، وهما بذلك الطريق إلى تحقيق ما تشير إليه المفاهيم الأربعة الواردة بعدهما فى نص المادة ، هذا إذن هو التحديد القانونى لجوهر الجامعة كما ارتضته الدولة .

ونستمع الآن إلى كلمة التاريخ .. ننظر فيما يوحى به تاريخ نشوء الجامعة لدينا من تحديد لجوهرها ، فى مقال نشرته فى هذه المجلة المرموقة فى يونيه ١٩٩٨ قدمت عرضا موجزاً لتاريخ الإنشاء فى أوائل القرن العشرين ، وختمت هذا العرض بتلخيص للنقاط الرئيسية الثلاث التى يشير إليها هذا

التــاريخ على النحــو الآتى : «أولا : أن الدعــوة إلى إنشــاء الجامعة صدرت أول ما صدرت من بين صفوف الشعب (لا من دواوين الحكومة) .. وثانيا : أن الاستجابة الإيجابية التى استثارتها الدعوة صدرت كذلك من صفوف الشعب ، بدءاً بالترحيب ، ومروراً بالاكتتابات لتمويل المشروع ، ووصولا إلى تنظيم الخطوات التنفيذية والمشاركة فى القيام بها وثالثا : أن الرسالة الاجتماعية للجامعة تم تحديدها منذ بدء الدعوة على أنها رسالة حضارية فى المقام الأول .. فقد جاء فى تقرير اللجنة الدائمة التى شكلت لوضع أول لائحة داخلية لتنظيم شئون الجامعة ما نصه أن الغرض من إنشاء الجامعة هو «ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم وذلك بنشــر الآداب والعلوم» .. هكذا كــان القــصــد من إنشــاء الجامعة، وكانت الملابسات المحيطة بهذا الإنشاء ، حدث ذلك فى مطلع القرن العشرين .. ودارت الأيام حتى وصلنا إلى عشرينيات ذلك القرن ، وتولت الحكومة مسئولية الإنفاق عليها وإدارتها .. وسرعان ما ضاقت الحكومة بموضوع حرية البحث العلمى فى هذه الجامعة ، فكانت معركة كتاب «الشعر الجاهلى» لطه حسين سنة ١٩٢٦ (هكذا مبكراً) .. ثم ما كادت هــذه المعركة تهدأ حتى شبت معركة أخرى سنة

١٩٣٢ .

وفى هذه المعركة اشتدت جرأة الحكومة عنها فى المعركة السابقة ، فاعتدت على استقلال الجامعة بنقل طه حسين من كلية الآداب إلى ديوان وزارة المعارف العمومية رغما عنه وتسبب ذلك فى استقالة مدير الجامعة ، أحمد لطفى السيد ، وفى حدوث قلاقل بين الطلاب ، ثم دارت الأيام مرة أخرى ووصلنا إلى أوائل الخمسينيات ، واشتدت جرأة الحكومة درجات فوق درجات ، وصدر قرار مجلس الثورة بفصل حوالى خمسين عضواً من أعضاء هيئة التدريس تراوحت مراتبهم الجامعية بين معيد وأستاذ كامل الأستاذية ، وكانت جريمتهم فى نظر الحكومة أنهم عبروا فى اجتماع بنادى أعضاء هيئة التدريس الخاص بجامعة القاهرة عن اهتمامهم بالمستقبل الدستورى لمصر .. ثم دارت الأيام دورة تالية ووصلنا إلى بداية الثمانينيات ، وازدادت جرأة الحكومة درجات جديدة فنقلت قرابة عشرين من أعضاء هيئة التدريس رغما عنهم ، بعضهم إلى السجن ، والبعض الآخر إلى وظائف إدارية فى دواوين الوزارات ، ها هنا أترك للقارىء مرة أخرى بعد هذا العرض شديد الإيجاز (حول الجامعة وموقفها القانونى والتاريخى) أن يحكم بنفسه ، وأن

يستخلص العبرة مما جرى : ماذا بقى لشعب مصر من الجامعة كما خطط لها آباؤنا ، منشئوها فى مطلع القرن العشرين ؟ هل بقى لها البحث العلمى الحر ؟ أم بقى لها التعليم الكفء ؟ أم دام لها العمل على الارتقاء الحضارى بالمجتمع ؟ فإذا قيل: إن التحول يجرى على جميع مؤسسات المجتمع بمرور العقود والأعوام ، والجامعة شأنها فى ذلك شأن سائر مؤسسات البلد : فسيظل أمامنا سؤال محير : وماذا عن مضمون المادة الأول فى قانون الجامعات ؟ هل الجامعة - كما تحددها هذه المادة هى الجامعة التى نعرفها الآن على أرض الواقع ؟ أم أن هذه الأخيرة ليست سوى قالب مفرغ ، بينما يتحدث القانون عن منظومة لا يجمع بينها والقالب المفرغ إلا الاسم ؟ جدير بالذكر هنا أن مطلب الإيجاز فى التاريخ لعلاقة الجامعة بالدولة اقتضى أن أقتصر على ذكر الأحداث الكارثية الكبرى فحسب ، وكان ذلك على حساب عرض عشرات التدخلات الحكومية الصغيرة التى عبأت مناخ العمل الجامعى بالكثير من الشوائب المؤذية ، وهو ما دعم (ولا يزال يدعم) التهوين من شأنها فى نفوس الكثيرين من المواطنين ، بمن فيهم الأعداد الكبيرة من الطلاب وأهلهم ، ومن الأساتذة أيضا ، ويعلم الله كيف ينتظر من الجامع من

الضعف والهوان أن تقوم على «خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا »! .

جوائز الدولة ..

أضرب مثلا ثالثا ، جوائز الدولة وما يجرى حولها ، فقد صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٢ وينص فى مادته الأولى على إنشاء خمس جوائز تقديرية تسمى «جوائز الدولة للإنتاج الفكرى» ، وثمان وعشرين جائزة تشجيعية تسمى «جوائز الدولة لتشجيع العلوم والفنون والآداب والعلوم الاجتماعية» ، وجاء فى المادة الرابعة من القانون ما يأتى : «يشترط فيمن يمنح الجائزة التقديرية أن تكون له مؤلفات أو أعمال أو بحوث نشرها أو عرضها أو قام بتنفيذها . وأن يكون لهذا الانتاج قيمة علمية أو فنية ممتازة ، وأن تظهر فيه دقة البحث والابتكار ، وأن يضيف إلى العلم أو الفن جديدا ينفع الوطن خاصة والإنسانية عامة» .

ثم جاء فى المادة الخامسة من ذات القانون ما نصه : «تقدم الهيئات العلمية المشتغلة بالعلوم والعلوم الاجتماعية أو بالآداب أو بالفنون الجميلة كل عام إلى المجلس الأعلى المختص أسماء من ترى ترشيحهم لنيل الجائزة التقديرية مع تفصيل أسباب الترشيح ..» ثم جاء فى المادة الحادية عشرة

ذكر ما يشترط فيمن يمنح الجائزة التشجيعية . هذا عن القانون المنشىء للجوائز ، والمنظم لمنحها ، وجاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن مصر سارت منذ سنة ١٩٤٦ على سياسة قويمة فى تكريم العلماء وتشجيع الباحثين ، وذلك بإنشاء جوائز الدولة للعلوم والآداب والفنون . وفى موضع آخر من المذكرة ورد ما نصه :

«وتطبيقا لذلك اقترح إنشاء جوائز تقديرية تكريمية تتوج بها جهود العلماء والكتاب والفنانين عن إنتاجهم .. فى مجموعه» وتكلمت المذكرة بعد ذلك أيضا عن الجوائز التشجيعية هذا هو الوضع القانونى لجوائز الدولة . وأعتقد أن القانون ومذكرته واضحان كل الوضوح فى التعبير عن قصد الشارع وشروطه حول منح هذه الجوائز : فالقصد هو التكريم والتشجيع والمنح إنما يكون للعلماء والفنانين والأدباء. والهدف الأساسى هو إفادة الوطن والإنسانية .

ويثار هنا نوعان من الأسئلة : أحدهما يوجه إلى الجهات المرشحة لأسماء من يستحقون التكريم ، والثانى يوجه إلى المكرمين . ونبدأ بالنوع الأول : هل يجوز (والقانون ومذكرته بهذا الوضوح) أن تتقدم بعض الجهات (بعض مجالس الجامعات مثلا) بترشيح بعض كبار موظفى الدولة ؟ وخاصة

من يشغلون مناصب رفيعة فى أجهزة السلطة التنفيذية ؟ أم أن هذه الجوائز أدخلت عنوة واقتداراً فى سوق وسائل التقرب ، والمنافقة والوصولية ؟

وننتقل إلى النوع الثانى من الأسئلة : هل يجوز حسب الحكمة المتوخاة من إنشاء هذه الجوائز أن يتصل كثير من المرشحين بأعضاء مجالس الترشيح ولجان منح الجوائز (عن طريق الوسطاء والهواتف.. إلخ) يرجونهم أن يمنحوهم الجوائز ؟ وفى ظل هذه السلوكيات هل تبقى للجوائز أى بقية من معانى التكريم ؟ أم أن هذه الجوائز أدخلت (من جانب بعض المرشحين للتكريم) فى سوق التكالب على علامات الوجاهة وأصبحت من مغريات الاستحواذ بحق وبغير حق ؟.. وبعد هذا الذى نراه من جهات الترشيح ومن السادة المرشحين ، هل يبقى لجوائز الدولة شىء من دلالتها ورسالتها الاجتماعية المتوخاة أصلا من إنشائه ؟

أم أصبحت الآن قوالب مفرغة ؟ ومع ذلك فالأمر الذى يهمنى فى هذا المقال أكبر من جوائز الدولة ، ومن الجامعات ، ومن الأحزاب : الأمر يتعلق بالتفريغ الذى يجرى على مشهد منا جميعا للمنظومات التى تخلع على حياتنا الاجتماعية معناها ومبناها ، وهو تفريغ جاء (ويجىء) كمحصلة لتآزر

عـدد من العـمليـات ، قـام (ويقـوم) بهـا عـدد من القـوى الاجتماعية ، وليس قوة واحدة بعضها قوى رسمية تمثل أجزاء فى جهاز الدولة ، وبعضها جماعات ذات مصالح ، وبعضها مواطنون عاديون .

أسئلة كاشفة

تتراتب الأسئلة فيما بينها ، وأفضلها ما يفتح الطريق إلى فهم الحقيقة دون مواربة . ومع ذلك فالعبرة فى نهاية الأمر بصدق الرغبة فى المكاشفة ، مكاشفة النفس والغير . ثم يأتى الدور بعد ذلك على الشجاعة فى الإقدام على التغير . تشهد القوالب المفرغة ، فى معظم الحالات التى نعانيها ، بأن التفريغ إنما تم كمحصلة لفعلين تآزرا معاً ، الضغط فى الاتجاه إلى التفريغ ، والانضغاط أو الاستجابة المطاوعة فى التوجه نفسه .

ويثار هنا سؤال بالغ الأهمية : لماذا الاستجابة الفورية واللينة للضغط ؟ ومع ذلك ففى المثال الخاص بالجامعة حدثت المقاومة فى واقعتين منفصلتين : فى سنة ١٩٢٦ أقفل التحقيق مع طه حسين وحفظت القضية بشجاعة وبدون استفزاز وبقيت للجامعة كرامتها ، وبقى لمصر أملها فى حرية البحث الجامعى . وفى سنة ١٩٣٢ اتسعت دائرة المقاومة وشابها

بعض العنف ، ولكنها انتصرت كذلك لصالح الجامعة فى نهاية الأمر . فما الذى حدث فى سنة ١٩٥٤ ؟ هذا سؤال مهم بأن يضاف إلى السؤال الأول ، وهو سؤال مفتاحى ينبغى التعرض له والسعى إلى الإجابة الصادقة عنه . ولا أظن أن هذه الإجابة الصادقة تنحصر فى القول بأن الدولة كانت فى سنة ١٩٥٤ مكشرة جدا عن أنيابها ، قد تكون هذه إجابة صحيحة بعض الشىء ، ولكن المسألة تظل بحاجة إلى مزيد من التفكير الجاد والمتعمق ، وإلا فكيف نفسر ما يحدث فى المثال الخاص بجوائز الدولة ، حيث الضغط والانضغاط يتمان على مستوى بعض الجماعات والأفراد . هنا يلزمنا أن ننظر بإخلاص ونتحدث بإخلاص : ماذا عن التساند الشللى كمهظر من مظاهر فساد التضامن الاجتماعى ؟ وماذا عن عمليات تنشيط الوصولية التى تزداد اتساعاً وتقوى زخماً كبديل لمظلة الانتماء المنظومى / الاجتماعى التى أصابها كثير من العطب ؟ ثم ماذا عن بريق الإعلامية الذى يزداد تلميعه كل يوم عن سابقه ، ويزداد التلويح به على مر الشهور والأعوام .

عرقلة وتعطيل
الارتقاء والنهضة

من الدروس الأولية فى موضوع إرتقاء الإنسان ، مسألة إتساع مساحة الرؤية ، وإتساع أفق العمل ؛ وهو ما يعنى أن أحد المبادئ الأساسية المنظمة لمسار الارتقاء ، كما تتبعه قدراتنا (الفكرية والعملية والوجدانية) هو اتجاهها جميعا نحو مزيد من اتساع المحيط الذى تغطيه ، ومن هذا المنطلق تجدنا نقيم الفكر الناضج على أنه يأخذ فى الاعتيار أعداداً متزايدة من العوامل المسئولة عما يتصدى لحله من مشكلات ، والفعل الناضج على أنه يتجه إلى توسيع دوائر تأثيره ، وكذلك نقيم الوجدان الناضج من حيث كونه يتجه إلى مزيد من رحابة الطيف الذى يتسع له ، ومن أوضح المظاهر التى تتكامل فيها قدراتنا لتفعيل هذا المسار فى الحياة الاجتماعية الاتجاه فى نشاطاتنا المختلفة إلى مزيد من الأفعال آجلة العائد (وهو ما يعنى تغطية مساحة زمنية واسعة فى المستقبل المنظور) على حساب النشاطات عاجلة المردود (أى ذات الأفق الزمنى الضيق) . وقد علمتنا أنواع منوعة من الخبرة أن النشاطات ذات المردود العاجل غالبا ما تتراوح فى نتائجها بين العقم من ناحية والإضرار بنا وبالمحيطين بنا من ناحية أخرى ، فى

حين أن الأعمـــال التى نخطط للإقدام عليها ، ونحن نعلم أن عائدها يأتى بعد حين ، غالبا ما يأتي عائدها هذا نافعا لنا وللغير معا .

ورغم أن هذا الكلام يعتبـر من الدروس الأولية فـي ارتقاء الإنسان ، ورغم أنه يتحقق فعلا فى جوانب أعمالنا المختلفة على غير وعى منا غالبا ، وبوعى منا أحيانا ، مع ذلك فعندما ننظر فى شئون العمل العام كما يمارسه الكثيرون من شاغلى الوظائف العامة لدينا (وخاصة شاغلى الوظائف العامة العليا) نجد أن العكس هو الصحيح ؛ فالتفضيل والإنجاز يتجهان غالبا إلى اختيار الأفعال سريعة المردود على حساب الأعمال بطيئة العائد ، وفى المقال الراهن أتناول هذه الحقيقة ممثلة تفصيلا في مثال واحد من بين عشرات الأمثلة الشائعة الآن في حياتنا ، وأحاول إسقاط الضوء على دلالتها ضمن الآفات التى تضرب فى جذور حياتنا الاجتماعية.

مشكلات فى المؤسسة التعليمية

قـد يلحظ القـارىء أننى أكـثـر من الحديث عن المؤسسة التعليمية فى كتاباتى التى أنشرها، وهذا صحيح ، ولى فى ذلك مبررات عدة ؛ منها الأهمية البالغة لهذه المؤسسة فى تشكيل حاضر الأمة ومستقبلها ، ومنها ضخامة هذه

المؤسسة بالكم الكبير من العناصر البشرية الذين تضمهم تحت مظلتها والكم الأكبر من العلاقات الإنسانية التى تربطهم بمحيط اجتماعى أوسع كثيراً من حدودها ، وهو ما يعنى أن صلاحها أو فسادها يمس دوائر واسعة فى حياتنا الاجتماعية، ومنها أيضا انتمائى المهنى لهذه المؤسسة أكثر من انتمائى إلى أى مؤسسة مهنية أخرى فى المجتمع ، وهو ما يجعلنى أكثر دراية بأمورها منى بأمور غيرها من مؤسسات المجتمع ، ومع ذلك فأنا أدرك بنوع من البصيرة الحدسية أن المشكلات التى أتناولها فى أحاديثى عن مؤسسة التعليم لها ما يناظرها (فى معالمها الرئيسية) فى سائر مؤسسات المجتمع ، كالمؤسسة القائمة على شئون الصحة ، والمؤسسة القضائية التشريعية..... الخ.

مجانية التعليم

من أخطر القرارات التى صدرت فى تاريخ المؤسسة التعليمية عندنا قرارات مجانية التعليم . قرار المجانية فى التعليم الأساسى (الممتد حتى الثانوية العامة) ، ثم المجانية فى التعليم الجامعى . (صدر الأول فى بداية الخمسينيات على يد آخر حكومة لحزب الوفد ، وصدر الثانى فى أواسط حكم عبد الناصر) . وانصافا للحقيقة والتاريخ فقد شهدت بنفسى

تعبيرات الترحيب الحار بكل من القرارين على نطاق مجتمعى شديد الاتساع ، ولعل هذه الحقيقة المجتمعية / التاريخية نفسها أن تكون من أهم دواعى الوقوف عندهما من حين لآخر والنظر فيهما بنظرة تحليلية موضوعية تتناسب وعمق تأثيرهما فى تشكيل مجتمعنا المصرى المعاصر . ثم إن مرور حوالى نصف قرن على صدورهما والعمل بمقتضاهما يتيح للمواطن الجاد أن يشهد ويدرس عدداً كبيراً من النتائج المباشرة وغير المباشرة ، المرغوب فيها وغير المرغوب فيها ، مما ترتب على هذين القرارين ، ومن ثم يتيح لنا قدرا كبيرا من الموضوعية فى استخلاص الأحكام التقويمية الصائبة الخاصة بهما وما كان لهما من تأثير فى مسيرة العملية التعليمية ، وما يتخلل هذه المسيرة من نقاط ضعف ونقاط قوة ، كما يتيح لنا قدرا معقولا من الثقة فيما ينبغى التخطيط له من تدابير لزيادة عوامل القوة والاقلال من عوامل الضعف.

نعود يالذاكرة أولاً إلى أواخر الاربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضى ، وقت صدور القرارين الشهيرين ، فقد كانت مصر حينئذ فى حالة غليان اجتماعى وسياسى ؛ كانت الدعوة إلى الاصلاح السياسى على أشدها

(فى مواجهة عبث القصر ، والسياسيين ، وألاعيب الاستعمار الإنجليزى) ، وكذلك كانت الأصوات الداعية إلى الإصلاح الاجتماعى عالية بما فيه الكفاية (حول موضوع الفروق بين الطبقات وغياب العدل الاجتماعى) . وفى ذلك الجو الاجتماعى السياسى صدر القرار الأول ، واعتبر قراراً ثورياً لأنه صدر عن حكومة تحكم باسم حزب الأغلبية (الوفد) ، ولأنه جاء كاستجابة صادقة لمطلب التطوير الاجتماعى / السياسى . ثم تداعت الأحداث بسرعة متنامية ، وفى خضمها قامت حركة الجيش فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ، وفى الوقت نفسه بقى المناخ العام مشبعا بمطلب الإصلاح والتطوير الاجتماعى / السياسى ، وتبنى نظام الحكم الجديد هذا المطلب ، فقدم عددا من الإصلاحات ، كان من بينها الإصلاح الزراعى ، وإعلان قيام النظام الجمهورى ثم كان إعلان مجانية التعليم الجامعى فى أوائل الستينيات (فى ظل مناخ التأميم ودعاوى الأشتراكية) .

فى هذا السياق التاريخى بروافده المتعددة رسخ فى وجدان العام أن القرارات المتعلقة بمجانية التعليم جاءت كخطوة (ضمن خطوات أخرى) على الطريق إلى تحقيق مطلب العدل الاجتماعى ، ومع ذلك ، ورغم كل ما تنطوى عليه

من دلالات بالغة الأهمية فقد عوملت معاملة التعليمات والتوجيهات والأفعال سريعة المردود ، بمعنى أن السياسيين استغرقتهم فرحة الجماهير بصدور القرارات فلم يلتفتوا إلى مترتباتها وساعدهم على ذلك (كما هى العادة) إعلام يقوم أساساً على جهود الشراح ممن لا يكفون عن التغنى بعظمة القرارات وعظمة القيادة التى أقدمت على إصدارها .. إلى آخر هذا النوع من التغنى الذى يصدق عليه القول بأنه يزيد على الحد فينقلب إلى الضد ؛ والضد هنا هو الانصراف إلى هذه الطنطنة بدلا من التنبيه إلى ضرورة البدء فوراً باتخاذ التدابير اللازمة لحسن تنفيذ هذه القرارات صونا لها من تراكم الآثار الجانبية (غير المرغوب فيها) على مر الأعوام والعقود شئنا ذلك أم أبينا .

النتائج غير المحسوبة

علمتنا تجارب الحياة ، وستظل تعلمنا أن أى قرار نتخذه لعلاج مشكلة ما ، لابد وأن تترتب عليه ، إلى جانب النتائج المرجوة ، نتائج أخرى غير مرجوة أو غير محسوبة ، وأن بعض هذه النتائج تكون ما يسمى آثاراً جانبية للعلاج ، وهى غالبا آثار ضارة بدرجات متفاوتة ، هذا صحيح بالنسبة للعلاجات التى نتناول بها مواقف الحياة فردية كانت أم

مجتمعية ، بل وصحيح بالنسبة للعلاجات الطبية والطبية النفسية ... الخ . ومن هذا المنطلق يتكلم كثير من علماء النفس المهتمين بدراسة عمليات التفكير عن واحدة من أهم الوظائف العقلية التى يجب العناية بتدريبها ، وهى وظيفة «النفاذ» ، أى الوظيفة التى يستخدمها الشخص فى أن ينفذ بخياله إلى تصور نتيجة أو نتيجتين أو أكثر مما سوف يترتب على هذه الخطوة أو تلك من خطواته ، ومن ثم يحتاط مسبقا فى مواجهة ما يمكن أن يكون غير مرغوب فيه من بين هذه النتائج وذلك بإدخال التعديلات أو التحويرات المبكرة المناسبة فى صميم بنية القرار .

والسؤال المطروح فى هذا الموضع من الحديث هو : إلى أى مدى كانت القيادات المسئولة عن القرارات المذكورة ، والدوائر اللصيقة بها ، تتبنى هذا النهج فى التفكير ؟ وفى صياغة قراراتها ؟ أعنى نهج تصور النتائج مقدما ، المرغوب فيها وغير المرغوب فيها ؟ بعبارة أخرى ، إلى أى مدى كانت القيادات المسئولة تتعامل مع هذه القرارات باعتبارها قرارات بعيدة العائد ؟ معظم الدلائل تشير إلى أن هذا النهج لم يكن من المناهج المعتمدة عند أهل الحل والربط ، ومع ذلك فسواء كان هذا النهج معتمدا ، ولكن بصورة مشوبة بالكثير من

الأخطاء ، أم لم يكن معتمدا أصلا فنحن نملك الآن رصيدا من الخبرة تجمع لنا على امتداد قرابة الخمسين سنة الماضية يتيح ، بل ويستوجب النظر واستخلاص الأحكام بقدر معقول من الموضوعية ، والاستبصار ، والشعور بالمسئولية ، ولعل الخمسين سنة الماضية لكل مالها وما عليها أن تكون كافية لردنا إلى الحكمة الشعبية القائلة بذهاب السكرة ومجئ الفكرة ، وفي الفقرات الباقية من هذا الحديث الراهن أذكر عددا من النتائج غير المحسوبة (المباشرة وغير المباشرة) مما ترتب على صدور القرارات بصورتها التي صدرت بها ، وسوف أخص بالذكر ما توالى من نتائج على التعليم الجامعي ، أما التعليم العام فلعل وعسى أن تتاح لنا فرصة لتناوله في حديث آخر بما هو جدير به من عناية.

النتائج المباشرة

فيما يلي أكتفي بذكر البعض (دون الكل) من النتائج المباشرة (غير المحسوبة) التي توالت على التعليم الجامعي..

أولاً : الزحام

ظاهرة الزحام هي السمة الرئيسية التي تسم جميع الكليات في جامعاتنا ، الآن وبالأمس القريب ، وتزداد كثافته

سنة بعد أخرى بصورة لا مثيل لها فى معظم جامعات الدول المتقدمة . ولا يقتصر وجود الزحام على الحرم المحيط بالكليات بل يمتد إلى طرقاتها الداخلية ومدرجاتها . ولهذا الزحام (في الحرم) أضراره التى لا تقع تحت حصر ، بدءا من الأضرار الصحية إلى الأخلاقية ... الخ ، وللزحام فى المدرجات أضراره النوعية الإضافية ، وهى أضرار مدمرة لعملية التدريس تدميراً تاما ، وذلك من خلال الفوضى عالية النبرة والفوضى المكتومة ، وما يحدثانه معا من خروج عن الانضباط بصورة يعجز معها الأستاذ عن السيطرة على الموقف ، بصورة تؤدى إلى التدنى بمعنوياته ، وإلى تشتيت الطلاب بدرجة تجعلهم عاجزين عن توفير الحد الأدنى من الاستيعاب المطلوب .

ثانيا : زيادة نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس

وتأتى هذه الحقيقة كترجمة لتزاحم الطلاب ، ، إذ يقترن بالقلة النسبية لأعداد أعضاء هيئة التدريس ، وهذا كله صحيح بالنسبة للطلاب المنتظمين وطلاب الانتساب الموجه على حد سواء ، وإلى القارئ بعض الحقائق فى هذا الصدد ، فقد حدد المجلس الأعلى للجامعات ما اعتبره المعدلات النمطية

لما يخص عضو هيئة التدريس بأنها تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ طالبا فى الكليات العملية و ٣٠ إلى ٤٠ طالبا فى الكليات النظرية ، ومع ذلك فالمعدلات كما تحققت فعلا فى خلال السنة الدراسية ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ كانت على النحو الآتى : ٢١٠ طلاب فى التجارة ، و ٢٠٦ في الحقوق ، و ١٩٦ فى السياحة والفنادق ، و ٨٦ فى الخدمة الاجتماعية ، و ٧٠ في الآداب ، هذا بدون طلبة الانتساب الموجه، فإذا أضيف هؤلاء أصبحت المعدلات على النحو الآتى : ٣٩٧ فى التجارة ، و ٤٣٢ فى الحقوق ، و ١٥٠ فى الخدمة الاجتماعية ، و ١٢٤ فى الآداب ، هذا عن الكليات النظرية . والحال في كثير من العملية ليس أفضل من ذلك بكثير ، فالمعدلات فى كليات التربية النوعية ١٧٢ ، وفى التربية ١٠٣ ، وفى الصيدلة ٦٧ ، وفى الاقتصاد المنزلى ٥٥ .

ثالثاً : اعتماد أسلوب التلقين أو الإملاء

لكل ظاهرة شروطها ، ويفرق المتخصصون فى مناهج البحث العلمى بين نوعين من الشروط :

شروط ضرورية ، أى لابد من توفرها لكى تظهر الظاهرة، ولكنها لا تكفى لتفسير هذا الظهور ، وشروط كافية ، أى أنها تكفى لتفسير الظهور ، وقد تولد أسلوب التلقين فى التدريس

الجـامـعي كظاهرة تقـوم وراءها مـبـاشـرة عناصـر الزحـام الشديد في المدرجات كشروط ضرورية وكافية.

وفي هذا الإطار فإن أي كلام عن ضرورة التدريس باتباع اسلوب الحـوار وتوليـد المعـانى كناتج تفـاعلى بين الأسـتـاذ والطالب يعتبر فى ظل هذه الظروف من لغو الحديث لا أكثر ولا أقل ، وكذلك الحال بالنسبة للكلام عن إقامة علاقة مباشرة بين الطالب والأستاذ ، فهو ضرب من اللغو الذى لا طائل من ورائه ، إضـافة إلى كونه تضليـلا عن الهدف الحـقيـقى الذى ينبغي لجهود الإصلاح المخلص أن تتجه إليه إذا كان لها أن تقوم وأن تكون مجدية فى إعادة عملية التعليم الجامعى إلى مسارها الطبيعي.

النتائج غير المباشرة

وإلى القارئ فيما يلى ذكر أهم النتائج غير المباشرة (غير المحسوبة) التى توالت أيضا على التعليم الجامعى لكى يتراكم أثرها مع تـأثير النتـائج المباشرة فـيدعم بعضـها بعضـا فى تدمير التعليم الجامعى شكلا ومضمونا .

أولا : الدروس الخصوصية

أفـاض الكثـيرون غيرى من الكتـاب الأفاضل فى الحديث

ضد الدروس الخصوصية . وفى كتاباتهم ما فيه الكفاية . وكل ما أريد أن أضيفه هنا هو أن هذه الدروس الخصوصية هى إحدى النتائج غير المحسوبة التى ترتبت بصورة غير مباشرة على قرار مجانية التعليم الجامعى بالصورة التى نفذ بها ، وما ترتب على ذلك من تزاحم فى قاعات الدرس وتدهور لعملية التدريس ، فهى ظاهرة مشروطة بالشروط الضرورية والكافية التى أدت إليها ، والكلام عن جشع الممارسين لها وفساد ضمائرهم .. الخ كلام لا معنى له ولا جدوى منه.

ثانيا : التعجل فى إنشاء كثير من الجامعات الإقليمية

أنشئت كثير من الكليات والجامعات الإقليمية لمواجهة الأعداد المتزايدة من الراغبين فى الالتحاق بالتعليم الجامعى ، وفى مناخ الضغط الذى أصبح سمة شائعة فى مجال التعليم الجامعى أنشئت كثير من الكليات والجامعات دون تدبير لاحتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس ، وكان قرار السلطات المسئولة لحل هذه المشكلة هو الاعتماد على نظام الانتداب من الجامعات القائمة فعلا ، ولما كانت الكثير من هذه الجامعات الأخيرة تعانى أصلا من نقص شديد ناجم عن اختلال النسبة

بين الزيادات الطلابية وأعضاء هيئات التدريس فقد ترتبت على الانتدابات الجديدة مشكلات تراكمت فوق مشكلاتها الأصلية . والنتيجة النهائية لهذا كله أن أصبح لدينا في العام الدراسي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ عدد ٢٩ كلية لا توجد بها درجة أستاذ ، و ٢٤ كلية لا يوجد بها أستاذ مساعد واحد ، و ٨ كليات لا يوجد بها مدرس واحد . بل أكثر من ذلك ، أنه (في حدود السنة الدراسية المشار إليها) توجد ثمان كليات لا يتوفر بها عضو هيئة تدريس واحد في أي درجة من درجات أعضاء هيئة التدريس.

عود على بدء

جدير بالذكر أنني لم أقصد بهذا الحديث أصلا إلى حصر مشكلات التعليم الجامعي لدينا ، كذلك لم أقصد إلى استثارة الأذهان لصياغة حلول لهذه المشكلات ، ولكني قصدت إلى مناقشة قضية أكبر من التعليم الجامعي بكثير ، لأنها تمس الوطن كله في حاضره وفي مستقبله ، وهي قضية تتناول آفة من الآفات الأساسية التي تصيب حياتنا الاجتماعية وتنخر فيها عند الجذور ، وتتلخص في أن التوجه الغالب على شاغلي الوظائف العامة العليا في الدولة يتعاملون مع الأعمال والقرارات التي تعرض لهم من منطلق تفضيل الأعمال أو

القرارات سريعة المردود على الأعمال والقرارات بطيئة العائد، وهو ما من شأنه أن يمضي بالفرد وبالمجتمع في حالتنا نحو تعطيل الارتقاء ، وتكريس التخلف . وهذا ما يبدو واضحا في ثنايا المثال الذى قدمته ، مثال التعليم الجامعى وما أصابه من آثار جانبية (غير محسوبة) سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، ترتبت على قرارات تنشد المردود العاجل ولم تحسب حساب العائد الآجل سواء أكان خيرا أم كان شرا .

وكان من الممكن أن أختار لهذا الحديث مثالا مشكلة أخرى مثل تعاطى المخدرات ، أو ثالثة مثل مشكلة الإسكان ، أو رابعة مثل تلوث البيئة أو خامسة مثل قرار إلغاء الصف السادس في التعليم الابتدائى ثم قرار إعادته .. الخ ولكنى قصدت قصداً إلى أختيار قرار مجانية التعليم الجامعى لأنه يجسد نموذجا يمكننا أن نتعلم منه الكثير . ولا يعنى هذا الحديث الإشارة من قريب أو من بعيد إلى الدعوة لإلغاء مجانية التعليم الجامعى . إنما المغزى الحقيقى لهذا الحديث يتجلى فى تقديمه نموذجا للقرارات التى تسعى أساسا إلى تحصيل المردود العاجل دون التدبير المبكر لآليات الصيانة ضد التوابع الضارة غير المرغوب فيها . وفى تقديرى أن هذا النموذج من القرارات (والأعمال) هو الغالب فى

تصريف شئون الدولة عندنا ، وأنه يعتبر واحدا من أهم الآليات المسهمة بنصيب كبير فى تعطيل ارتقائنا ، وهو فى الوقت نفسه إفصاح بالغ الدلالة عن هذا الارتقاء المعطل.

فى ختام هذا المقال ينبغى طرح عدد من الأسئلة حول نموذج القرارات والأفعال التى تتعجل المردود .

ما الذى يدفع البعض إلى تبنى هذا الأسلوب بدلا من أسلوب القرارات والأعمال محسوبة العائد البعيد ؟ هل يجوز تفسير هذه الحقيقة تفسيرا نفسيا خالصا بالرجوع إلى نزوع البعض للاندفاع فى مقابل نزوع البعض الآخر إلى الروية فى التفكير والتدبير والفعل معا ؟ أم أن هذا التفسير يعتبر رأيا ساذجا كما أن إسقاطاته المجتمعية تعتبر مضللة ؟ أظن أن الأمر هنا بالغ التركيب والتعقيد ؛ إذ لابد للإجابة المدققة من أن تحسب حساب المناخ الاجتماعى المحيط بصدور هذه القرارات والأفعال ، هل هذا المناخ يشجع الانفراد بإصدار القرارات أم يشجع طلب المشورة ؟

وهل للتفكير النقدى أى فرصة لأن يرى النور فى هذا المناخ ؟ ومن هم الذين تطلب منهم المشورة ؟ من هم من حيث التوجه الفكرى / الاجتماعى / السياسى ؟ ومن هم من

حيث التطلعات أو الطموحات الشخصية ؟ وهل بين المستشارين من هم خبراء فى الموضوع المطروح للمشورة ؟ أم أن الخبراء مستبعدون ، وصناعة القرار حكر للسياسيين وحدهم ؟

هذه الأسئلة وأمثالها جديرة بأن تطرح للمناقشة ، لأن العواقب المترتبة على هذا المستوى من الأعمال والقرارات (الذى مثلنا له فى هذا الحديث) .

لا تقع على المؤدين والمقربين فحسب ، لكنها تطال المجتمع بأسره . ومن الواضح أن العالم كله ، بما فيه مصر ، مقبل على مرحلة من تاريخه لا تحتمل ترف الإدارة بأسلوب القرارات المتعجلة ، ولا تحتمل تعطيل مسيرة الارتقاء لأى عضو من أعضاء الأسرة الدولية ، سواء أكان هذا العضو من الصغار أم كان من الكبار .

هل آن الأوان
لعلاج الأهدار ؟!

منذ أكثر من عشر سنوات (فى مارس سنة ١٩٩٣ على وجه التحديد) ، تحدثت عن الإهدار باعتباره واحدا من أخطر هذه الأبعاد . وقلت فى هذا الصدد ما يأتى : «يقصد بالإهدار هنا إضاعة ما يمكن أن ينمى فيتعاظم نفعه . يصدق هذا القول على كل ما يمتلكه المجتمع من ثروة مادية وبشرية . وفى هذا الصدد لا تعوزنا الأمثلة ، بل تنتابنا الحيرة إذ نحاول الاختيار من بين المعروض أمامنا مما لا يكاد يقع تحت حصر» . هذا ما قلته منذ أكثر من عشر سنوات .

وأسأل نفسى الآن : أين نحن من الشهادة التى ينطوى عليها هذا القول ؟ وتأتينى الإجابات من خلال شهادات متعددة لا شهادة واحدة .

شهادات فى أمر الإهدار

من هذا الموقع أدعو القارئ إلى صحبتى فى الطريق إلى الإجابة عن السؤال المطروح : وستكون رحلتنا سلسلة من الوقفات نستمع فيها إلى شهادات من عدد من مواطنينا ممن يعنيهم الشأن العام .

١ - شهادة أولى : (أحدث الشهادات)

فى شهر أغسطس سنة ٢٠٠٤ نشر الأستاذ نبيل على مقالا فى مجلة «وجهات نظر» بعنوان : «نزيف العقول العربية ... رؤية معلوماتية» . يدور المقال حول الثورة المعاصرة فى تكنولوجيا المعلومات وما يصحبها من هجرة أصحاب العقول المؤهلة ، وخاصة من أبناء الدول النامية حيث يشح توظيف طاقاتهم التقنية ، إلى الدول المتقدمة حيث العناية بتوظيف هذه الطاقات ، ويختم الكاتب حديثه بقوله : «كل ما قيل حتى الآن من حديث نزيف العقول فى العالم النامى ينطبق ... على وطننا العربى ... وسنركز فى هذه الفقرة على بعض الملامح الخاصة بالمشهد العربى ...» .

ويشير الكاتب هنا إلى ملمح رئيسى واحد تحيط به مجموعة من الشروط تزيد من صعوبة التحدى الذى تواجهه البلاد العربية ، فأما عن الملمح فيتلخص فى أن هجرة الأدمغة العربية تتسم بأن هذه الأدمغة ترحل عنا كما يقول الكاتب بلا تذكرة عودة ، ثم يضيف أن الإحصائيات تؤكد مدى تدنى نسبة العائدين من بين هؤلاء الراحلين «مقارنة بالصين والهند وماليزيا .. وتركيا» . هذا عن الملمح وأما عن الشروط التى تزيد من التحدى كما تواجهه البلاد العربية فتتلخص فى

شرطين لابد لنا من مواجهتهما : الشرط الأول : «أنه لا أمل في إحداث تنمية عربية مستدامة دون توافر أهم عناصر بنيتها التحتية ، ألا وهي العنصر البشرى ، خاصة عمالة المهارات العليا» . والشرط الثاني ، أن «التحدى المعلوماتى الإسرائيلي والفجوة الرقمية بينها وبين البلاد العربية (يفرض) مزيداً من الاهتمام بقضية نزيف العقول».

جدير بالذكر أيضا أن هذين الشرطين ينطبقات على حالتنا في مصر ، هما والملمح الذى تحدث عنه الكاتب.

٢ - شهادة ثانية :

جاء في جريدة الأهرام بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٠٤ ما نصه :

«سادت حالة من الغضب أمس جلستى مجلس الشعب الصباحية والمسائية ، واستنكر النواب عدم حصول الملف المصرى على أى صوت في تصويت الفيفا . وطالب الدكتور زكريا عزمى عضو المجلس بالتحقيق في أسباب ذلك . ودعا إلى تقديم كشف حساب إلى المجلس . وقال: إن ما حدث يعد إهداراً للمال العام يستوجب المساءلة ».

٣ - شهادة ثالثة :

وفى الأهرام أيضاً بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٣ نشر المعلق

الإعلامى المعروف بالأستاذ محمد صالح مقالا متوسط الحجم بعنوان : «ملايين مهدرة على دراما فاقدة القيمة » تناول فيه المسلسلات التليفزيونية التى عرضت فى شهر رمضان السابق على هذا التاريخ وجاء فى ختام المقال ما نصه : «إن ما أصبح عليه حال الدراما التليفزيونية هذا العام والإنفاق المجنون بسبب ما يتقاضاه بعض العاملين بها ، والشللية فى اختيار الممثلين ، مع تجاهل الكثيرين ، فى حاجة إلى تدخل وزير الإعلام ... ليعيد إليها انضباطا وقيما غابت إلى حد كبير فى العديد من مسلسلات هذا العام».

٤ - شهادة رابعة :

وفى الأهرام كذلك بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٠٢ نشر الأستاذ إسماعيل الفخرانى مقالا بعنوان : «اقتصادنا وثقافة الهدر» استهله بقوله : «من المستحيل لأى اقتصاد مهما كان قويا أن يستقر أو ينمو فى ظل ثقافة الهدر ، ومن منطلق الشفافية فإن اقتصادنا القومى يمر بأزمة ، ولا أرى لها سببا أكبر من التبديد والهدر لمقوماته ...» . وعلى امتداد المقال أخذ الكاتب يضرب الأمثلة لنماذج الهدر فى حياتنا ، فبدأ بموضوع المخدرات ، ثم انتقل إلى إهمال رصف الطرق وترميمها وهو ما يؤثر فى سرعة استهلاك مركبات النقل الخاص والعام

وتعويق حركة المرور ، ثم انتقل إلى موضوع السحابة السوداء، وختم المقال بقوله : «إن ثقافة الهدر باتت تهددنا في كل شئ حتى في لقمة العيش ».

٥ - شهادة خامسة :

في سنة ٢٠٠١ نشر الأستاذ الدكتور محمد أبو الغار كتابا بعنوان «إهدار استقلال الجامعات» عرض فيه بقدر معقول من التفصيل الخطوات التي خطتها السلطة الحكومية في عملية اهدار استقلال الجامعات (قبل وبعد ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) ، وأوضح المؤلف كيف أن هذا الإهدار جاء مقترنا بالتدهور الملحوظ في الأداء الجامعي بشقيه البحث والتعليم.

٦ - شهادة سادسة :

في فبراير سنة ١٩٨٩ نشر الكتاب الكبير الأستاذ السيد ياسين مقالا في مجلة الأهرام الاقتصادي بعنوان : «إعارة إلى الأبد» تحدث فيها عن موضوع إعارات أعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية إلى البلاد النفطية (العربية) ، فقدم في هذا المقال لوحة أدبية (أو ما يمكن أن يسمى دراسة حالة) تعبر تعبيرا بليغا عن موضوع الإعارات وما ينطوي عليه من إهدار اجتماعي متكامل . وقد استند الأستاذ ياسين في رسم هذه اللوحة إلى رواية نشرها الأديب المبدع

الاستاذ علاء الديب ، تثير عديداً من القضايا الاجتماعية الخاصة بهجرة العقول المصرية إلى الخارج من خلال قناة الإعارة.

الدلالة الرئيسية لهذه الشهادات

هذه ست شهادات مختلفة ، قدمها ستة كتاب أفاضل فى تواريخ متفرقة تقع على امتداد الخمس عشرة سنة الماضية (أى منذ ما قبل شهادتى بأربع سنوات) بدءا من سنة ١٩٨٩ وحتى أغسطس من عامنا الراهن ٢٠٠٤ ، وتشهد كل منها (على غير اتفاق سابق بين أصحابها) بحقيقة الإهدار كما يقع فى مجالات حياتنا الاجتماعية المختلفة ، من الشباب والرياضة ، إلى الإعلام ، إلى عالم المخدرات ، إلى إدارة الطرق والمرور ، إلى الجامعات ، وكما يكشف عن نفسه (أى الإهدار) فى مظاهر مختلفة ، منها نزيف العقول (من خلال الهجرة الصريحة والإعارات) ، وإهدار المال العام نقداً وعينا وإهدار استقلال الجامعات ، جدير بالذكر أن هذا الإهدار كما ورد ذكره فى مجموع الشهادات التى عرضنا لها يتناول ثروتنا القومية بشقيها المادى والبشرى . وأظن أنه من الواضح للقارئ أن البنود التى أوردناها ليست سوى أمثلة لبنود أشمل من ذلك كثيرا ، حتى لقد تكلم أحد السادة

الشهود عما أسماه «ثقافة الهدر» ، وقال «إن ثقافة الهدر باتت تهددنا فى كل شئ حتى فى لقمة العيش» . ومن الواضح أيضا أن هذه الشهادات الست التى أوردتها يمكن زيادتها أضعافا مضاعفة ، ولكن ربما كان الأفضل فى هذا المقام العمل بالقاعدة القائلة «خير الكلام ما قلَّ ودلَّ».

أسئلة وتعليقات

تثير هذه الشهادات عدداً كبيراً من الأسئلة والتعليقات . ولست أدعى أننى قادر على أن أقدم فى هذا المقال الإجابات الشافية أو التعليقات الوافية . ولكن كل ما أرجوه أن تحرك أسئلتى وتعليقاتى مزيدا من علامات الاستفهام والتعقيبات فى نفوس القراء وعقولهم عسى أن يتحقق من ذلك مزيد من الوعى الفعال الذى يجد طريقه بصورة أو بأخرى إلى قدر من الفعل المؤثر أو الخلاق.

والسؤال الذى يفرض نفسه مباشرة فى هذا الموضوع من المقال هو : إلى متى يظل الحال على ما هو عليه ؟ الشهادات التى أوردتها تغطى الخمس عشرة سنة الماضية ، وتشير جميعها إلى أحداث وقعت قبل صدور هذه الشهادة أو تلك ، كما أن هذه الأحداث امتدت إلى ما بعدها . ومعنى ذلك أن شواهد الإهدار تتوالى وتتراكم آثارها منذ عقود، خذ مثلا

موضوع استقلال الجامعات ، فقد بدأت معاول الإهدار تفعل فعلها فيه منذ أوائل القرن الماضى (منذ معركة «الشعر الجاهلى» حول طه حسين) ، ولا نزال نرصد كل يوم ضربة معول جديد . وخذ موضوع إعارات أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات ، وهذا بدوره يجرنا إلى موضوع هجرة العقول... الخ هذه الموضوعات كلها يصدق عليها (بأشكال وبدرجات مختلفة) ما قلناه عن إهدار استقلال الجامعات . ظاهرة الهدر بصورتها العامة إذن مستمرة منذ عقود ، رغم الأضرار المباشرة وغير المباشرة التى تنجم عنها ، ورغم الشكاوى التى لا تفتأ تصدر بشأنها من بعض الكتاب أحيانا، ومن بعض أعضاء مجلس الشعب أحيانا ، ومن المواطن العادى أحيانا ثالثة ، لذلك يحق لنا جميعا أن نتساءل : إلى متى يظل الحال على ما هو عليه ؟ أعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال تحتاج أولا إلى الإجابة عن سؤال آخر : من أين يستمد الإهدار عندنا طاقة الاستمرار هذه ؟ أو ما هى الآليات والعمليات الفاعلة فى هذا الهدر ؟

الآليات الفاعلة فى الهدر

فى هذا المقام يحسن بنا ألا نقف عند مثال محدد بعينه ، بل يلزمنا أن نقف عند ما يمكن اعتباره الآليات والعمليات

الأساسية التى قامت وتقوم وراء نماذج الإهدار التى أشرنا إليها جميعا ، وقد أوردنا (من خلال الشهادات الست التى ذكرناها) ثلاثة أنواع من الإهدار : إهدار المال العام ، وإهدار العقول (أو ما يعرف بنزيف الأدمغة) ، وإهدار استقلال الجامعات.

فأما فى موضوع المال العام فهناك آليتان أساسيتان هما :

الشللية ، وإدراك المال العام على أنه المال السايب ، وهو ما يغرى بسوء التصرف .

وأما في موضوع إهدار العقول فالآلية الأساسية تتمثل فى التلاقى بين مصلحتين انتهازيتين ، هما : مصلحة الطالب، أعنى طالب السفر الذى يحلم بتغيير وضعه المالى / الاقتصادى تغييرا جذرياً سريعا بغض النظر عن أشياء أخرى كثيرة (مثل مصلحة الأسرة ومصلحة العمل .. الخ) ، والمصلحة الثانيةهى مصلحة السلطة التى اكتشفت في موضوع الإعارات (أو الهجرة الكاملة ، أو تصدير العمالة ... الخ) صيغة ممتازة لضرب عدة عصافير بحجر واحد ، من هذا القبيل الإقلال المصطنع من حجم البطالة ، وتقليل الأصوات الساخطة على سوء الأحوال المعيشية فى الداخل ،

والتشتيت أولا بأول لبعض ذوى العقول الواعية / النافذة وإلهائهم ببعض المكاسب الأنانية ، بالإضافة إلى فتح الباب أمام مجئ الدولارات من تحويلات المعارين والمهاجرين إلى ذويهم والمتعلقين بمصالحهم فى الداخل.

وأما فيما يتعلق بإهدار استقلال الجامعات فالآلية الأساسية هى البطش باسم السلطة ، سلطة الحكومة هكذا صريحة فى معظم الأحوال . وقد اختلفت التبريرات من عهد إلى عهد ، ولكن تعددت العهود والبطش واحد.

الآليات الفاعلة فى الإهدار بأنواعه الثلاثة التى أوردناها إذن هى : الشللية ، وإدراك المال العام على أنه مال لا صاحب له ، والتقاء مصلحتين انتهازيتين (مصلحة الحاكم ومصلحة المحكوم) ، والبطش باسم السلطة . ولا شك فى أن هذه الآليات تتداخل أحيانا فيما بين بعضها بعضا ، ولكن مع ذلك تظل لكل منها هويتها.

عود على بدء

وأعود الآن إلى السؤال الذى بدأت به هذا الحديث : أين نحن من الشهادة التى قلتها منذ أكثر من عشر سنوات عن الإهدار كواحد من أسوأ أبعاد التخلف فى حياتنا ؟ الشهادات الست التى أوردتها تقدم الإجابة واضحة لا لبس

فيها : لا يزال الإهدار مستشريا فى كثير من جنبات حياتنا ، ويترتب على هذه الإجابة مباشرة سؤال جديد :

هل نحن نتحرك «محلك سر» ؟ (ومن يدرى ربما نتحرك أحياناً إلى الخلف !).

فإذا كان الأمر كذلك فلابد من إثارة سؤال يبدو شديد الجذرية ، لكنه سؤال مناسب تماما لهذا الموضع فى تسلسل عناصر المقال : لماذا نكتب ؟ أعنى أنا وأمثالى من السادة أصحاب الشهادات التى أوردتها والشهادات المماثلة التى أوردها . نعم ، لماذا نكتب ؟ ولمن نكتب ؟

الكتابة العامة : الأهداف والوسائل :

يأتى فى مقدمة أهداف الكتابة العامة ، وخاصة فى مجال النقد الاجتماعى ، إسهام الكاتب بجهده الفكرى فى تغيير بعض الأوضاع الاجتماعية إلى ما يعتقد أنه الأفضل . وفى السبيل إلى ذلك يستعين الكاتب بعدد من الوسائل ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ثلاث وسائل هى :

(أ) تحديد التغيير المطلوب ، موضوعه ، واتجاهه ، ودواعيه.

(ب) اقتراح الحل ، واقتراح الصورة التى يؤمل فى حلولها بعد التغيير.

(جـ) بيان الأضرار فى الحاضر والمستقبل الناجمة عن بقاء الحال على ما هو عليه .

هذه هى الذرائع الرئيسية التى يتقدم بها الكاتب لبيان حقيقة التغيير الذى يطالب به وأهميته ، وأسلوب الكاتب فى ذلك هو الخطاب المكتوب ، وهو أسلوب متحضر ما فى ذلك شك . وهذا بالضبط ما نلمسه فى مجموعة الشهادات التى أوردتها . وقد أصدر أصحاب هذه الشهادات شهاداتهم كخطابات موجهة إلى من بيده سلطة اتخاذ القرار ، بالتصريح أحياناً وبالتلميح أحيانا أخرى . ومع ذلك فقد ذهبت خطاباتهم ولا تزال تذهب أدراج الرياح ، فلا من استجاب ، ولا من وعى ، ولا من سمع فكأننا أذن بكتاباتنا العامة نلهو ، ونشرك القراء معنا فى نوع من اللهو العبثى !

فى هذا الموضع المفصلى من هذا الحديث أجد من واجبى أن أوضح نقطة بالغة الأهمية ، وهى تتعلق بالمنطلق الذى أكتب وأتكلم انطلاقا منه ، فى موضوع الإهدار هذا ، وأعتقد أن غيرى من الكتاب يكتبون ويتكلمون انطلاقا منه كذلك (وهو

ما استشفه من الشهادات التى أوردتها).

نحن نكتب من منطلق المشاركة الإيجابية فى الحياة الاجتماعية . ولمزيد من الإيضاح : نحن ندرك الحياة الاجتماعية على أنها فى جوهرها مشروع كبير ، يتعاون أعضاؤه بأدوارهم الاجتماعية فى تسيير الحياة فى نطاقه بأفضل قدر من السلاسة ، سواء أكان هذا التسيير على سبيل النمطية ، أو على سبيل التغيير أو التطوير . وللتعاون فى هذين السبيلين أساليب ووسائل يختار كل منا من بينها ما يتناسب والدور الموكول إليه من منطلق هذا المنظور نتكلم نحن الكتاب (الملتزمون) . وهذا يعنى أننا لا نتكلم من منطلق النقد العدوانى ، ولا من منطلق الإملاء ، ولا من منطلق ادعاء الوصاية ، ومرة أخرى نقول : نحن نكتب من منطلق المشاركة فى تسيير دفة الحياة فى المجتمع بالقدر الأمثل من السلاسة . ذلك لأننا نعى المعنى الإيجابى للانتماء . ونعى ما يترتب على هذا المعنى من التزام.

ونعى كذلك عواقب الاحتقان ، الذى هو عكس السلاسة .

الرسالة المرجوة من هذا الكلام:

على أى حال أعتقد أنه آن الأوان لكى أضع النقاط على

الحروف فى الموضوع :

فالرسالة التى يحملها هذا الكلام إلى كل من بيده سلطة أتخاذ القرار فى موقع ما يمكن تلخيصها فى النقاط الآتية :

أولاً : أن الإهدار حقيقة واقعة فى حياتنا الاجتماعية / السياسية / الاقتصادية.

ثانيا : أن هذه الحقيقة تقع على مشهد منا جميعا ، نحن الذين نتكلم ونكتب ، ، وغيرنا كذلك ممن يقفون فى صفوف الأغلبية الصامتة.

ثالثــا : أن هذه الحقيقة تطال معظم مجالات حياتنا الاجتماعية .

رابعــا : أن هذه الحقيقة تمتد لتشمل ثروتنا القومية ، المادية والبشرية والمعنوية .

خامساً : أن هــذه الحقيقة تناولها ولا يزال يتنــاولها بالشــكوى المكتوبة والمنطوقـــة عـدد من رموز الفكر لدينا من ذوى التوجهات الاجتماعية / السياسية المتباينة.

سـادسـاً : أن الهدر بأبعاده الحالية ، وبتراكماته التى وصل إليها فى جميع المجالات التى ينخر فيها لا يمكن أن يستمر هكذا إلى مدى طويل قادم ، لأن الدلائل تشير إلى أن

كثيراً من المؤسسات أصابها خراب شديد من جراء ذلك بحيث باتت عاجزة عن أداء وظائفها وهو ما يدخل بنا على غير وعى منا فى مزيد من التخلف .

سابعاً : لمعالجة ظاهرة الهدر بأبعادها الحالية يجب أن نتعلم كيف ننظر إلى الظاهرة فى كيانها الكلى المتكامل ، وأن نتخلى عن النظر إليها فى هذه الجزئية وحدها أو تلك ، لأن هذه النظرة الجزئية من شأنها أن تشتت وتبدد الجهود التى ينبغى أن تتجه إلى اقتلاع الجذور الفاسدة الكامنة وراء المظاهر.

ثامناً : أن الامتناع عن الاستجابة بالصورة الواجبة (من حيث التوجه والتوقيت) لأصحاب الشهادات المخلصة محبط لهم وللتيار العقلانى فى الإصلاح كما يمثلونه . وهو فى الوقت نفسه إهدار لفرصة الاستفادة ممن لا يطلبون جزاء ولا شكورا .

تاسعاً : أن الحكم الرشيد (فى أى مستوى من مستوياته) يجب ألا يضيق بالنقد الاجتماعى / السياسى ، بل أحرى به أن يعتبره مكملاً لمهامه الأصلية التى تستهلك عادة معظم وقته وجهده ، ويضيق مجال رؤيته شاء أم أبى ، فإذا بالنقد الاجتماعى / السياسى يفتح أمامه نافذة

لرؤية جانبية يشهد من خلالها مشهداً لم يكن يحسب له حسابا .

عاشراً : يجب التنبيه إلى طبيعة المرحلة التاريخية التى نمر بها الآن ، نحن في مصر في الوطن العربى ، فى الشرق الأوسط . وهى فترة تتسم أساساً بانفتاح شهية قوى عالمية متعددة إلى عودة الاستعمار ، كما تتسم بالاستماتة فى السعى العملى لإشباع هذه الشهية ، ولها فى هذا السبيل أساليب تستغل بها نقاط الضعف استغلالا ماهراً فى الدولة التى يتقرر افتراسها.

ولا أظن أن الإهدار بالصورة التى يمارس بها لدينا يمكن أن يكون رصيداً إيجابياً لنا في مواجهة الأمواج العاتية.

الفهـــرس

الهــلال

المجلة الثقافية الأولى فى مصر والعالم العربى:

يونيه ٢٠٠٥ عـدد ممتاز

إقرأ فى هذا العدد :

- الوجه الإنسانى للديمقراطية
- كويليو ساحر الرواية
- مجلة الهلال بين الورق والإليكترون
- القاهرة وحنين إلى الماضى
- عصر الإرهاب أم عصر التخويف منه
- المرأة فى حياة محمد على
- المرأة اليمنية على طريق التحرر
- الشخصية المصرية فى عالم المازنى
- چان چينيه والمسرح البدائى
- ماذا فعل المحافظون الجدد بأمريكا والعالم ؟
- معركة الأفكار فى السينما الأمريكية
- الفنان حاكم .. رسوم فترة النقاهة

كتاب الهلال

القادم :

صدمة الأنترنت
وأزمة المثقفين

د. أحمد صالح

يصدر : ٥ يوليه
٢٠٠٥

روايات الهلال

تقدم :

محمد ياصقرى

تاليف الكاتب التركي :

يشار كمال

ترجمة :

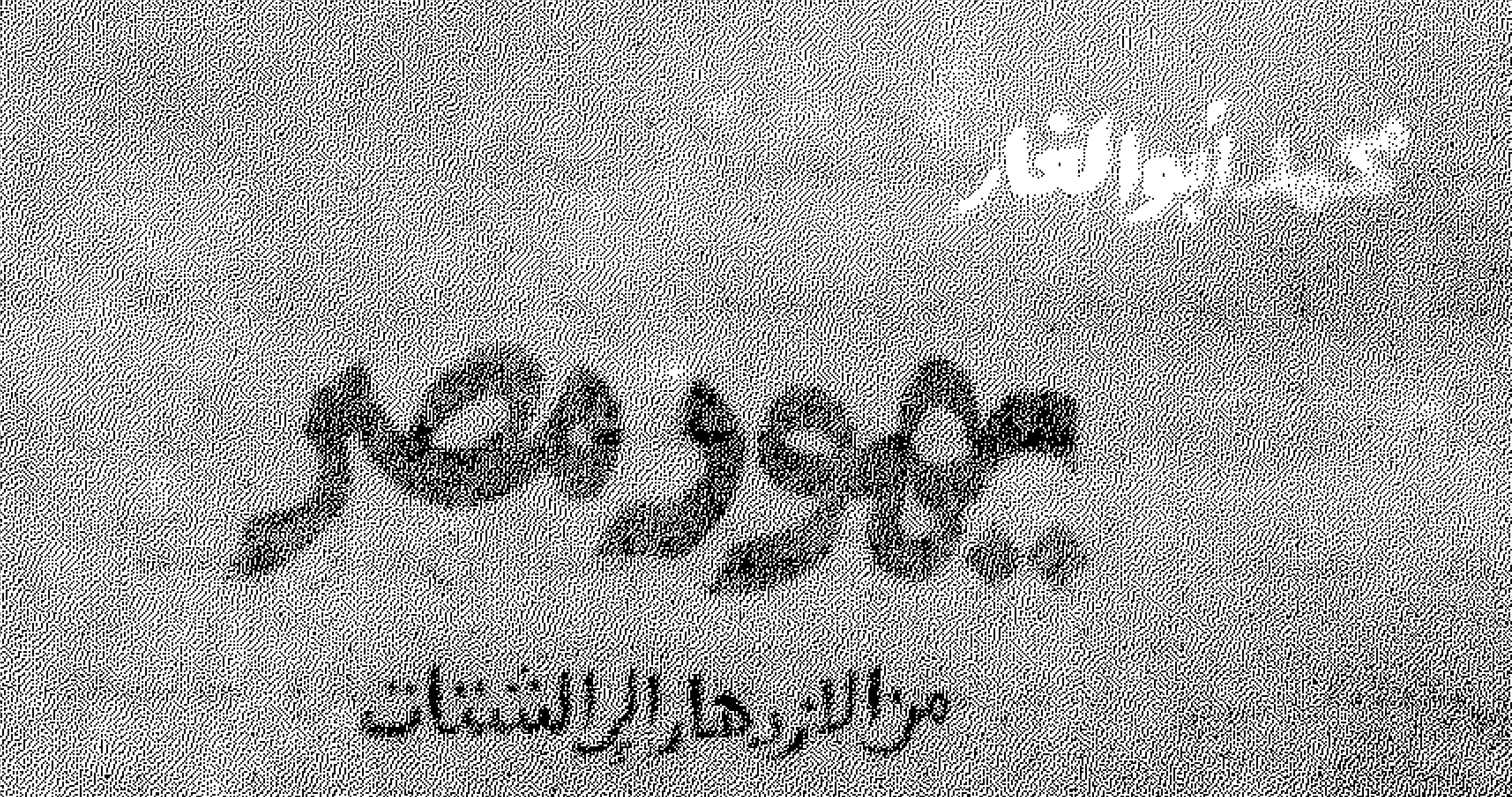
عبد الحميد فهمى الجمال

تصدر : ١٥ يونيه
٢٠٠٥

أحدث إصدارات كتب الهلال عامى ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥

اسم الكتاب	المؤلف	الشهر	السنة
نحو خريطة جديدة لمصر	د. محمد رياض	يونيه	٢٠٠٤
عن الكاريكاتير والأغانى والإذاعة	د. على الراعى	يوليه	٢٠٠٤
سعد زغلول فى الأدب المصرى	مصطفى بيومى	أغسطس	٢٠٠٤
رحلة جرجى زيدان إلى الاستانة عام ١٩٠٩	د . محمد حرب	سبتمبر	٢٠٠٤
المخطوطات الألفية كنوز مخفية	د. يوسف زيدان	أكتوبر	٢٠٠٤
التجانس اليهودى والشخصية اليهودية	د. عبد الوهاب المسيرى	نوفمبر	٢٠٠٤
مشيناها خطى سيرة ذاتية.	د. رءوف عباس	ديسمبر	٢٠٠٤
القراءة الصهيونية للتاريخ الحروب الصليبية نموذجا	د. قاسم عبده قاسم	يناير	٢٠٠٥
الإسلام والدولة المدنية	د. عبدالمعطي محمد بيومي	فبراير	٢٠٠٥
فى أصول المسألة الحضارية	د. أنور عبدالملك	مارس	٢٠٠٥
الجماعة الوطنية العزلة والاندماج	طارق البشرى	ابريل	٢٠٠٥
ارثر ميللر ابو المسرح الأمريكى	د. عبد العزيز حمودة	مايو	٢٠٠٥

٢٠٠٥ / ٩٧٩٨
I.S.B.N
977 - 07 - 1043 - 3


محمد أبو الغار
يهود مصر
من الازدهار إلى الشتات

هــذا الكـــتاب

هذا هو الجزء الثانى «مسيرتى ومصر فى القرن الحادى والعشرين» للدكتور مصطفى سويف وفيه تمضى المسيرة من السبعينيات المبكرة وتستمر حتى التسعينيات وهو الجزء المتمم لكتابه الأول «مسيرتى ومصر فى القرن العشرين» وقد توقف فيه عند عقد الستينيات..

وقد قصد الدكتور مصطفى سويف منذ البداية تقديم قراءة لأحداث العالم وأحداث مصر على مر العقود الثمانية التى عاشها من خلال أفعاله وانفعالاته، فكانت النتيجة وثيقة مهمة تجمع فى متنها بين الذاتية والموضوعية وهى بهذا الوصف تمثل صنفا قائما بذاته بين أصناف الوثائق المتعددة وهى شهادة على العصر بكل ايجابياته وسلبياته..

والكتاب يثير مزيدا من الوعى بالأحداث التى مرت بها مصر .

يقدمه الكاتب بأسلوب شيق ويعرض جذاب ويجمع بين الذاتية والموضوعية..

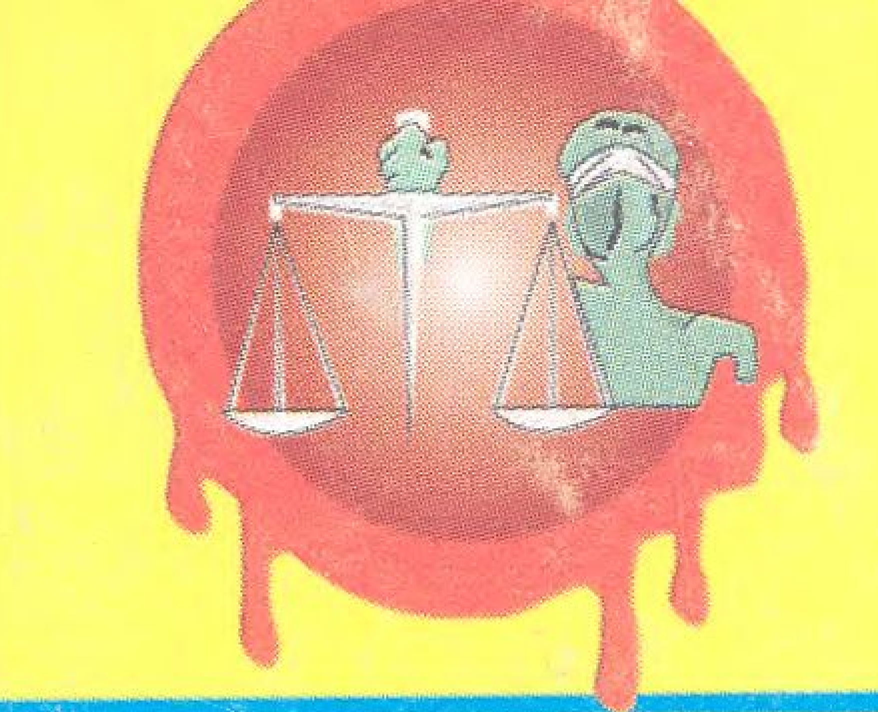


مصر للطيران
EGYPTAIR

تمتع برحلاتنا الصيفية

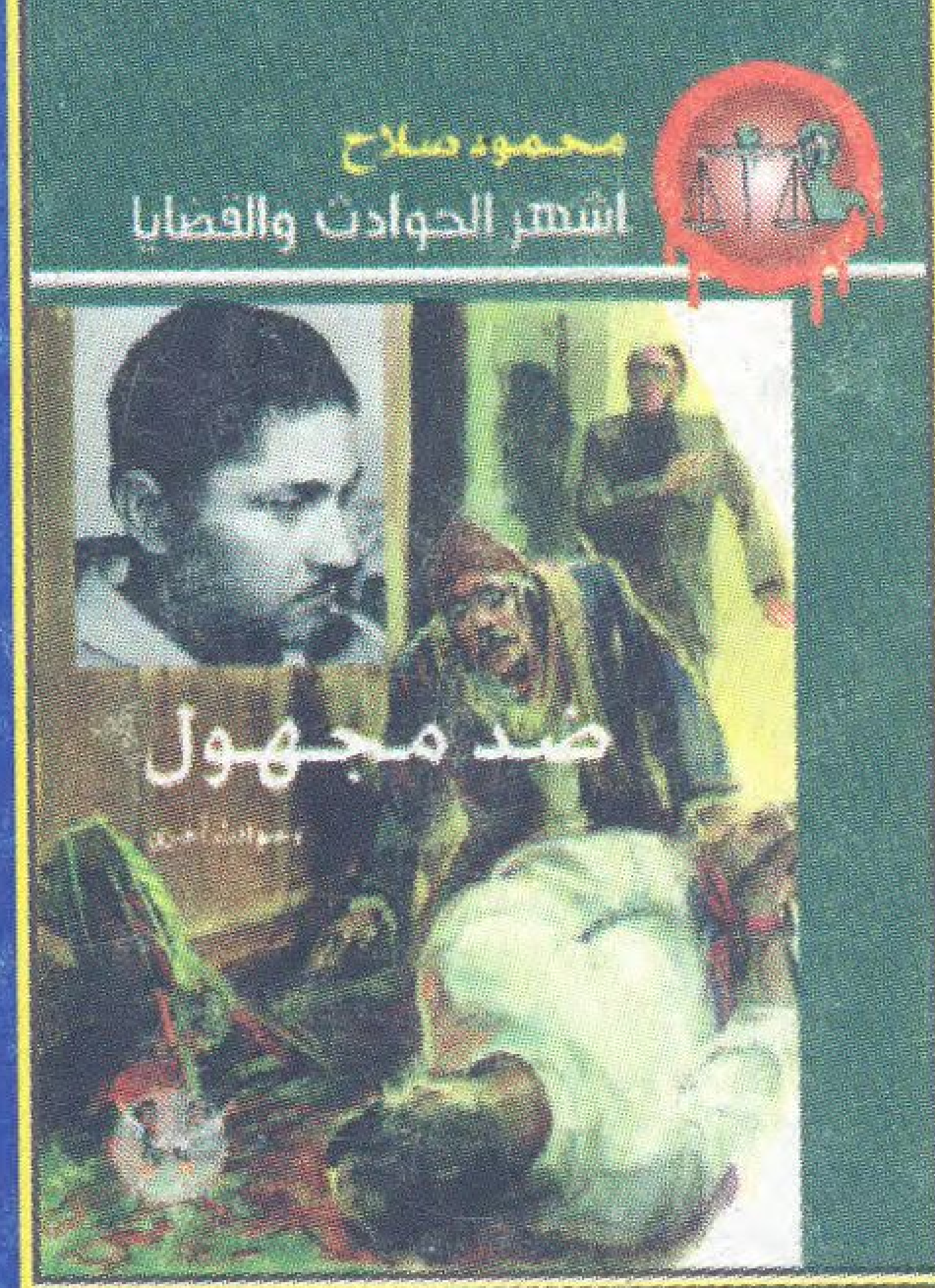
أشهر الحوادث والقضايا

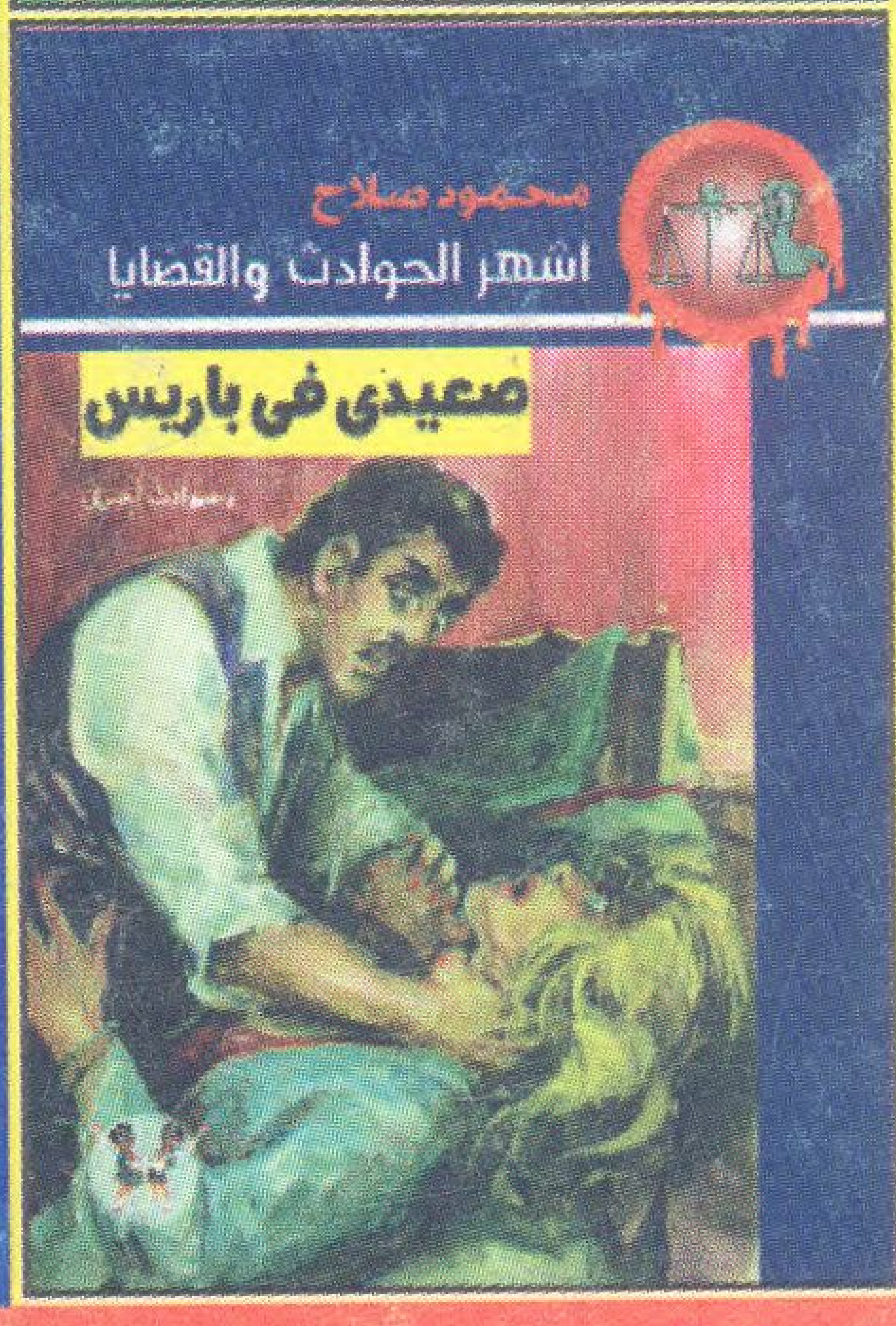
الحوادث العنيفة والقضايا المثيرة التى روّعت الناس وصدمت المشاعر



محمود صلاح
أشهر الحوادث والقضايا
طلاق الملك أحمد ف...
وحوادث أخرى

محمود صلا...





Bibliotheca Alexandrina
0606696

طباعة ونشر المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع بالقاهرة ـ المطابع : ٨١ ، ٢٠٢ شارع الصناعية بالعباسية ـ منافذ البيع : ١٠ ، ١٦ شارع كامل صدقى الفجالة ـ ٤ شارع الإسحاقى بمنشية البكرى روكسى مصر الجديدة ـ القاهرة ت : ٦٨٢٣٧٩٢ ـ ٥٩٠٨٤٥٥ ـ ٢٥٨٦١٩٧ . فاكس : ٢٠٢/٢٥٩٦٦٥٠ ج.م.ع ـ
٤ شارع بدوى محرم بك ـ الإسكندرية .